جامعة ابن خلدون –تيارت-

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التسيير

عنوان المذكرة:

دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع الإستثمارية

-دراسة حالة -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية

إعداد الطلبتين:

- بخليفة حنان
- بن زينب حنان

الأستاذ المشرف:

مسري الجيلالي

السنة الجامعية **2014/2013**

ملخص:

تحتل دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية قبل تنفيذها أهمية بالغة، كونها ترتبط مباشرة بإمكانية تحقيق الأهداف التي ينشأ من أجلها من جهة، حيث تهتم بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وحفاظها من كل سوء استعمال من جهة أخرى . ونظرا لهذه الأهمية فتقييم مضمون هذه الدراسات أمر لابد منه للتأكد من إمكانيتها في رسم حدود نجاح المشروع، ولما شملت هذه الدراسات مراحل متعددة، نحاول من خلال هذا العمل التركيز على الدراسة العلمية الكفيلة بترشيد القرار الاستثماري، وتحديد إمكانية تنفيذ المشروع من عدمه، من خلال توضيح كيفية إعدادها من قبل مكاتب الدراسات الاستشارية المحلية، وظروف ذلك بالإضافة إلى تقييم مضمونها، والحكم على مدى إمكانيتها في إنجاح المشروعات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المشروع الاستثماري، دراسة الجدوى الاقتصادية، دراسة الجدوى التسويقية، الخبرة الاستشارية، الدراسة التقنية الاقتصادية، تقييم الدراسات.

Résume:

L'étude du projet d'investissement est d'une grande importance, car elle est directement liée aux objectifs pour lesquels le projet sera créé et aussi du fait qu'elle< s'intéresse à trouver la meilleure façon d'allouer et préserver les ressources économiques du projet. De ce fait, l'évaluation du contenu de ces études est plus qu'indispensable, afin de s'assurer du pouvoir de ces études de réussir le projet.

Dans le présent travail, on s'intéressera à la première étape ciblée par ces études de faisabilité économique qui orienté les projets.en détaillant la façon dont elle est préparée par les bureaux de conseil locaux, évaluer son contenu et conclure sur son apport dans la réussite des projets d'investissement.

Mots clés: projet d'investissement, étude de faisabilité économique, étude de faisabilité marketing, étude technico-économique, évaluation des études.

شـــكـــــر

نشكر **الله العلي القدير** لتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع، وبعبارات ملؤها الامتنان والشكر الكبيرين الذي يعجز اللسان عن وصفهما، نتقدم بشكر خالص وخاص إلى **الأستاذ القدير مسري الجيلالي** لقبوله الإشراف وتأطير بحثنا، وعلى كل المساعدة التي قدمها لنا، والنصائح القيمة والمفيدة التي أرشدنا بها .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الكبير إلى أساتذتنا الكرام على المساعدة التي قدموها لنا في تسهيل إمكانية الحصول على المعلومات، والتوضيح وذلك لتهيئة هذا البحث في أحسن صورة.

كما لا ننسى أن نشكر كل من قدم لنا يد العون في الحصول على المراجع، وإلى كل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة سواء في المديريات التي اتصلنا بها، أوفي الجامعة ولكل من ساهم في البحث من قريب أو من بعيد.

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدول تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الانتقال من الركود إلى التطور و التنمية، فللمشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة، وبالنسبة للوحدات الاقتصادية بصفة خاصة.

فبالنسبة للاقتصاد الوطني يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه في رفع مستوى معيشة الأفراد نتيجة رفع مستوى التوظيف والتشغيل، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية وتوزيع الدخل والقضاء على الفقر، أما على مستوى الوحدات الاقتصادية فالاستثمار الفردي يعمل على تحقيق المردودية المالية للمستثمر والمردودية العامة للمجتمع، إذا ما كان توجيهه بصفة عقلانية نحو الأهداف المسطرة له.

كما أن خطط التنمية التي تعدها بعض البلدان ما هي إلا قائمة من المشاريع الاستثمارية المبرمجة لتحقيق الأهداف المخطط لها، لذا لا بد أن تكون عملية تخصيص حجم معين من الموارد المالية خاصة الصعبة منها، أوالموارد الطبيعية والبشرية خاصة المؤهلة منها لمختلف الاستعمالات تشكل عملية اقتصادية هامة، وتشكل موضوعا يتطلب العقلانية والرشادة في اتخاذ القرار المناسب. هذه الرشادة والعقلانية تكون بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع المناسب للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة، وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.لذا تكون الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار وفق دراسة المشروع الاستثماري من مختلف الجوانب سواء من الناحية البيئية، التسويقية ،الفنية والمالية بصفة خاصة.

هذه الدراسات يمكن إدراجها ضمن موضوع من المواضيع الهامة في العصر الحديث الذي يمكن تسميته "بدراسة جدوى المشروعات"، والذي يعمل على ترشيد القرارات الاستثمارية سواء كان على مستوى المشروعات أو على المستوى القومي، إذ أن الأهمية المكتسبة للموضوع كانت نتيجة الارتباط الوثيق بين دراسة الجدوى وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في العصر الحديث الذي أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.

تعتبر الدراسات في وقتنا الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، بل والمنهجية الفعالة لإدارة المشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، والتي تمّكن من مد البصر في المستقبل، فعدم قيام المستثمر بإجراء دراسة جدوى يجعل مشروعه قائما على العشوائية.

ومن هذا المنطلق فإن موضوع إعداد الدراسة الاقتصادية للجدوى الاستثمارية وبناء المشاريع الاقتصادية المتنوعة من الموضوعات الهامة جدا لعملية بلورة الفرص الاستثمارية المتاحة لتنفيذ هذه المشاريع والسير في طريق التطور الاقتصادي بخطى حثيثة وبعيدا عن الإرتجال ، وتقليل حالات الهدر في الموارد الاقتصادية المتنوعة وتجنب المشاريع الفاشلة أو تلك التي تعطي عوائد متواضعة لا تفي بمتطلبات جدوى الاستثمار أو تبرر التضحية بالفرص البديلة المنافسة لها.

لذلك فإن نشر الوعي بأهمية موضوع دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية المختلفة والتأكيد على ضرورة إنجاز هذه الدراسات وبشكلها التفصيلي المطلوب شرط لابد منه لكل مشروع جديد، أومشروع قائم يراد توسيعه ، وهو هدف يأمل الاقتراب لتحقيقه.

فالاستثمار هو محاولة إصابة هدف في ظل متغيرات ومعطيات غير مستقرة وتتحرك بطريقة لا يمكن رصدها بسهولة، ففي الدول المتخلفة، غياب المعلومات أو عدم مصداقيتها خاصة تلك المتعلقة بالدراسة التسويقية، يصعب من إمكانية التحكم في هذه المتغيرات، مما يشكل عائقا أمام الوصول إلى القيام بدراسة جدوى اقتصادية فعلية.

ولكن تقديمنا بهذا الشكل قد يتصف بنوع من العمومية والسطحية، وإكسابه ميزة الدقة في التفسير والعمق في التحليل سيكون من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية على اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية؟

وعليه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بدراسات الجدوى الاقتصادية ؟
- ما هي عناصر دراسة الجدوى البيئية والتسويقية، الفنية ؟
- ما هي الأسس والمعايير التي تعتمد عليها دراسة الجدوى المالية ؟
- ما هي العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار حتى يحقق المشروع الاستثماري الأهداف المرجوة منه؟

فرضيات البحث:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المتضمنة في إشكالية البحث ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية تمثل إطارا شاملا بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية ؛
- أهمية المشاريع الاستثمارية وضرورتها لتنمية الاقتصاد الوطني تفرض علينا القيام بدراسات أولية معمقة وأبحاث من دونها يبقى مصير المشاريع مجهولا ؛
- إن إشكالية محدودية الموارد الاقتصادية تستدعي الاهتمام بدراسات الجدوى قصد تجنب تبديد تلك الموارد ؛
- إن دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ترتكز على الدراسة البيئة؛
- إهمال دراسة الجدوى التسويقية من تقدير الطلب المحتمل ومنه سوءلاتقدير الطاقة الإنتاجية الواجب استغلالها بطريقة مثلى في مواجهة حاجات السوق مما يؤثر في مختلف وظائف المشروع.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع في العناصر التالية:

- التعرف على طرق تقييم المشاريع والدراسات التي يتم تناولها والتي تساعد رجال الأعمال والمستثمرين في تفادي مخاطر الوقوع في مشاريع فاشلة وغير مربحة؛
- معرفة أهمية دراسة جدوى المشروعات بصفة عامة ودراسة الجدوى الفنية والمالية بصفة خاصة في التأثير على متخذي القرار؛
- إبراز القيمة العلمية والعملية التي يحضى بها موضوع دراسة الجدوى؛

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى بوضوح فيما تهدف إليه من تنمية القدرات المعرفية المرتبطة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة وعمليات التوسع والإحلال والتجديد للشركات أو المؤسسات القائمة وتقييمها داخل إطار فكري علمي، بالإضافة إلى محاولة ترسيخ منهجية اقتصادية سواء

في التحليل النظري أو في الحالات التطبيقية نظرا لاقتناعنا التام أن القرار الاستثماري يعود دائما إلى النظرية الاقتصادية في إطارها المتكامل المعمق الذي نأمل أن يكون فائدة للدارسين والباحثين والمتدربين والمستثمرين وصانعي القرار الاستثماري في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيمايلي :

- إن الهدف من هذا البحث هو توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة الجدوى الفنية والمالية والأساليب والطرق المستخدمة في تقييم هذه المشاريع الاستثمارية.
- تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في اتخاذ القرارات.
- دراسة الطرق والأساليب التي تجعل المشروع أكثر أمانا وأكثر تحقيقا لأهدافه.
- إبراز مدى أهمية دراسة الجدوى المالية بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

منهج الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وحتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختيار صحة الفرضيات قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف وصف وتحليل البيانات التي تتعلق بالدراسة النظرية، فضلا عن أسلوب دراسة الحالة في الفصل الأخير.

حدود الدراسة :

إن دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروعات الإستثمارية تعتبر دراسة مستقبلية بحيث يستفيد منها المستثمر مستقبلا في اتخاذ القرارات الرشيدة، وقد تناولنا في الموضوع محل الدراسة فترة خمس سنوات قادمة للمشروع الاستثماري "منتجع سياحي" ، وقد استهدفت هذه الدراسة منطقة ولاية تيارت موقع لإنشاء المشروع.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالبحث هي عدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالبحث والتي تعكس لنا الواقع الاستثماري ..

بالإضافة إلى العلاقات الشخصية التي تطغى على عملية منح رخصة القيام بدراسة حالة في أي مشروع، حفاظا على سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

يتناول الفصل الأول مدخل نظري استهل بالإطار العام لدراسة الجدوى ثم نتطرق لماهية دراسة الجدوى وهذا في المبحث الأول، ثم نتناول أنواع دراسة الجدوى والعلاقة المتداخلة بين الأنواع المختلفة وهذا في المبحث الثاني، أما بخصوص المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى.

وقد جاء الفصل الثاني ليقدم دراسة الجدوى الاقتصادية بالتفصيل فتناولنا الجدوى البيئية في المبحث الأول ليعقبه المبحث الثاني الذي نتطرق فيه لدراسة الجدوى التسويقية ليختم هذا الفصل بمبحث ثالث نتناول فيه دراسة الجدوى الفنية.

ثم يأتي الفصل الثالث حيث يتم فيه التطرق إلى دراسة الجدوى المالية ففي مبحثه الأول نتطرق إلى ماهية الجدوى المالية وعناصرها، أما في المبحث الثاني معايير تقييم المشروع في حالة التأكد التام ليختم هذا الفصل بمعايير تقييم المشروع في حالة المخاطرة وعدم التأكد وهذا في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

أما الفصل الرابع فيتراوح بين الطابع التحليلي والكمي حيث نقوم بدراسة حالة لمشروع منتجع بولاية تيارت من خلال نماذج قياسية وسنقوم باسقاط الجانب النظري على المشروع الذي قمنا بدراسته.

تمهيد:

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع من الأساليب الهامة التي تمكّن من التأثير على القرار الاستثماري، ونجاح هذا الأخير يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية المرغوبة التي تؤدي إلى زيادة معدل التنمية الاقتصادية، كما أن فشله يترتب عليه العديد من الآثار غير المرغوبة لما يسببه من ضياع وتبديد للموارد الاقتصادية المتاحة.

أصبحت دراسات الجدوى الاقتصادية في الوقت الحاضر من الأدوات الهامة للتخطيط الإستراتيجي، والمنهجية الفعالة للمشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة، مما يؤدي إلى صنع قرارات استثمارية بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة.

يضاف إلى ذلك أن اتسام الاقتصاد بعدم الثبات وبالتغير المستمر والكبير، أدى إلى ضرورة القيام بدراسة معمقة حول المشروع المستهدف، وذلك من عدة نواحي، وهذه الدراسة ما هي إلا مجموعة من الدراسات المتتابعة والمترابطة من الدراسات التسويقية، البيئية، الفنية، المالية.

هذه الدراسات تساعد المستثمر في معرفة مدى القدرة على القيام بذلك المشروع، وما مدى صلاحيته. لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

فالمبحث الأول نتعرض فيه إلى تحديد كل من مفهوم دراسة الجدوى مع تحديد أهميتها وخصائصها بصفة عامة.

والمبحث الثاني نتطرق فيه إلى أنواع دراسة الجدوى وفي المبحث الأخير تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى.

المبحث الأول: ماهية دراسة الجدوى

تعتبر دراسة الجدوى أولوية لابد منها بالنسبة للمستثمرين سواء على المستوى القطاع الخاص أم العام، وذلك انطلاقا من ضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات البديلة والذي يمكن من خلاله ترشيد القرارات الاستثمارية .

ومن هنا فإن قرار الاستثمار يعتبر من أصعب القرارات الاقتصادية وأكثرها خطورة، لارتباطه بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يصعب في غالب الأحيان التنبؤ بسلوكها و اتجاهات تطوراتها، فعلى مدى صحة هذا القرار يتوقف نجاح المشروع أو فشله .

المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى

هي الدراسة التي يتم إعدادها قبل تنفيذ المشروع، سواء كان هذا المشروع كبيرا أو صغيرا، صناعيا أو زراعيا أو سياحيا، وتعني كلمة جدوى، الفائدة والإمكانية " feasibility" أي أن دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية تعني التحقق من الفائدة وإمكانية المشروع من الناحية الاقتصادية و المالية، وعما إذا كان هذا المشروع يصلح للتطبيق العملي من عدمه و دائما يكون المطلوب من دراسة الجدوى الإجابة عن سؤالين، الأول، هل يمكن أن ينفذ المشروع موضوع الدراسة أم لا ينفذ ؟ و لماذا في كل حالة ؟ الثاني ، إذا كان المشروع سينفذ فكيف فنيا واقتصاديا وماليا ؟

ويتجه البعض إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية، هي مجموعة من الأسس العلمية والتي تستخدم في تجميع البيانات و دراستها و تحليلها بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية أو تحديد صلاحيتها وذلك من حيث الجوانب البيئية والتسويقية والفنية، وكذا الجوانب المالية والاجتماعية وذلك من وجهة نظر المستثمر أومن وجهة نظر الدولة .

ويرى جانب آخر أنها مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى لتقييم مدى صلاحية المشروع الاستثماري، ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه .

كما أنه الطريق الذي لابد من عبوره بشكل صحيح حتى يمكن اتخاذ قرار الاستثمار، والذي يمكن أن يتحقق عن طريق الأهداف المنشودة من خلال إعداد بيانات الاستثمار وتصنيفها وتعديلها، والتي تتم عن طريقها تقييم الاستثمار واتخاذ القرار المناسب الخاص به. (1)

أولا: تعريف 1 : من هنا تم دراسة الجدوى للمشروع على أنها الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسة أولية (بيئية، تسويقية، فنية، مالية) وتفصيلية والتي من خلالها يتاح لصاحب القرار الاستثماري أن يتخذ قراره بما يتلائم مع الأهداف التي يرغب في تحقيقها .(2)

ثانيا: تعريف 2 : يمكن تعريف دراسات الجدوى بأنها مجموعة الدراسات التي تبدأ بدراسة فكرة المشروع أوعدة مشاريع وتنتهي بتقييم لمدى صلاحية المشروع وصلاحيتها مرورا بجوانب جدواه البيئية والسوقية والفنية والمالية، وذلك تحقيقا لهدف اختيار المشروع الأصلح من وجهة نظر المستثمر أو من وجهة نظر الدولة، بالإضافة إلى عدد آخر من الأهداف . (3)

ثالثا: تعريف 3 : هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختيار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى على عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي . (4)

---

[1]- أحمد عبد السميع علام ، **دراسة الجدوى الفنية و الاقتصادية و تقييم المشروعات** ، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر والتوزيع ، مصر، 2007،ص 19-21 .

[2]- حسين بلعجوز ، د. الجودي صاطوري ، **تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون سنة نشر، ص 33.

[3]- يحيي عبد الغني أبو الفتوح ، **أسس دراسات جدوى المشروعات(بيئية.تسويقية.مالية)** ، الشنهابي للطباعة و النشر ، مصر،1999 ، ص 10.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، الدار الجامعة طبع – نشر –توزيع الابراهمية –الاسكندرية ، 2002، ص25.

المطلب الثاني: أهمية دراسة جدوى المشروعات

دراسة الجدوى للمشروع تقوم أساسا على المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولا إلى اختيار البديل الأفضل، تساعد في توجيه الأموال المعدة للاستثمار نحو تلك الفرص أو المشروعات الناجحة وتجاوز المشروعات الفاشلة .

وهذا يعني أن الاهتمام بدراسة الجدوى ينبع من أهميتها كوسيلة للوصول إلى قرارات استثمارية ناجحة، وما لتلك القرارات من أهمية لتوفير مستوى معين من الأمان للأموال المراد استثمارها من جهة، مقابل الحصول على عائد مناسب أو تحقيق منفعة معينة على المستوى الوطني من جهة أخرى .

وثمة علاقة وثيقة بين الاهتمام بدراسة الجدوى للمشروعات ومعدلات التنمية المحققة ، فمعدل التنمية الاقتصادية المحقق في بلد ما لا يتوقف فقط على حجم ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة ، بل وعلى كيفية تخصيص القدر المتاح من الموارد بما يتفق مع المبادئ الكفاءة الاقتصادية .

ويمكن إبراز أهمية دراسة الجدوى للمشروعات من خلال الأمور التالية :

- تساهم دراسة الجدوى في تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ؛
- تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني، وتجنب هدر وتبديد الموارد على المشاريع غير المجدية ؛
- يتم من خلال دراسة الجدوى الكشف عن التعارض الذي يمكن أن ينشأ بين فائدة المشروع على مستوى الخاص وعدم جدواه على المستوى الوطني. ففي بعض الأحيان يحدث تعارض واضح بين القرار الاستثماري الناجح من وجهة نظر المصلحة الفردية وهذا القرار من جهة النظر الوطنية العامة، نظرا لاختلاف الأهداف و المعايير و الاعتبارات ؛
- تشكل دراسة الجدوى الاقتصادية وسيلة عملية تساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين، على نحو يتناسب مع قدراته المالية وفي ظل مستوى مقبول من المخاطرة؛
- هي وسيلة عملية لإقناع مراكز و هيئات التمويل المحلية و الدولية (الخاصة و الحكومية) بتقديم وسائل المناسبة بالشروط الملائمة، كما أن البنوك ومراكز التمويل ترفض عادة تقديم تسهيلات ائتمانية للمشروع المقترح ما لم يقدم المستثمر دراسة شاملة ومفصلة تثبت جدوى إقامته ؛

- إن دراسة الجدوى هي وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية ؛
- تساعد دراسة الجدوى المستثمر (سواء كان مستثمرا خاصا أم جهة حكومية) على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة، وبالتالي اتخاذ القرار الصائب على النحو يخدم الهدف المنشود ؛
- تساعد دراسة الجدوى على تصويب و تعديل خطط الإنتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل . (1)

المطلب الثالث : مراحل دراسة الجدوى

تتضمن دراسة المشروع عددا من المراحل المتتابعة يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا: المرحلة الأولى : تحديد هدف الدراسة

يتمثل هدف دراسة الجدوى إما في التأكد من إمكانية إنشاء مشروع جديد لتصنيع منتج أو تقديم خدمة أو التأكد من إمكانية إضافة منهج جديد أو خط إنتاج جديد أو آلة جديدة وتنبع هذه الأفكار إما من مصادر خارجية عن الشركة مثل رغبات عملائها أو الموردين لها ..... الخ أو من داخل الشركة نتيجة الدراسات التي تقوم بها الإدارات المختلفة .

ثانيا: المرحلة الثانية : الدراسة التمهيدية للجدوى

يقصد بهذه الدراسة فحص جوانب المشروع بصفة عامة باستخدام المعلومات المحدودة المتوفرة في تلك المرحلة المبكرة من عمر المشروع الاستثماري و تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- تبرير القيام بدراسة تفصيلية للجدوى ؛
- تحديد الأمور التي تحتاج إلى اهتمام أكبر في الدراسة التفصيلية مثل تحليل السوق أو الدراسة الفنية أو الدراسة المالية للمشروع ؛
- تقدير تكاليف إعداد الدراسة التفصيلية، وتتضمن الدراسة التمهيدية للجدوى النواحي القانونية ووصف الخصائص الرئيسة للمنتج مع بيان البدائل المتوفرة في السوق ثم دراسة السوق الحالية والمتوقعة للمنتجات المشروع وكذلك طبيعة منافسة فيها وبعد ذلك دراسة البدائل التكنولوجية المتوافرة لإنتاج السلع وكذلك توافر عوامل الإنتاج، وأخيرا إعداد تقديرات التكلفة المبدئية

[1]- حسين بلعجوز والجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره، ص 34، 35 .

للمشروع وكذلك تكاليف التشغيل ثم تقدير الأرباح المتوقعة بالإضافة إلى تقديرات أرباح الشركات المنافسة التي تقوم بتصنيع منتجات مشابهة . وبعد انتهاء الدراسة التمهيدية يكون القرار إما الاستمرار في إعداد دراسة جدوى تفصيلية للمشروع أو رفضه .

ثالثا: المرحلة الثالثة : الدراسة التفصيلية للمشروع

وتتضمن دراسة النواحي القانونية والتسويقية والفنية والمالية للمشروعات التي تأكدت صلاحيتها مبدئيا من خلال الدراسة التمهيدية وفيما يلي نبذة عن كل دراسة .

- الدراسة القانونية : وتهدف إلى البحث الصلاحية القانونية للمشروع في ضوء القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في الدولة ؛
- الدراسة التسويقية : وتتضمن تحديد مواصفات المنتجات والخدمات وتقدير حجم الطلب المتوقع على هذه المنتجات أو الخدمات كما يتم أيضا تقدير المبيعات المتوقعة مع أسعار البيع لكل من المنتجات أو الخدمات؛
- الدراسة الفنية : وتهدف إلى تحديد إمكانية القيام بالمشروع من الناحية الفنية ويتضمن ذلك موقع المصنع ومساحة الأرض المطلوبة ونوع المباني والتخطيط الداخلي للمصنع ..... الخ ؛
- الدراسة المالية : وتهدف إلى ترجمة نتائج الدراسات التسويقية والفنية في صورة تقديرات مالية تتعلق بالتكاليف الاستثمارية للمشروع وتكاليف والمتمثل في رأس المال المدفوع والقروض المقترحة للمشروع.

رابعا: المرحلة الرابعة : تقييم المشروع

يهدف تقييم المشروع إلى اتخاذ قرار تنفيذه أو رفضه بالاعتماد عن طريق تقييم هو تنفيذ المشروع فإنه يتم بإعداد تقرير المشروع الذي يتضمن الآتي :

- مقدمة عامة عن الشركة وطبيعة الصناعة والخريطة التنظيمية وأنواع المنتجات والمؤسسين .....الخ؛
- وصف المشروع و يحتوي هذا الجزء على ملخص دراسة الجدوى التفصيلية بجوانبها المختلفة ؛
- معلومات مختلفة عن الخطوات التي تمت حتى الآن في سبيل تنفيذ المشروع . (1)

[1]- محمد سعيد عبد الهادي ، **الادارة المالية (الاستثمار و التمويل ، التحليل المالي ، الاسواق المالية الدولية)** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 187-189.

المبحث الثاني: أنواع دراسات الجدوى

تنقسم دراسات الجدوى إلى نوعين رئيسيين هي دراسات الجدوى الأولية ودراسات الجدوى التفصيلية ويظهر المبحث أيضا العلاقات المتداخلة بين أنواعها المختلفة .

المطلب الأول: دراسات الجدوى الأولية

يمكن أن تعرف دراسات الجدوى الأولية بأنها عبارة عن "دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا".

وهذا يعني أن دراسات الجدوى الأولية، ما هي إلا وسيلة يمكن من خلالها معرفة مدى جدوى المشروع المقترح اقتصاديا.

وبصورة عامة، يمكن القول أن دراسات الجدوى الأولية، ما هي إلا عبارة عن دراسات مبسطة ومركزة في آن واحد، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى إجابات حول بعض الأسئلة عن المشروع المقترح، مثلا ما هي التكلفة الإجمالية للمشروع المقترح ، وما هو حجم العوائد المتوقعة، ما هي المنتجات الممكن إنتاجها، كم الحاجة للقوى العاملة وما هي أجورها ، ما هي المواقع البديلة للمشروع المقترح ، وما هو الوقت اللازم لتنفيذ المشروع...الخ.

وهذه الدراسات، تهدف أساسا إلى إعطاء فكرة أولية عن المشروع المقترح، وهل يمكن قبوله من الناحية المبدئية، فإذا كانت نتائج الدراسة الأولية غير مشجعة، فيمكن في هذه الحالة التخلي عن المشروع، أما إذا كانت نتائج الدراسة إيجابية و مشجعة، ومن أجل الوصول إلى مستوى أمان أكبر، فلابد من الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا و عمقا حيث قد تكون الدراسة الأولية غير كافية.

ولكي تكون دراسات الجدوى الأولية قابلة للتقييم, ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الأولي بشأن المشروع المقترح، فإنها لا بد أن تضمن معالجة للعديد من الجوانب المتعلقة بالمشروع. (1)

[1]- كاظم جاسم العيساوي ، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات تحليل نظري و تطبيقي** ، دار المناهج ، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 42-43.

إن أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية يمكن إجمالها بما يلي:

- دراسة أولية عن الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح, واتجاهات ذلك الطلب سواء على المنتجات المحلية أو المستوردة، ودراسة حجم الصادرات الحالية والمستقبلية لمثل تلك المنتجات وما هي الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ؛
- دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت بشكل تكاليف ثابتة أو متغيرة، مع الإشارة إلى بعض الدراسات المتوفرة للمشروعات المشابهة سواء كانت مقامة في الداخل أو في الخارج، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الممكن حدوثها في التكاليف والأسعار واختلاف الأحجام؛
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنيا، ويتضمن هذا الجانب من الدراسة تحديد مدى حاجة المشروع المقترح إلى المواد الأولية أو نصف المصنعة، وحاجته إلى الآلات والقوى العاملة، وتحديد أساليب الإنتاج الممكن استخدامها والخدمات الإنتاجية،كخدمات التخزين والصيانة والتسويق وتصميم المباني اللازمة ؛
- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، وصولا إلى تحديد الموقع المناسب على ضوء العوامل المحددة للموقع الأمثل ؛
- دراسة للمنافع القومية المتوقعة للمشروع المقترح، كتحديد مدى أهميته في سد حاجة السوق المحلية من بعض المنتجات، ومدى إمكانيته في تصدير جانبا من إنتاجه للحصول على بعض العملات الصعبة من أجل تحسين ميزان المدفوعات، ومدى أهمية المشروع في توفير فرص الاستخدام للحد من مشكلة البطالة، و مدى ما يتميز به المشروع من ارتباطات أمامية و خلفية مع المشروعات القائمة، وبالتالي تحديد مدى أهمية المشروع في زيادة الدخل القومي أو في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ؛
- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع، وهل أن ذلك يعتمد على مصادر محلية أو على مصادر تمويل أجنبية، وما مقدار سعر الفائدة ؛
- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح ؛
- دراسة أولية عن مدى تمشي المشروع المقترح مع العادات و التقاليد و القوانين السائدة في المجتمع .

وعلى الرغم من اختلاف هذه الدراسات من مشروع لآخر،نظرا للاختلاف بين أهداف و طبيعة المشروعات المقترحة، إلا أن تكاليف إعداد هذه الدراسات لا تتجاوز بأي حال من الأحوال 2 % من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترح. (1)

المطلب الثاني: دراسات الجدوى التفصيلية

يمكن تعريف دراسة الجدوى التفصيلية بأنها: تلك التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام تقنية أو تقنيات ترتبط بالمواد و المدخلات المحددة، وبتكاليف استثمارية وإنتاجية محددتين، و بربح للمبيعات يدر عائدا محددا على الاستثمار.

أي أن الهدف من إنجاز دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع معين يتحدد في الآتي:

- إعطاء مبررات مقنعة لصاحب العلاقة بالمشروع، من أن تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع له ما يبرره من حيث مستوى الطلب المتوقع على مخرجات المشروع في الأمد المنظور، وهو ما تدلل عليه دراسة السوق بكل أبعادها المنظورة وغير المنظورة ؛
- التدليل بأن الموقع المختار للمشروع ،هو الموقع الأمثل " optimun location "من بين المواقع البديلة الأخرى المتوفرة في الدولة أو الإقليم؛
- التأكيد على أن الفن الإنتاجي أو الفنون الإنتاجية المختارة في تصميم المشروع هي المثلى من حيث ملاءمتها لمستوى المهارات الفنية و التقنية السائدة في الدولة، و تتلاءم مع طبيعة المواد والمدخلات المتوفرة في السوق المحلية، أو يمكن توفيرها ببدائل اقتصادية، بالإضافة إلى أهمية توافق الفنون الإنتاجية و مستوى التعقيد التقني المختار للمشروع مع أهداف وأفضليات الدولة أو خطة التنمية الاقتصادية من حيث اختيار تقنية كثيفة رأس المال أم كثيفة العمالة ؛
- إقناع المستثمر أو المستثمرين(قطاع خاص أو قطاع عام أو مختلط) وطني أو أجنبي بأن عائد الاستثمار مجدي اقتصاديا، ويستحق التضحية بالأموال من أجل بناء المشروع المقترح الذي يمثل الفرصة الاستثمارية المثلى في الوقت الراهن .

لهذا فإن دراسة الجدوى التفصيلية ينبغي أن تمدنا بأساس فني ومالي واقتصادي للقرار الاستثماري الخاص بالمشروع مع تحديد وتحليل العناصر الحرجة التي ترتبط بالإنتاج و مستلزماته و البدائل الخاصة بهما.

[1]- كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

كما تحدد دراسة الجدوى طاقة الإنتاج للمشروع المقترح باستخدام فن إنتاجي محدد أو عدة فنون إنتاجية مرتبطة بمدخلات واستثمارات معروفة وتكلفة إنتاج و تشغيل معروفة تعطينا عائدا محددا للاستثمار.

وللوصول إلى هذا الهدف يجب أن تصف لنا دراسة الجدوى مرحلة المثلى وتبرير الافتراضات والحلول المختارة وتحديد هيكل المشروع. ويجب ملاحظة أن دراسة الجدوى ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى قرار الاستثمار بالموافقة على المشروع الاستثماري أو رفضه. (1)

إن أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى التفصيلية يمكن إجمالها بما يلي:

- دراسة مفصلة حول طبيعة واتجاهات الطلب على منتجات المشروع المقترح، متضمنة الطلب المتوقع سواء الطلب المحلي أو الطلب الخارجي، والعوامل المؤثرة على ذلك الطلب ومرونات الطلب السعرية والداخلية والمتقاطعة، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو السنوية لكل من الاستيرادات والصادرات والإنتاج المحلي من المشروعات القائمة لنفس المنتجات، مع دراسة وافية لكافة جوانب السوق المحلية، وما هي الأسعار المتوقعة لبيع المنتجات، وما هي الحصة المتوقعة لمنتجات المشروع من السوق المحلية، كما يتضمن دراسة للآثار الناجمة عن إنتاج السلع المكملة والبديلة للسلع المنتجة، وما هي طبيعة المستهلك المتوقع لمنتجات المشروع ؛
- دراسة مفصلة عن طبيعة السلع التي ينتجها المشروع المقترح، وهل هي سلع نهائية أم سلع وسيطة.
- دراسة مفصلة عن عملية الإنتاج، والأساليب الفنية الممكن استخدامها في المشروع، ومدى ملائمة الأسلوب التكنولوجي المقترح مع حجم المشروع، كما لابد أن تتضمن الدراسة وصف دقيق لعملية الإحلال في عناصر الإنتاج، والبدائل الفنية الأخرى، إضافة إلى تحديد الأعمال الفنية الأخرى التي تتعلق بعملية الإنتاج كالأعمال الهندسية والمدنية وأعمال الصيانة والخدمات الأخرى؛
- دراسة مفصلة عن التكاليف الإجمالية اللازمة لإقامة المشروع، سواء كانت بشكل تكاليف ثابتة أوتكاليف تشغيل، وبصورة دقيقة وشاملة لكافة أنواع التكاليف كتقدير كلفة المباني والمكائن والآلات ومستلزمات الإنتاج وتكاليف الصيانة والنقل والتخزين والدعاية والإعلان والتأمين

[1]- قاسم ناجي حمندي ، **أسس إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات مدخل نظري و تطبيقي** ، الطبعة الأولى، دار المناهج، ،الأردن، 2008 ، ص55-57.

والاستشارات القانونية، والأجور والمكافآت والحوافز والضمان الاجتماعي والايجارات والاندثار، وتكاليف التدريب والبحث والتطوير...الخ؛

- دراسة مفصلة عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح، التي تتضمن الإيرادات والأرباح قبل استقطاع الضرائب ،ومعدل كلفة كل وحدة مع توضيح الأسعار للسلع المستوردة والمماثلة للسلع المتوقع إنتاجها قبل وبعد إضافة الضرائب والرسوم الجمركية وتكاليف النقل لمراكز التوزيع النهائي؛
- دراسة مفصلة عن مصادر تمويل المشروع، و هل يتم التمويل ذاتيا من قبل أصحاب المشروع، أوالاعتماد على القروض المحلية، أم التمويل الخارجي، وما هي أسعار الفائدة على القروض ومعدلات نموها؛
- دراسة مفصلة عن الموقع المناسب للمشروع المقترح، مع دراسة لأهم العوامل المحددة في اختيار الموقع المناسب كالقرب من الأسواق أو من مصادر المواد الأولية أو تكلفة النقل سواء نقل السلع الجاهزة من المشروع إلى الأسواق، أو نقل المواد والخامات من السوق إلى المشروع، ومدى توفر البنى التحتية، رأس المال والقوى العاملة، ومدى علاقة المشروع مع المشروعات القائمة و أثر ذلك في اختيار موقع
المشروع ؛
- كما لابد في هذا المجال من أخذ بالاعتبار أثر المشروع على البيئة و على التحضر الاجتماعي، مع تحديد أثر الموقع على التوزيع الجغرافي للصناعة، في البلد أو الاقليم كما لابد أن تتضمن الدراسة في جانبها هذا مقارنة للفوائد و المنافع الاجتماعية المتوقعة من أي موقع من المواقع المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة الموقع المختار للمشروع المقترح مع القوانين والتشريعات السائدة ؛
- دراسة مفصلة عن السعات والطاقات الإنتاجية المختلفة للمشروع المقترح سواء كانت بشكل طاقات قصوى أو متاحة أو فعلية، ومدى القدرة على استغلال تلك الطاقات، وهذا يعني ضرورة تضمن الدراسة على تحديد الحجم المناسب للمشروع، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك أحجاما مختلفة مع الاستعانة بالأحجام القياسية أو المعيارية ؛
- دراسة مفصلة عن عملية الإحلال في عناصر الإنتاج والتي أصبحت مظهر من مظاهر الإنتاج الحديث؛

- دراسة مفصلة عن البنى التحتية ومدى توفرها في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها، والتي تتمثل بشبكات الماء والكهرباء والهاتف والمجاري إضافة إلى مدى توفر الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان إذ أن عدم توفر هذه البنى قد يتطلب كلفة إضافية إلى الكلفة الإجمالية اللازمة لإقامة المشروع ؛
- دراسة مفصلة عن قوة العمل المتاحة سواء كانت الإدارية والفنية اللازمة لتشغيل المشروع ،إضافة إلى ضرورة تضمن الدراسة برامج للتدريب والتأهيل لتلك القوى نظرا لأن عملية التدريب عملية مستمرة وتشمل أيضا العمال القدماء من أجل مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة والاطلاع على كل ما هو جديد في مجال العلم والتكنولوجيا. (1)

المطلب الثالث: العلاقة الداخلية بين الأنواع المختلفة (2)

لعل التأمل في الأنواع المختلفة لدراسات الجدوى للمشروع يكشف النقاب عن ما بينها من علاقات داخلية متبادلة، ويمكن استنباط تلك العلاقات الداخلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1-1: العلاقات الداخلية بين الأنواع المختلفة لدراسات الجدوى.

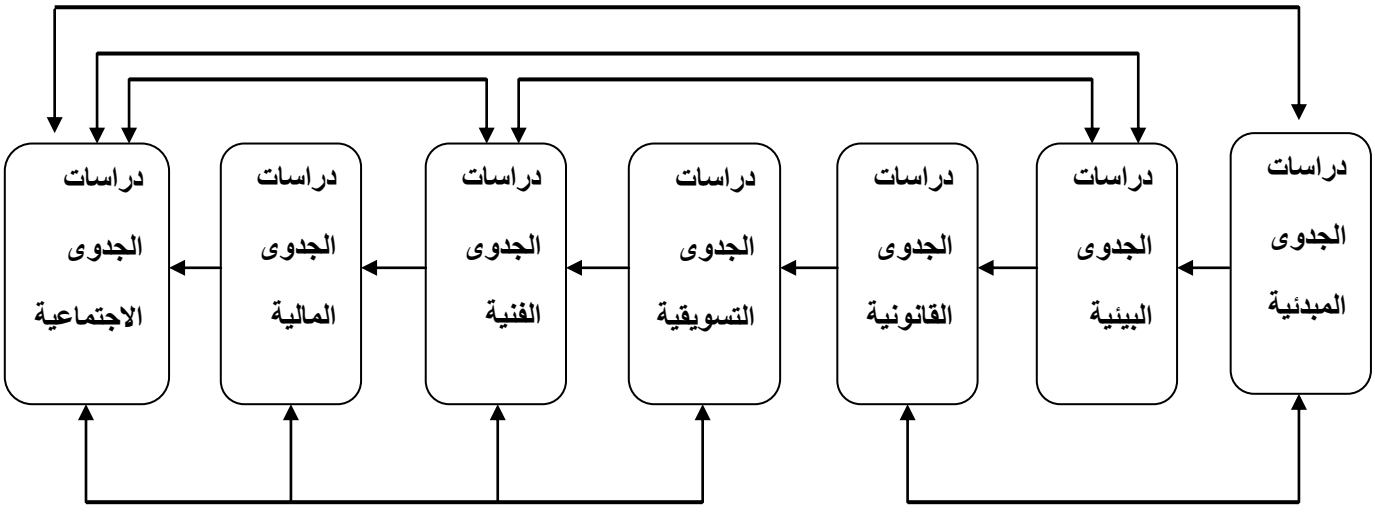

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[1]- كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 45-47.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 55-60.

ومن الملاحظ أن هذا الشكل يكشف عن عدد من العلاقات بين دراسة الجدوى المختلفة لعل من أهمها:

- أن هناك علاقة تتابعية يمكن أن تكون رأسية أو أفقية بين دراسة الجدوى المبدئية، ودراسات الجدوى البيئية والجدوى القانونية، ودراسات الجدوى التسويقية. ودراسات الجدوى الفنية ودراسات الجدوى المالية، ودراسات الجدوى الاجتماعية، وهذه العلاقة تفيد في البناء التحليلي لدراسات الجدوى الاقتصادية من جانب وتثير مسألة إجراء تلك الدراسات إما أفقيا أو رأسيا من الناحية العملية.

ويتوقف إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية بمكوناتها المختلفة أفقيا أو رأسيا على عدد من العوامل لعل من أهمها:

- طبيعة المشروع الاستثماري ؛
- حجم المشروع الاستثماري ؛
- تكلفة دراسات الجدوى نفسها؛
- الخبرات المتوافرة للقيام بدراسات الجدوى؛
- نوع المنتجات التي سيقوم بتقديمها المشروع الاستثماري؛
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها المشروع الاستثماري؛
- أغراض التحليل.

لكن الأهم أن تلك العلاقة تشير إلى أن هناك جانب كبير من المعلومات و النتائج التي لا يمكن البناء عليها إلا من مراحل سابقة لنوع معين من دراسات الجدوى، كما أن هناك مراحل أو نوع من الدراسات لايمكن صياغتها أو الدخول فيها إلا من مراحل سابقة و هذا يعمق المفهوم الخاص بأن دراسات الجدوى الاقتصادية هي عمل جماعي من خلال فريق متخصص مع الاختلاف في درجة التخصص المطلوب ودرجة عمقه.

- يشير الشكل السابق إلى أن هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى الاجتماعية أو تلك التي تتم من منظور الاقتصاد القومي ويمكن التدليل على تلك العلاقة وتواجدها في العديد من الأمثلة، فمثلا إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية تبحث في مدى توافر العمالة فإن ذلك يؤثر ايجابيا وسلبيا على معيار التوظف الذي يعتبر من المعايير الهامة لتقييم المشروع من ناحية الربحية الاجتماعية وهكذا؛

- أن هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التسويقية حيث تبحث الأولى احتياجات السوق والطلب، وتحدد الثانية حجم الطلب ونوع السوق أو هيكله ؛
- هناك علاقة بين دراسات الجدوى البيئية التي تبحث أثر المشروع على البيئة وأثر البيئة على المشروع والأثر البيئي الصافي، ودراسات الجدوى الاجتماعية التي يهمها بحث جدوى المشروع على مستوى الاقتصاد القومي حيث يلاحظ أن من المعايير الهامة لتقييم الربحية الاجتماعية للمشروع من المنظور القومي هو مدى حفاظه على البيئة وحماية البيئة ؛

وكأن دراسات الجدوى الاقتصادية هي كل مترابط تؤثر نتائجها في بعضها البعض.

فإذا ثبت أن مشروع صناعي يلوث البيئة فإن ذلك يكون له أثر سلبي يؤثر على جدواه من منظور الاقتصاد القومي وحماية البيئة من التلوث على المستوى الكلي، ويضاف إلى ذلك أن هناك علاقة بين دراسة البيئية ودراسة الجدوى الفنية مثل دراسة المشروع ؛

- إن هناك علاقة بين دراسات الجدوى القانونية ودراسات الجدوى الفنية التي تسعى فيما تسعى إليه من تحديد الشكل القانوني المناسب للمشروع، ودراسات الجدوى الفنية التي تبحث حجم المشروع المناسب ضمن ما تبحثه؛
- هناك علاقة بين كل من دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية، حيث أن النتائج المترتبة على دراسات الجدوى التسويقية يتوقف عليها قرار البدء في دراسات الجدوى الفنية من عدمه فبناء عليها يتحدد حجم الإنتاج وحجم المشروع واختيار الموقع المناسب للمشروع وما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتكاليف تشغيل ؛
- أيضا هناك علاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى المالية فإذا كانت تسعى الأخيرة لتقدير وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والإيرادات المتوقعة ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجة والتكاليف المتوقعة فإن نتائج دراسات الجدوى التسويقية توفر أهم بنود التدفقات الداخلة للمشروع خلال عمره الافتراضي سنويا؛
- أن هناك أيضا علاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى على مستوى الاقتصاد القومي(الاجتماعية) فعلى سبيل المثال إذا كانت دراسات الجدوى التسويقية توفر بيانات عن حجم الطلب على منتجات المشروع في السوق الخارجي للتصدير،فإن ذلك يؤثر على جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي حيث يوجد معيار تحسين وتوازن ميزان المدفوعات ضمن معايير

تفضيل المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي، وهكذا تتضح العلاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى الاجتماعية ؛

- أن هناك علاقة بين كل من دراسات الجدوى الفنية للمشروع ودراسات الجدوى الاجتماعية على مستوى الاقتصاد القومي، فمثلا،دراسات الجدوى الفنية تبحث أسلوب الإنتاج الملائم للمشروع فنيا وقد يسفر عن ذلك أن يكون أسلوب الإنتاج كثيف العمل فيكون ذلك ايجابيا ومتوافق مع ما تهدف إليها دراسات الجدوى الاجتماعية في جانب منها مثل أثر المشروع على التوظف والعكس صحيح إذا اتضح أن دراسات الجدوى الفنية تشير إلى اختيار أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال أي أن المشروع سيميل إلى توظيف وحدات من رأس المال أكثر من وحدات العمل في عملياته الإنتاجية وهو ما يؤثر سلبيا على الجدوى الاجتماعية للمشروع من منظور معيار التوظف ؛
- يلاحظ أن هناك علاقة محورية متعددة يجب مراعاتها بين كل من دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى الفنية ودراسات الجدوى المالية ودراسات الجدوى الاجتماعية والأخيرة تحتاج إلى نظام حوافز استثمار كفء لكي يكون التوافق ايجابي بينها وبين باقي الدراسات الأخرى لكي يكون التوافق ايجابي بينها وبين باقي الدراسات الأخرى لكي يكون المشروع محبذا من وجهة نظر الاقتصاد القومي، فيما يمكن تسميته بآليات وسياسات أحداث التوافق بين مصلحة المستثمر الفرد ومصلحة الاقتصاد القومي.

المبحث الثالث: تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى:

وفقا لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى طبيعة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع تتنوع تصنيفات مجالات دراسة جدوى المشروعات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي لإجرائها .

المطلب الأول: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية

تتعدد تصنيفات دراسات جدوى المشروعات كما يظهر من التحليل التالي :(1)

أولا: التصنيف الوظيفي : والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف طبيعة و نوعية الدراسة، فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية وإذا كانت تتعلق بجوانب تسويقية فتسمى بدراسة الجدوى التسويقية، أما إذا كانت الدراسة مالية فتسمى بدراسة الجدوى المالية .....الخ .

ثانيا: التصنيف النفعي : والذي يميز بين دراسة الجدوى وفقا لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها وما إذا كانت منفعة خاصة أو منفعة قومية، فإذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر ملاكها أو المستثمر الخاص الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر المجتمع ككل الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية .

ثالثا: التصنيف التحليلي : والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية .

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان ، **دراسات جدوى المشروعات (بين النظرية و التطبيق)**، الدار الجامعية ، مصر ، 2001، ص126.

المطلب الثاني : مجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية

تتعدد المجالات التطبيقية للدراسات الجدوى الاقتصادية ويمكن إلقاء الضوء على أربع مجالات رئيسية هي:

أولا: دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة :

وهذا المجال هو أكثر المجالات التطبيقية انتشارا أو أهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد .

ويلاحظ أن دراسة الجدوى للمشروع الجديد مطلوبة في المشروع الصناعي ، الزراعي ، والخدماتي كما أنها مطلوبة في المشروعات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة وتختلف هذه الدراسة من حيث الحجم والعمق والتكلفة والمتخصصون والخبراء من مشروع لآخر .

ثانيا: دراسات الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة :

وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال لدراسة الجدوى يكون في حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري في المشروع بإضافة فرع جديد في منطقة جغرافية وينطبق ذلك على إنشاء فرع مثلا لإحدى البنوك القائمة. و قد يكون التوسع الاستثماري من خلال السعي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم مثلا من خلال شراء آلات إضافية جديدة ، لمواجهة تزايد الطلب المحتمل على منتجات المشروع القائم وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسة جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة .

ثالثا: دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد :

وتتم تلك الدراسات عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة ، وتظهر الحاجة هنا إلى أداة تسمح بالاختبار البديل بين أنواع من الآلات و تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل وهذا القرار يعتبر من القرارات الاستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة . (1)

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص126 .

رابعا: دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي :

ازدادت أهمية المجال في الوقت الحالي وفي الوقت القرن الحادي والعشرون نظرا للدخول في مرحلة الثروة التكنولوجية والمعلوماتية وهي الثورة الصناعية الثالثة ، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد المنافسة مما سيدفع الشركات إلى المزيد من البحث والتطور مع الأخذ بعين الاعتبار أنه هناك دائما مفاضلة بين نوعين من التكنولوجيا أما التكنولوجيا كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال .

المطلب الثالث : متطلبات و المعلومات الأساسية لدراسة الجدوى

تتمثل متطلبات دراسة الجدوى فيما يلي:

أولا: الحدث الاقتصادي :هو ناتج عن استثمار مبلغ ما سواء كان بشكل مباشر في اقتناء أراضي، عقارات، آلات ...الخ فهناك استثمارات يتوقع أن يكون الطلب على الإنتاج كبيرا نتيجة مؤشرات أداء نفس القطاع في الماضي، والطلب المتزايد لمثل ذلك النوع من الإنتاج كمشاريع التوسع، المشاريع الاستثمارية المتنافسة التي تسعى إلى خفض التكاليف وزيادة الإنتاج والبيع ...الخ، وعادة تكون مثل هذه المشاريع ذات مخاطر قليلة لكون نتائجها شبه مضمونة، أما المشاريع الاستثمارية الناتجة عن قرارات صادرة من السلطات العليا مثل قرارات التبديل في نوع المنتج أو الاستثمار في إنتاج جديد أو المضاربة في أسهم الشركات لمختلف الغايات، ويكون عنصر المخاطرة فيها عاليا مقارنة بالنوع السابق من الاستثمار .

ثانيا: صانع الحدث الاقتصادي : إن صانع الحدث الاقتصادي هو شخص أو أشخاص ذو كفاءة تقنية مصنفة وتوظيف الأفراد في مهمة ما هو استثمار في حد ذاته وهذا الأمر يؤدي إلى خلق طاقة تكلفتها أقل من إيرادات وهذا النوع من الاستثمار لا يخلو من المخاطر كأي استثمار آخر.

ثالثا: استثمار الأموال :تقوم المؤسسة باستثمار الفائض من أموالها بعد اقتناء المستلزمات من أراضي، مباني، آلات، مواد أولية ...الخ في مؤسسات أخرى كشراء أسهم أو سندات أو حصص في شركات أخرى لأجل تقوية المركز المالي وتوليد أرباح اضافية وتوسيع أسواقها وتحسين مخرجات نشاطها .

رابعا: بدائل استثمارية : هناك متطلبات استثمارية أخرى عديدة للحدث الاقتصادي سواء كانت متعلقة مباشرة بالنشاط كاستثمار مبالغ في وسائل الدعاية والإعلان وغير مباشرة كمصاريف البحث والتطوير والتصميم والبدائل المتعلقة مباشرة بالنشاط لها تأثير على مركز المؤسسة ونشاطها لتحقيق أهدافها في الأمد

الطويل أما غير المباشرة فيصعب قياسها سواء على المدى القصير أو الطويل لكونها استثمارات اعتبارية حيث تنفق من أجل تنمية العلاقات الاجتماعية .

خامسا: تحديد النقاط الأساسية التي يجب تناولها في الدراسة : قبل وضع الخطط للمشاريع وتنفيذها لابد من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع وتتطلب هذه الدراسة مايلي :

- تحديد مستلزمات التنفيذ : ويتم تحديد هذه المستلزمات طبقا لنوع النشاط وحجم الموارد المالية والمواد الأولية.
- تحديد طبيعة وحجم النشاط : لابد من ملائمة طبيعة النشاط مع الظروف المحيطة من حيث المناخ والظروف الطبيعية الأخرى والمناخ السياسي والاجتماعي.
- تحديد الوسائل الفنية لتنفيذ المشروع المقترح : أي دراسة متطلبات الطاقة الإنتاجية من حيث والآلات وباقي وسائل الإنتاج وسبل الحصول عليها.
- تحديد العمر الإنتاجي للمشروع : لابد من إجراء دراسة تفصيلية لمراحل التنفيذ والعمر الاقتصادي للمشروع المقترح فضلا عن دراسة الظروف المحيطة وتطورها عبر الفترات الزمنية اللاحقة.

تتمثل البيانات والمعلومات الواجب توافرها في دراسة الجدوى في:

أ- **بيانات على السكان**: وهي عبارة عن استبيانات تخص السكان من حيث العدد، وتوزيع السكان حسب السن والجنس وهذا للتعريف عن فئة المستهلك وكذا معرفة درجة التعلم للتعرف على أنماط الاستهلاك .

ب- **بيانات على النشاط التجاري**: تتعلق بمعرفة عدد المؤسسات الموجودة حسب نوع المنتجات حيث تقوم بتقدير مجمل الربح لكل سلعة حتى يمكن تحديد نوع النشاط الأفضل للقيام به.

ت- **بيانات على الدخل** : وتفيدنا هذه البيانات في وضع إحصاء لمتوسط دخل الفرد وذلك لدراسة إمكانية شراء تلك السلع أو المنتوج.

ث- **بيانات على النقل والمواصلات** :وذلك لتحديد سياسة النقل الدولي عبر البحر أو الجو.

ج- **بيانات على سلوك المستهلك**: وذلك من حيث دوافع الشراء، نوعية السلع، حجم الإنتاج.

ح- **بيانات على سياسات الحكومة** : القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير وكذا السياسات والإجراءات الضريبة المفروضة وتتمثل مصادر الحصول على البيانات والمعلومات في:

- **مصدر ميداني:** يتم البحث عن طريق الحصر الشامل غير أن هذا البحث مكلف ويعطي نتائج بطيئة.
- **مصدر غير ميداني:** وهي المعلومات التي تكون منشورة في الصحف ووكالات الإعلام أو من خلال مكاتب الإحصاء الرسمية.

أما الأدوات المستخدمة في الحصول على هذه البيانات فتكون عن طريق الاستقصاء بقائمة الأسئلة من خلال المقابلة الشخصية أو البريد أو الهاتف أو المعلوماتية، والأسئلة تتنوع حسب طبيعة كل سلعة أي يجب أن تكون ممثلة في المجتمع الإحصائي .(1)

[1]- يوحنا عبد آل آدم، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن، 2000 ،ص 34 .

خلاصة الفصل:

لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وبالغة لكل المشاريع، سواء كانت خاصة أوعامة، كبيرة أوصغيرة، صناعية أوخدماتية، فدراسة الجدوى تساعد المستثمر في غربلة أفكاره الاستثمارية الأولية، وتساعده في الوصول إلى فكرة استثمارية واحدة، وذلك بحذف الأفكار الاستثمارية الغير ملائمة ويتم دراسة الفكرة الاستثمارية الملائمة دراسة تمهيدية للحكم على مدى ملائمة المشروع المختار، ثم القيام بالدراسة التفصيلية للمشروع.

وعليه فعملية غربلة الأفكار الاستثمارية ودراسة المشروع دراسة تفصيلية تساعد المستثمر في تجنيبه الانزلاق في مخاطر صرف الأموال في مشاريع لا جدوى لها أو هي غير مقبولة.

لذلك لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بكل أنواعها وأقسامها والتعرف على كل مرحلة من مراحلها وهذا ما سيتم التعرف عليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

إذا لقت الفكرة الاستثمارية العناية والقبول بعد إعداد دراسة الجدوى المبدئية، يصبح من المنطقي الحديث عن إعداد دراسة تفصيلية للجدوى الاقتصادية، وهي الدراسة الكاملة للمشروع، فهي بمثابة تقرير شامل وتفصيلي لكافة جوانب المشروع يمكن الاعتماد عليها للحكم على صلاحية المشروع أو أفضليته بالنسبة للمشروعات البديلة.

إن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية هي ناتجة في الحقيقة من الأهمية البالغة لمختلف المراحل المكونة لهذه الدراسة سواء تعلق الأمر بالدراسة البيئية أو التسويقية أو الفنية، والنتائج المرجو الوصول إليها من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية ما هي إلا محصلة لمختلف نتائج هذه الدراسات.

وقصد التعرف أكثر على مفهوم مختلف هذه الدراسات، طبيعة ونوعية المعلومات والبيانات التي تمدنا بها كل دراسة، تأثير نتائج كل دراسة على اتخاذ وترشيد القرار الاستثماري ومدى الترابط والتداخل بين مختلف هذه الدراسات تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- دراسة الجدوى البيئية.
- دراسة الجدوى التسويقية.
- دراسة الجدوى الفنية.

المبحث الأول: دراسة الجدوى البيئية

تعتبر دراسة الجدوى البيئية من أولى مداخل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع التي يجب القيام بها وهي الأساس الهام لأي دراسة لاحقة، هذا ويتوقف نجاح دراسات الجدوى على فهم طبيعة نشاط أوأهداف المشروع المقترح، ومدى تأثر المتغيرات البيئية المحيطة على طبيعة أهداف المشروع، وتحليل أثر البيئة على المشروع، والتعرف على كل الأطراف والعوامل التي سيتعامل معها المستثمر في مشروعه ولذلك يقوم بدراسة الجدوى البيئية خبراء متخصصين في البيئة بمعناها الواسع و الذي ينطوي على جوانب عديدة.

المطلب الأول: خصائص دراسة الجدوى البيئية [1]

تتميز بعدة خصائص لعل أهمها:

أولا: التعامل مع المستقبل: لما كانت دراسة الجدوى تعني " دراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد غير محدد من السنوات". فدراسة الجدوى البيئية لا تختلف عن هذا الجانب التحليلي وهي بذلك دراسة مستقبلية من معطيات قائمة، ما يجعل محتواها ونتائجها تمثل تقديرات محتملة بنسب متفاوتة من عدم اليقين.

ثانيا: مبدأ العمومية: تتصف مثل هذه الدراسات بالعمومية وهي لازمة لكل أنواع المشاريع مهما كانت أهدافها، حيث نجدها مطلوبة للمشاريع العامة والخاصة، كما نجدها مطلوبة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدماتية وهكذا.

ثالثا: عنصر الزمن: يمثل عنصر الزمن الفترة الزمنية بين الإعداد لدراسة الجدوى البيئية والحصول على الترخيص وموافقة الجهات المختصة وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع ويتفاوت الوقت اللازم للدراسة البيئية بتفاوت نوع المشروع المزمع القيام به، حجمه، ومقدار ونوعية البيانات البيئية المتوفرة.

رابعا: المرونة: تتسم الدراسة البيئية بالمرونة، فهي مصممة بحيث تتلاءم مع مختلف أنواع المشاريع فالمرونة نعني بها إمكانية ملائمة وتكييف نتائج الدراسة عند ظهور متغيرات جديدة لم تؤخذ في الاعتبار، فليست هناك مجموعة ثابتة من القضايا التي ينبغي معالجتها في أي دراسة بيئية.

---

[1]- أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص 340 .

خامسا: الفعالية: تتسم دراسة الجدوى البيئية بأكبر قدر من الفعالية حيث تتوفر نتائجها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المشروع، حتى ولو كانت نتائجها أولية، ففي ذلك الوقت يمكن إجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون مرغوبة من وجهة نظر البيئة.

سادسا: عنصر التكلفة: تتفاوت التكلفة اللازمة لإعداد دراسة الجدوى البيئية بتفاوت نوع المشروع وحجمه ودرجة تشابكه وتعقده ونوعية البيانات البيئية المطلوبة لتقييمه وتقدير آثاره لذلك تحمل الدراسة البيئية أصحاب المشروع تكاليف مالية إضافية.

المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى البيئية:

تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية من كون أن كل مشروع استثماري يرتبط بالبيئة الذي يقام عليها فطبقا للقانون فإن المشروع يعتبر نظاما مفتوحا يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، حيث يقوم المشروع باستيراد مجموعة من المدخلات لعملياته من بيئته ويقوم بتحويلها إلى مخرجات يصدرها لذات البيئة مرة أخرى.

تميل الدراسات الحديثة إلى إعطاء الجوانب البيئية أهمية خاصة عند اعداد الدراسات الفنية، وذلك انطلاقا من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات اتجاه بيئتها التي تنشط فيها وتستمد منها مدخلاتها (مواد خام، عماله...) وتقدم إليها مخرجاتها (سلع وخدمات وسيطة أو نهائية).

من هنا ينبغي دراسة الآثار البيئية للمشروع من حيث صور التلوث المختلفة في الجو أوالمياه أوبالنسبة للتربة، ويرتبط ذلك بالجوانب الفنية في الدراسة والتي يتم من خلالها تحليل أشكال التلوث وطرق معالجته الفنية أومن خلال معدات متخصصة تستخدم لخفض أوإلغاء الآثار السلبية على البيئة، وهذه الجزئية تتصل أيضا بتقدير التكاليف الاستثمارية اللازمة للمشروع من حيث قيمة تكاليف المعالجة والمعدات الفنية الخاصة بها وهو أمر يتصل بنوع الفن التكنولوجي المستخدم في الانتاج وطبيعة منتجات المشروع وموقعه، ومن هنا تكتسب هذه الجزئية أهمية خاصة كما يتصل هذا الموضوع بحماية المستهلك نفسه، وذلك بتقديم أفضل المنتجات إليه والتي تحافظ على سلامته الصحية وبأعلى مستويات ممكنة من الجودة وبأسعار مقبولة وإن تقدم إليه كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالسلع والخدمات التي يطلبها دون تضليل وأن تصدر الدول التشريعات اللازمة في هذا الشأن. وتتجه الآن الكثير من المؤسسات وهيئات التمويل الدولية إلى

اشتراط عدم وجود آثار بيئية ضارة للمشاركة في تمويل المشروعات سواء في شكل قروض أو منح للحكومة و مؤسسات التمويل الوطنية في دول العالم الثالث إيمانا منها بأهمية هذا الموضوع. [1]

ومن الواضح أن المشروع موضع الدراسة لا يمكنه البقاء مستقبلا في عزلة عن البيئة وعليه احترام البيئة التي يعيش فيها بمعني أن صيانة البيئة واجب مقدس بالنسبة لمن يتعاملون معها وعدم مراعاة ذلك يدمر البيئة ويقصر أجل المشاريع العاملة فيها. ومن هنا تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية كعنصر فعال في حماية البيئة، بالإضافة إلى تحقيقها للأهداف التالية:

- ضمان قبول المشروع و الموافقة عليه من السلطات المختصة و منح التراخيص المناسبة؛
- استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث و أضرار خطيرة يتعذر إصلاحها؛
- وجود منازعات بيئية بين ملاك المشروع و أطراف أخرى؛

بالإضافة إلى :

- تحقيق مصلحة المستثمر خاصة في ظل طلب تمويلي من جهات دولية نظرا لأن كثير من المؤسسات التمويلية كالبنك الدولي بدأ يدخل الاعتبارات البيئية في اعتماد المشاريع الإنمائية التي يمولها؛
- إن تحليل المناخ الاستثماري يساعد على استبعاد فرص استثمارية و خلق فرص أخرى من خلال عمليات التصفية الأولى للمشروعات التي تنتهي بوضع ترتيب تنازلي للمشروعات المطروحة حسب فرص نجاحها؛
- الوفاء بالمتطلبات القانونية، إذ يمكن أن يؤدي التقييم إلى سرعة الحصول على الإجازة والترخيص للمشروع، كما يؤدي إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية و البيئية؛
- تعتبر دراسة الجدوى البيئية وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياسات الوطنية البيئية المستدامة. [2]

[1]- أحمد غنيم ، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان** ، المستقبل للطباعة والنشر، بورسعيد مصر، الطبعة الرابعة، 1999، ص 26.

[2]- يحيى عبد الغني أبو الفتوح ، مرجع سبق ذكره، ص 78 .

المطلب الثالث: أثر البيئة على المشروع:

إن المتصدي لبحث أثر البيئة على المشروع عليه أن يأخذ مفهوم البيئة بمعناه الأوسع لأنها تمثل المكان الذي سيقام ويعمل فيه المشروع وأنها المصدر الرئيسي لمداخلات المشروع كونه نظاما مفتوح يؤثر ويتأثر بكافة العناصر المحيطة به.

من خلال تحليل البيئة على المشروع نتعرف على رغبات البيئة والحرص على توفير السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباعها :

وتتم دراسة أثر البيئة على المشروع الاستثماري من خلال جمع وتحليل المعلومات والبيانات المرتبطة بكل من البيئة الخاصة والبيئة العامة وعناصر كل منهما.

أولا: عناصر البيئة الخاصة : [1]

تشير إلى كل العوامل التي تقع على حدود المشروع والتي تختلف من مشروع لآخر وترتبط مباشرة بأنشطة الأداء داخل المشروع وتمارس تأثيرات متفاوتة على المشروعات المختلفة و تشمل المنافسين والعملاء و الموردين.

- **المنافسين:** تتوقف احتمالات نجاح المشروع موضع الدراسة واستمراره ونموه على قدرته المرتبطة بمواجهة المشروعات المنافسة واحتلاله لمركز تنافسي قوي في السوق، الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل سوق المنافسين وتحديد أسلوب مواجهتهم من خلال التحديد الدقيق لشكل وطبيعة السوق الذي سيمارس نشاطه فيها.
- **العملاء:** في هذه المرحلة من الدراسة المبدئية للمشروع المقترح يجب التصدي للتحديد المبدئي لدرجة تحكم العملاء في السعر والذي يعني قياس المرونة السعرية التي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة من المنتج للتغيرات في سعره مع افتراض ثبات المؤثرات الأخرى على الطلب .
- **الموردين:** يعد الموردين البيئة الموردة للمداخلات المطلوبة للمشروع المقترح والمتمثلة في :

– **الخامات والمستلزمات:** وتتم من خلال تحديد سوق الخامات والمستلزمات وتحديد مدى توافر الكميات المطلوبة منها وأسعارها وهل سيتم الحصول عليها محليا أو عن طريق الإستيراد .

[1]– عادل العنزي ، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية ، **رسالة ماجستير في ادارة الأعمال** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 60-64.

- **الآلات والمعدات:** تتم من خلال الحرص على تحديدها، وتحديد نوعيتها ومدى توافرها في الأسواق المحلية وهل يمكن الاستفادة من خدمتها عن طريق الاستئجار التمويلي . ووضع تقديرات مبدئية عن تكلفة شرائها بما فيها مصاريف النقل والتركيب .

ثانيا: عناصر البيئة الخارجية (العامة): [1]

يقصد بها أي شيء خارج حدود المشروع وذات التأثير العام على كافة المشروعات وأيا كان تعريفها وبدرجات متفاوتة، وتختلف من مجتمع إلى آخر وتشمل العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والاجتماعية.

1. **العناصر الاقتصادية:** يقصد بها العناصر المتعلقة بالفلسفة الاقتصادية للدولة والنظام الاقتصادي المطبق فيها بمعنى هل هناك نظام اشتراكي أم نظام رأسمالي أم نظام مختلط يسمح بوجود الاستثمار الخاص إلى جانب الاستثمار الحكومي ومن العناصر الاقتصادية للبيئة، مدى الرواج أو الكساد الاقتصادي.

وتحليل العوامل الاقتصادية يتطلب الحصول على معلومات محددة عن كل من :

- الموارد الطبيعية المتاحة ؛
- رؤوس الأموال و مصادر الحصول عليها ؛
- تكلفة تدبير مصادر التمويل المطلوبة ؛
- السياسات النقدية للدولة ؛
- المؤسسات المصرفية و اتجاهاتها .

والهدف من تجميع المعلومات المذكورة ينحصر في التوصل إلى توظيف عام للمناخ الاقتصادي ومدى استقراره في البلد الذي سيقام فيها المشروع موضع الدراسة.

2. **العناصر السياسية:** يقصد بالعناصر السياسية للبيئة سياسة الحكومة في التعامل مع الاستثمار المحلي والأجنبي وما إذا كانت تقوم على تشجيع الاستثمار الأجنبي أوتفضيل استثمارات دول معينة لتحسين العلاقات السياسية مع حكوماتها، ومن ثم تشجيع المستثمرين من أبناء هذه الدول على إقامة

[1] -Bridie Manuel, Serge Michailof, **« guide pratique d'analyse de projet l'évaluation et choix des projets d'investissement »** economica, Paris, France, 1995. P 58.

المشروعات وتحويل الأرباح إلى موطنهم الأصلي، وتشمل العناصر السياسية أيضا مدى الاستقرار السياسي الداخلي وما إذا كانت هناك نظم ديمقراطية تشجع الاستثمار الفردي أوالقطاع الخاص وتتحيز بالتالي إلى شركات المساهمة باعتبارها تعبيرا عن ديمقراطية المشروعات، وكذلك مدى الاستقرار الداخلي بين طبقات المجتمع بمعنى عدم وجود اضطرابات طائفية أوحرب أهلية بين المواطنين داخل الدولة لأن مثل هذه البيئات لا تشجع على الاستثمار.

3. **العناصر القانونية** : يقصد بالعناصر القانونية للبيئة المؤسسات التشريعية التي يجب أن تقوم بمراجعة الاتفاقيات والعقود القانونية التي تبرم مع الأجانب سواء داخل الدولة أوخارجها وكذلك المحاكم أوالجهات التي يجب اللجوء إليها لحسم النزاعات بين المشروعات والأفراد من ناحية وبين المشروعات وبعضها البعض من ناحية أخرى، وكذلك جهات التحكيم القانونية في المنازعات التجارية والمالية بين المستثمرين والحكومة مثل التحكيم والطعن الجبائي أوفي الجمارك وكذلك مؤسسات وإجراءات الشهر العقاري وغيرها والجهات التي لها حق إصدار قرارات تؤثر على أداء المشروع مثل قرارات رئاسة الجمهورية أورئاسة الوزراء أوالوزراء المعنيين أوالمختصين و غيرهم .

وفي هذه الحالة نجد أن المستثمر عليه أن يحدد مدى ملائمة هذه البيئة القانونية ومقدرتها على تحقيق الأرباح له أو تسهيل أداء الأعمال والحفاظ على حقوقه ومن ثم اطمئنانه التام إلى توفر عنصر الأمان من المخاطرة التي تنشأ عن إجراءات تعسفية من جانب بعض الجهات الحكومية أوغيرها .

4. **العناصر الفنية (التكنولوجية)**: يقصد بها الجوانب الفنية التي يمكن توافرها في عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع أو في فحوص العينات والتربة الخاصة بإنشاء موقع المشروع وإمكانيات الحصول على المساعدة الفنية أوغيرها، فهناك جهات تقدم معونات فنية تساعد في تحديد الخواص الفنية المطلوبة توافرها في المنتجات وكذلك فحص للصادرات والواردات التي يمكن للمشروع أن يتعامل معها .

والهدف من تحديد البيئة الفنية ينحصر في :

- تحديد الإمكانيات الفنية لإنتاج المنتج أو المنتجات المرتبطة بالمشروع المقترح ؛
- هل يمتلكها المشروع أم لا ؟
- و ما هي تكلفة الحصول عليها ؟

- و هل هناك توقعا محسوبا لاحتمالات تطويرها ؟

5. **البيئة الاجتماعية**: تتكون البيئة الاجتماعية من القيم السائدة في المجتمع والقوى المؤثرة فيه والتي تعكس أثرها الملموس على التركيب الفكري والأخلاقي للأفراد. وتكمن أهمية دراستها إلى كونها المصدر الأساسي لإمداد المشروع موضع الدراسة باحتياجاته من الخبراء والفنيين، والتأكيد على التغير المستمر لطبيعة البيئة الاجتماعية الأمر الذي يحتم أهمية اكتساب المشروع للمرونة الكافية للتعامل مع هذه المتغيرات.

وتحليل البيئة الاجتماعية يتطلب معلومات محددة عن كل من :

- درجة تقبل البيئة الاجتماعية لمنتجات المشروع موضع الدراسة ؛
- وما إذا كان هناك تعارض بين منتجات المشروع و بين القيم و العادات السائدة بالمجتمع .

المبحث الثاني: دراسة الجدوى التسويقية

تمثل دراسة الجدوى التسويقية للمشروع الإستثماري، نقطة البداية لأي دراسة جدوى تفصيلية، لتقييم نجاح المشروعات الجديدة و القائمة وذلك لما توفره من بيانات ومعلومات كثيرة، تكون ذات أهمية بالغة لبقية مراحل الدراسة.

المطلب الأول :مفهوم وخصائص وأهداف دراسة الجدوى التسويقية

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية من أهم الجوانب في دراسات الجدوى، وذلك نتيجة للتغيير المستمر والسريع في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج إضافة إلى ظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لذا سنحاول التعرف على:

أولا: مفهوم دراسة الجدوى التسويقية :

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع بمجموع الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا، الأمر الذي يتطلب تجميع وتحليل مجموعة من البيانات والمعلومات اللازمة من مصادرها المختلفة بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة، ويقوم بهذه الأخيرة مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال دراسة السوق والتسويق[1].

كما تعرف على أنها "مجموعة من البحوث والدراسات التسويقية، تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم الطلب على منتجات محددة لمشروعات معينة، فترة زمنية مقبلة أو مستقبلية.[2]

كما تعرف دراسة الجدوى التسويقية، على أنها مجموعة من الخطوات المنظمة، التي تهدف إلى تحديد العروض، الحالية والمتوقعة لتقدير الطلب، إضافة إلى تحديد إمكانية تسويق المنتج المزمع إنتاجه وتقديمه إلى السوق بواسطة المشروع ،الذي تدرس جدواه، وكذا تحديد السياسة التسويقية المقترحة وبهذا فدراسة الجدوى التسويقية تمتد لدراسة العروض، الحالية والمستقبلية في السوق المستهدفة، إضافة إلى وضع المحاور

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص.103.

[2]-سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره ،ص .36.

الكبرى للسياسة التسويقية، وخاصة السعرية منها التي تسمح بتقدير الإيرادات المتوقعة على ضوء الطلب المتوقع في ظروف السوق المختلفة .[1]

ثانيا: خصائص دراسة الجدوى التسويقية

تتصف دراسة الجدوى التسويقية بمجموعة من الخصائص نذكر منها :

- تتطلب دراسة الجدوى التسويقية العديد من البيانات والمعلومات وأساليب التحليل والتنبؤ لتقدير الطلب بأكبر درجة ممكنة من الدقة ؛
- تعد دراسة وتقدير الطلب المحور الرئيسي لدراسة الجدوى التسويقية، والذي يعتبر أيضا صلب الدراسة الاقتصادية، لأنه تقوم عليه اقتصاديات تشغيل المشروع، وعلى ضوء التقديرات الطلب تتخذ قرارات حجم إنتاج، التمويل، مدى الحاجة للتوسع في المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة، اختيار الموقع وتحديد التوقيت الزمني لبدأ المشروع والعملية الإنتاجية ؛
- تتطلب الدراسة أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تؤثر على طبيعة النتائج المتواصل إليها، ويختلف مستوى الدقة بمدى توافر وتطور الأساليب الكمية ، وتمثيل العينات المختارة في الدراسات الميدانية اللازمة لدراسة السوق بدرجة عالية من الكفاءة للمجتمع المدروس .[2] وبإمكانية التوصل إلى مؤشرات عامة و محددة عن السوق ، ومن ثم تقييم نتائج الدراسة وفعاليتها يتوقف على خصائص وتوافر البيانات والمعلومات عن السوق المستهدف ؛
- تقوم بدراسة الجدوى التسويقية مجموعة من الخبراء المختصين، في مجال دراسة السوق والتسويق؛ [3]
- تتأثر دراسة الجدوى التسويقية بحجم السوق ودرجة المنافسة وطبيعتها، وأي تعقيد في السوق وارتفاع درجة عدم التأكد، والاضطراب وعدم الاستقرار، يؤدي إلى فشل النتائج المتوقعة .
- دراسة الجدوى التسويقية يمكن أن تكون قائمة بذاتها، وتصاحب حياة المشروع طوال عمره

[1]–عقيل جاسم عبد الله ، **تقييم المشروعات ، إطار نظري وتطبيقي** ، المجدلاوي ، عمان ، الأردن ،1997، ص 85.

[2]–نبيل عز،أحمد فهمي جلال ، **دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة**، مكتبة عين الشمس ، القاهرة، مصر، 1994، ص 65.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره ،ص 104.

الافتراضي، خلال عمليات التطوير والتوسع والتجديد ؛ [1]

- تختلف دراسة الجدوى التسويقية في مراحلها حسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث تقتصر على تحديد حجم الطلب المتوقع كهدف نهائي، أو تمتد لتشمل تحديد السياسة التسويقية للمشروع؛
- تحتل دراسة الجدوى التسويقية الصدارة في إعداد دراسات الجدوى التفصيلية لتقييم المشروعات إذ لا يمكن القيام بالدراسة الجدوى المالية ودراسة الجدوى الإنتاجية قبل إعداد دراسة الجدوى التسويقية ؛
- تستند دراسة الجدوى التسويقية في تحليلها إلى مناهج علمية ، منها المنهج الوصفي ، المنهج الاستقصائي ،المنهج الرياضي، والمنهج التحليلي ؛
- تدخل دراسة الجدوى التسويقية، وتحليل إمكانية تسويق منتجات المشروع المقترح ، في صلب دراسات بحوث التسويق والمباشرة في اختيار ما يناسب أهداف المشروع في جمع وتحليل البيانات، وتدخل أيضا في صلب دراسة السوق من فرضيات ونماذج تساعد على تنبؤ بالظروف الاقتصادية العامة المحتملة التي يتوقع أن يمر المشروع المقترح بها ؛[2]
- ونشير في الأخير إلى أنه عادة ما نجد في الكتابات الأكاديمية من يطابق مفهوم دراسة الجدوى التسويقية بدراسة السوق، غير أن المفهومان وإن تطابقا في عدة نقاط ، منها أساليب البحث والتنبؤ بالطلب و بعض خطوات الدراسات الأخرى، إلا أنهما يختلفان من حيث طبيعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل نوع ، إذ تسعى دراسة السوق إلى تحقيق أهداف متنوعة حسب المشاكل والظروف التي تمر بها المؤسسات و الأسواق، فيما تعد دراسة جدوى التسويقية محددة الأهداف بالنسبة لجميع المشروعات، والمتمثلة في الإجابة على إمكانية وجود طلب متوقع على منتجات المشروع، قصد الاستمرار أو عدم الاستمرار في إجراء باقي مراحل الدراسة الاقتصادية. كما يمكن اعتماد دراسة السوق كإجراء منفصل، تقوم به المؤسسة متى اقتضت الضرورة ذلك وفي أي وقت تظهر الحاجة لدراسة السوق، بينما تعد دراسة الجدوى التسويقية مرحلة من مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية المشروع الاستثماري، ولا يمكن فصلها عن المراحل السابقة أو اللاحقة لها، كما تتضمن دراسة السوق متغيرات وطرق تحليلية تسويقية بحتة، في حين تتعدى دراسة الجدوى التسويقية ذلك،

[1]- نبيل عز، أحمد فهمي جلال، مرجع سبق ذكره ،ص69.

[2]- قاسم ناجي حمندي ، مرجع سبق ذكره ،ص 125.

لتتضمن متغيرات اقتصادية كالعوامل المحددة للعرض والطلب، وتحديد نوع الأسواق والمنافسة وفق التحليل الاقتصادي أيضا .

ثالثا: أهداف الجدوى التسويقية

من خلال التعريف بدراسة الجدوى التسويقية، يمكن تحديد عدد من الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال القيام بهذه الدراسة نذكر منها :

- تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ومعدلات نموه، وتحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب، والشريحة التسويقية للمشروع ؛
- تحديد هيكل ونوع السوق ودرجة المنافسة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع، بالإضافة إلى تحديد التقسيم الجغرافي والقطاعي وحسب نوعية المستهلكين ودخولهم وأعمارهم ؛
- تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل، وتخطيط الإستراتيجية السعرية ؛
- تحديد مدى إمكانية تسويق المنتوج المزمع إنتاجه وتقديمه للسوق مع التوصيف الدقيق للمنتوج والسوق الخاص بهذا المنتوج؛
- تحديد الحملات الإعلانية والترويجية الخاصة بالسلع والخدمات محل الدراسة ؛
- تقدير وتوصيف العرض الحالي والمستقبلي، ثم تقدير الفجوة التسويقية قصد تحديد حصة المشروع في السوق، بحجم الإنتاج الملائم طوال العمر الافتراضي للمشروع، معا لأخذ بعين الاعتبار ردود فعل المستهلكين والمنافسة . [1]

المطلب الثاني :البيانات المطلوبة ومصادر وأساليب جمعها

يعتمد القائمون على دراسة الجدوى التسويقية على مصدرين أساسين في جمع البيانات والمعلومات، مصدر ميداني ومصدر غير ميداني، والإختلاف بينهما أن الأول يتضمن البحث عن بيانات غير موجودة مسبقا، أي قبل إجراء الدراسة، وبالتالي يسعى إلى جمعها وإعدادها، بينما يتضمن المصدر الثاني بيانات جاهزة معدة سابقا .

أولا: المصادر غير الميدانية للبيانات و المعلومات (مصادر الثانوية) : تبدأ عملية البحث عن المعلومات الخاصة بدراسة الجدوى التسويقية عادة باللجوء إلى هذه المصادر المكتبية، التي تتضمن البيانات والمعلومات

[1] – عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ، ص 104،105.

المنشورة والمتوافرة، سبق جمعها وتسجيلها وتبويبها في سجلات المشروع ودفاتره، أونشرت من قبل إحدى الجهات والأجهزة و المؤسسات الخارجية، وأيضا تلك تشمل الدراسات والمعلومات والإحصائيات والنتائج التي سبق وأن توصل إليها ونشرها باحثون آخرون، أفرادا كانوا أوجماعات أوأجهزة، قامت ببحوث تسويقية، إقتصادية أو إجتماعية .

والبيانات المجمعة من المصدر غير الميداني (البيانات الثانوية)، لها مصدرين فرعين أساسين هما :

1. **المصادر الداخلية** :يمكن أن تستعين بهذا المصدر المشروعات القائمة، ويتضمن كل ما هو منشور ومجهز ومسجل داخل المشروع سواء على مستوى الأنشطة الإدارة، والأقسام المتخصصة المختلفة، كل حسب طبيعة النشاط الذي تزاوله، وبالتالي فإن هذا المصدر أو هذه البيانات يمكن أن تكون متعددة ومتنوعة. المهم أن يعرف المشروع أهمية هذه البيانات، وبالتالي أهمية الدقة والاعتناء بتسجيلها وتبويبها، وتصنيفها تصنيفا جيدا ودقيقا وأهمية تهيئتها بحيث يمكن الاستفادة منها [1]، ومن المصادر المتاحة داخل الشركة يمكن تصنيفها بشكل عام إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي " السجلات المحاسبية، تقارير مندوبي البيع، السجلات والملفات ذات الإهتمامات المتنوعة الأخرى.[2]

- **السجلات المحاسبية**: توفر هذه السجلات من خلال الفواتير وحسابات المبيعات خصوصا بيانات عن العملاء، البضاعة المباعة من حيث النوع، الكمية، القيمة، مردودات المبيعات، المناطق البيعية، وتطور حجم المبيعات خلال فترة زمنية معينة.
- **تقارير مندوبي البيع** : وتتمثل في التقارير التي يعدها مندوبي البيع، وهي أحد المصادر الغنية بالبيانات المهمة، وتحتوي هذه التقارير عادة على بيانات هامة متنوعة عن حجم الطلب المتوقع من المنتج أو العلامة، سلوك وأذواق المستهلكين في المناطق البيعية المختلفة وعن حجم ونوع المنافسة في كل منطقة بيعية، وعن التغيرات البيئية ذات الطبيعة الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، القانونية، وغيرها، وعن ردود الأفعال المستهلكين لمنتجات الشركة وأسعارها وجودتها، طريقة توزيعها و ماشابه ذلك .

[1]– محي الدين الأزهري ،**بحوث التسويق ، بحوث التسويق علم و فن** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1993، ص 152.

[2]–ثابت عبد الرحمان إدريس ، **بحوث التسويق ، أساليب القياس و التحليل و إختيار الفروض** ، دار الجامعية ، الإسكندرية، 2003 ،ص 180.

- **تقارير أخرى متنوعة:** ويشمل هذا المصدر كافة أنواع التقارير والسجلات الداخلية بالشركة، خلاف التقارير والسجلات المحاسبية والبيعية وتحتوي هذه التقارير على معلومات عديدة متعلقة بمجالات النشاط المختلفة .[1]

2. **المصادر الخارجية** : هناك العديد من المصادر الخارجية للبيانات و التي يمكن أن تعتمد عليها أي منظمة حين تواجهه مشكلة تسويقية معينة .

تمثل الوزارات والإدارات الحكومية مصدرا هاما للبيانات من خلال النشرات و التقارير التي تصدرها من فترة الأخرى عن أوجه نشاطها وقد تمد المنظمة بأفكار عن منتجات جديدة أوعن فرص تسويقية جديدة أوأنماط للشراء .... و هكذا .

وتمثل البنوك والمؤسسات المالية مصدرا آخر لتوفير بيانات عن الإقتصاد القومي ومختلف أوجه الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وحركة الإئتمان ونسب الإنفاق والإدخار .... وما إلى ذلك من البيانات سواء من خلال الإستشارات أو الأبحاث التي قامت بها في قطاعات مختلفة من أوجه النشاط الإقتصادي والتي قد تكون الأساس أخرى في نفس المجال .

هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الهيئات المتخصصة في جمع ونشر وبيع المعلومات عن السوق من حيث السلع، خصائص المستهلكين، التاجر.....إلخ . وأخيرا وعلى مستوى الدولي هناك الكثير من المنظمات والهيئات الدولية التي توفر بيانات بشكل مستمر ومجدد في مجالات متعددة والتي يمكن أن تخدم المنظمات سواء تلك التي تعمل في السوق المحلي أوالدولي.[2]

- **المصادر الأولية (ميدانية):** تعتمد البحوث الميدانية أساسا على مصادر الأولية للبيانات والمعلومات، أي المصادر الميدانية، الطبيعية، الفعلية للبيانات والمعلومات الواقعية، والتي يترل أو يلجأ الباحث إلى الميدان ليحصل منه على ما يريد فيه من بيانات ومعلومات، آراء، إقتراحات وإتجاهات، تصرفات، سلوكيات، وغيرها مما يحدده الباحث سلفا. ليقوم الباحث بنفسه أوعن طريق من يستعين بهم من الباحثين بملاحظة هذه البيانات وجمع من الميدان ويسمح البحث الميداني بالحصول على بيانات أولية يقوم الباحث بجمعها لخدمة أغراض محددة في الدراسة موضوع الإهتمام، أي أن

[1]–محي الدين الأزهري ، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2]– محمد فريد الصحن ، مصطفى محمود أبو بكر ، **بحوث التسويق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ،2007 ،ص114.

هذه البيانات لم يسبق جمعها وتحليلها ونشرها عن طريق جهات أو باحثين آخرين لخدمة أهداف تختلف عن أهداف الدراسة .

وأكثر مايميز عملية جمع البيانات الأولية، أنها عملية منتظمة ومنهجية تتصل بالمصادر ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وذلك بغرض وصف وفهم بعض الظواهر التسويقية، أو بغرض التنبؤ بسلوك الظواهر، وتتعدد وتختلف مصادر البيانات الميدانية التي تزود القائم بدراسة الجدوى التسويقية بمعلومات مهمة، ونذكر من هذه المصادر :

- جمهور المستهلكين الحاليين والمتوقعين ؛
- العملاء الفعليين للشركة أو البنك أو المتجر .....إلخ ؛
- مندوبي البيع والعاملين في النشاط البيعي في الشركات ؛
- مدراء التسويق ورؤساء الأقسام التابعة ؛
- تجار الجملة وتجار التجزئة في المنتجات المختلفة ؛
- العاملون في الخط الأمامي في البنوك والمؤسسات الخدمية أخرى ؛
- العاملون ومدراء ووكالات الإعلان .[1]

وعلى العموم فعملية تحديد مصادر جمع البيانات والمعلومات تحتل جانبا كبيرا من الأهمية، لأن تحديد المصدر يساعد في تحديد الأداة والأساليب والطرق الملائمة لجمع البيانات، ولأن من المعايير الأساسية في إختيار طريقة أووسيلة معينة لجمع البيانات، مدى تلاؤمها مع مصدر جمع البيانات .[2]

ثانيا: أساليب جمع البيانات الأولية :

يتم جمعها من خلال تخطيط ميداني للحصول عليها بواسطة :

1. **التجارب الميدانية:** أوما يسمى بالتجارب العلمية، تعتمد على إجراء قياس العلاقات بين متغيرين أو أكثر، أحدهما عنصر تابع ، والآخر عنصر مستقل، حيث يتم اختيار مجموعة قياسية لا يتم إدخال المتغير التجريبي عليها، ويستخدم الأسلوب التجريبي لتحديد أثر القرارات الإدارية على سلوك وتصرفات العملاء المرتقبين، أو لقياس ردود الأفعال اتجاه ظروف معينة .

[1]- محمد صادق بازرغة،**بحوث التسويق للتخطيط و الرقابة و إتخاذ القرار** ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر ،1995،ص 191.

[2]- نبيل عز، أحمدفهمي جلال ، مرجع سبق ذكره، ص69.

2. **الملاحظة**: هي جمع المعلومات الأولية أثناء ملاحظة الباحث للأشخاص الذين يهتم بهم، وكذلك للأحداث .... إن الملاحظة كأسلوب للبحث يمكن استخدامه للحصول على المعلومات التي لا يريد الناس، أو ليس بمقدارهم تقديمها، وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون الملاحظة الطريقة الوحيدة الممكنة، لجمع المعلومات الضرورية، وهناك أيضا أشياء لا يمكن تحديدها عن طريق ملاحظة كالأحاسيس، المشاعر، العلاقات والتصرفات.[1]

3. **الاستقصاء**: يستخدم أسلوب الاستقصاء في جمع البيانات من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة على المستقصى منهم للحصول على إجابات لهذه الأسئلة ،[2] فهو إعداد قائمة من الأسئلة المرتبطة والمكملة لبعضها البعض، تدور حول المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث، ليجيب عليها المستقصى منهم، وتسجيل هذه الإجابات في الأماكن و المساحات المحددة لذلك وراء كل سؤال بالقائمة[3] ، وهنالك ثلاثة أنواع من الاستقصاء :

- **استقصاء الحقائق**: في هذا النوع من الاستقصاء، يبحث القائم بدراسة السوق عن بيانات المستقصى منهم مثل السن ، الدخل ،الجنس، المهنة، الإقامة، ومعلومات عن أنواع وكميات السلع التي يقومون بشرائها ، وأنواع المتاجر التي يتم الشراء منها وغيرها .
- **استقصاء الاتجاهات والآراء**: ويصمم بغرض التعرف على الاتجاهات ووجهات النظر المستقصى منه اتجاه المنظمة، منتجاتها، طرق التوزيع، أساليب الترويج، الأسعار المعتمدة ....الخ .
- **استقصاء الدوافع**: ويقوم بمحاولة معرفة الأسباب التي تدفع المستهلك لأخذ اتجاه معين، أوسلوك معين اتجاه المنظمة، أومنتجاتها، أومتجر معين، أوعلامة معينة، ويعتبر هذا النوع من أصعب أنواع الاستقصاء، حيث أنه يسعى إلى اكتشاف ما هو كامن داخل المستهلك، وهذا ما قد لا يرغب في إظهاره من الوهلة الأولى.[4]

ويتم تجميع البيانات والمعلومات من خلال الاستقصاء بالعديد من الطرق، المقابلة الشخصية، البريد العادي، الهاتف، الانترنيت...الخ .

---

[1]–فليب كوتلر ، **التسويق** ، الجزءالثاني، ترجمة مازن النفاع ، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ص 329.

[2]–محمد فريد الصحن ، **مصطفى محمود أبو بكر ، بحوث التسويق ، مدخل تطبيقي**، دار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ، 1997 ،ص 124.

[3]– محي الدين الأزهري ، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[4]–محمد فريد الصحن ، مصطفى محمود أبو بكر ، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المطلب الثالث: دراسة العرض والطلب

دراسة العرض والطلب تعد نقطة البداية في دراسة الجدوى التسويقية، وعليه سيتم التطرق إلى :

أولا: دراسة الطلب:

يعبر طلب السوق على الكميات من السلعة أو الخدمة المعينة، التي يكون الأشخاص الاقتصادية الوحدوية (الأفراد، الأسرة، مجموعة اجتماعية معينة، مشروع، حكومة) ،على استعداد لشرائها عند أثمان معينة، في إطار مكاني محدد.[1]

دراسة الطلب على سلعة أو خدمة معينة يكون من خلال التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على هذا الطلب، والتي يتم عرض بعضها في الشكل الآتي:

الشكل2.1: العوامل المحددة للطلب على السلعة التي ينتجها المشروع.

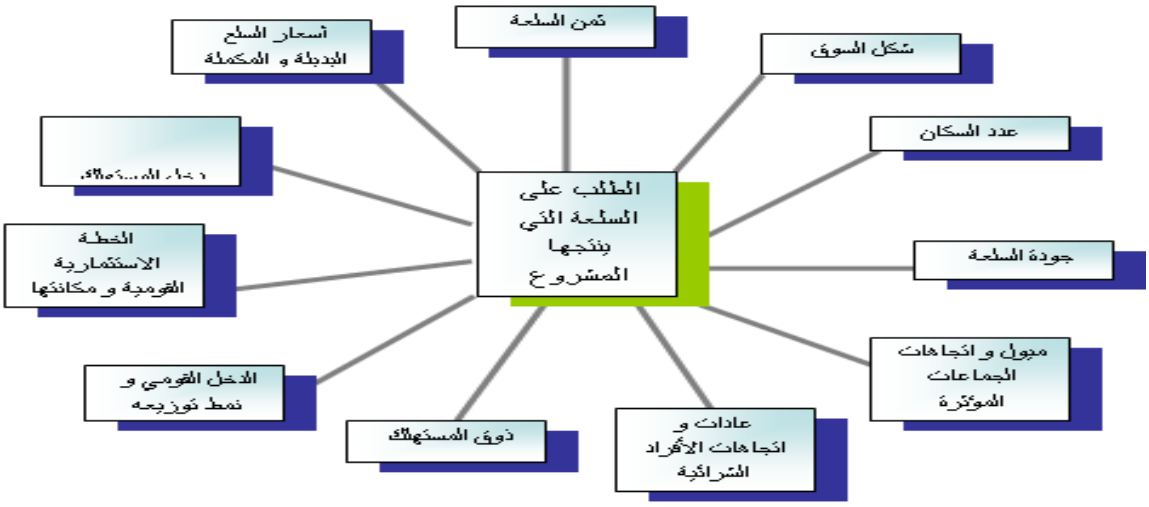

المصدر: سميرعبدالعزيز،مرجع سبق ذكره، ص 29 .

[1]-مصطفى رشيد شيحة ، **علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي** ،دار الجامعية ،بيروت ، لبنان ، 1987،ص 169.

ونتطرق فيمايلي وبصفة موجزة لمختلف العوامل المذكورة في الشكل السابق:

1. **ثمن السلعة:** بالرجوع إلى قانون الطلب نجد القاعدة العامة هي أنه كلما انخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح.

2. **دخل المستهلك:** هناك علاقة طردية بين دخل المستهلك والكمية التي يطلبها من السلعة، على أساس أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة قدراتهم الشرائية الحقيقية لإشباع رغباتهم، إلا أن هناك استثناء لابد من ذكره وهو حالة السلع الرديئة أوالدنيا، ففي هذه الحالة يحدث العكس.

3. أسعارالسلع البديلة أوالمكملة: كثير من السلع يوجد لها بدائل قرينة، فمثل في أعمال المباني والإنشاءات يمكن أن تحل النوافذ المصنوعة من الألمنيوم محل النوافذ المصنوعة من الخشب، ولهذا فإن أسعار النوافذ الأولى تؤثر على الكمية المطلوبة من النوافذ الخشبية، فإذا ارتفع ثمن النوافذ الخشبية بمعدل أكبر إذاما قورن بسعر نوافذ الألمنيوم، فالمتوقع هوزيادة الكمية المطلوبة من نوافذ الألمنيوم، والعكس يقال في حالة السلع المكملة، وهي السلع التي تشترى جنب إلى جنب مع السلع الأساسية، مثل البترين والسيارة، فمع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على ماعليه يمكن أن نتوقع أن انخفاض أثمان السيارات لأي سبب من الأسباب سيؤدي إلى زيادة الطلب على البترين.

4. **شكل السوق:** إن منحنى الطلب الذي يواجه المشروع هو منحنى إيراداتها المتوسط، ومنحنى الإيراد المتوسط يتوقف شكله على شكل السوق الذي تتعامل فيه، من حيث أنه سوق منافسة كاملة، أم احتكار مطلق، أم منافسة احتكارية، وبالتالي يجب تحديد نوع السوق الذي يعمل في إطاره المشروع.

5. الخطة الاستثمارية القومية ومكوناتها: لعل من المسائل التي يمكن أن تثار عندما نتعرض للعوامل المحددة للطلب على السلعة هو، ماهي القطاعات التي أولتها الدولة اهتماما نسبيا في الخطة الاقتصادية؟ وتساعد معرفة توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة على إمكانية التنبؤ بحجم الطلب على السلع والخدمات في المستقبل، فبمعرفة حجم الاستثمار المخصص لقطاع الإسكان مثلا، يمكن تقديرالطلب على السلع من الإسمنت، والحديد...الخ.

6. **الدخل القومي ونمط توزيعه**: يعتبر مستوى الدخل الكلي المتاح واحد من العوامل المحددة لمستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع، ومع ذلك يتوقف حجم الطلب الكلي على سلعة معينة على نمط توزيع هذا الدخل بين الطبقات.

7. **الدخل الحكومي**: تتمثل صور الدخل الحكومي والتي تؤثر على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي لسلعة ما في الآتي:

- السياسة الضريبة (سواء بفرض ضرائب مباشرة تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاحة، أوضرائب غيرمباشرة تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع) ؛
- التسعيرالجبري (تحديد سعر أعلى لسعرالسلعة)، بالإضافة إلى الإعانات.

8. عدد السكان: فالزيادة السكانية تعني زيادة الطلب على المسكن والمأكل والملبس والخدمات، ونمو هذه الأسواق يتوقف على معدل الزيادة السكانية.

9. ميول واتجاهات الجماعات المؤثرة: يجب عدم إهمال تحليل أثر وقوة الجماعات المختلفة التي يكون لها تأثير على نوع ونمط الاستهلاك السائد، وتتمثل هذه الجماعات في الطوائف الدينية والعلمية والسياسية، وهذا يعني أن حجم الطلب على سلعة معينة يمكن أن يتوقف على قوة تأثير طائفة أوجماعة معينة.

10. عادات واتجاهات الأفراد الشرائية: تختلف عادات الأفراد وميولاتهم واتجاهاتهم الاستهلاكية، الشيء الذي يتطلب ضرورة التعرف عليها لتقدير الطلب على السلعة وتحديد حجم السوق.

11. ذوق المستهلك: تؤثر أذواق المستهلكين بالضرورة على الكمية المطلوبة من السلعة وهذه الأذواق قد يترتب عليها زيادة الطلب على بعض السلع ونقصه على البعض الآخر.

12. جودة السلعة: الجودة هي القيمة التي يحددها المستهلك في السلعة المعينة أو درجة الإشباع التي يتوقعها من هذه السلعة التي يشتريها بسعر معين، فالمستهلك يتجه نحو المنتجات التي تحقق له أكبرإشباع تاركا المنتجات الأخرى التي تحقق أقل إشباع أقل، أي الأقل جودة.[1]

[1]-.سمير محمد عبدالعزيز ، مرجع سبق ذكره، ص 29 ،30.

ثانيا: دراسةالعرض:

لا تقل دراسة العرض أهمية عن دراسة الطلب، فالعرض يمثل في جوهره الوجه المقابل للطلب، ويقصد بالعرض قدرة أو رغبة المنتج على إنتاج كمية من سلعة معينة وعرضها بسعر معين وبوقت معين أي أنه يمثل العلاقة بين الكميات المعروضة التي ترغب الوحدات الإنتاجية بعرضها بسعر معين وبوقت معين .[1]
يتحدد عرض السلعة بمجموعة من العوامل التي يتعرض لها الشكل الموالي:

الشكل2.1: العوامل المحددة للعرض على السلعة التي ينتجها المشروع.

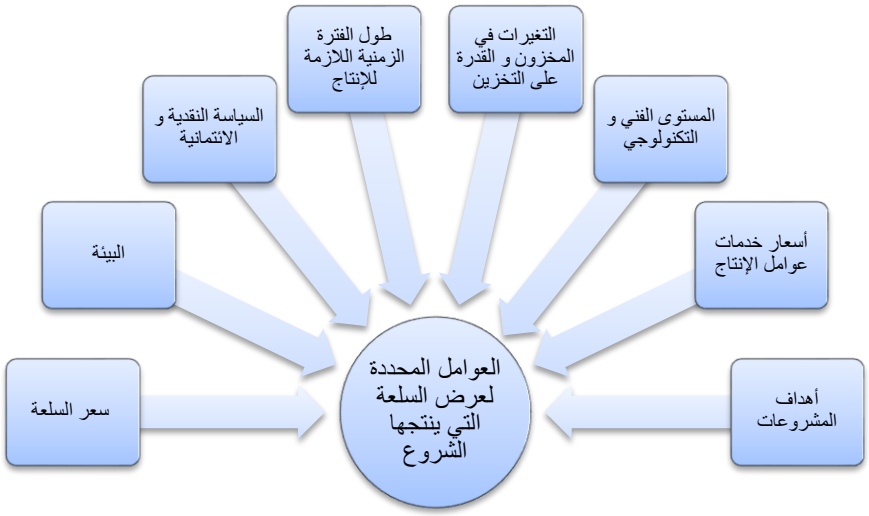

المصدر: سميرعبد العزيز،مرجع سبق ذكره، ص 44.

سيتم التعرض لهذه العوامل بإيجاز لإلقاء الضوء على مدى أهميتها:

1. أهداف المشروعات: سواء كانت أهداف لمشروعات خاصة أوعامة، فهي تتحكم في تحديد الكمية المعروضة من سلعة ما، فإذا كان هدف المشروع هو اكتساب أسواق جديدة حتى ولوكان ذلك على حساب أرباحها لفترة ما، فإنها ستقوم بعرض كميات أكبر من تلك التي تحقق لها أقصى أرباح ممكنة.

[1]– محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد الصافي ، **الإقتصاد الجزئي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، الأردن ، ص.104.

2. المستوى الفني والتكنولوجي: تتوقف الكمية المعروضة من سلعة ما على مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، فالزيادة الكبيرة في متوسط إنتاجية الفرد، ماهي إلا نتيجة مباشرة وحتمية للتقدم التكنولوجي الذي يحدث في عوامل الإنتاج التي تتأثر بدورها بالتقدم التكنولوجي والعلمي.

3. سعر السلعة: تتوقف الكمية المعروضة من سلعة ما على السعر الذي تباع به السلعة نفسها، ويتجه المنتجون إلى زيادة إنتاجهم من السلعة التي يرتفع سعرها مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، ومن ثم فالمتوقع أن تكون العلاقة طردية بين سعر سلعة ما، والكمية المعروضة منها.

4. أسعار خدمات عوامل الإنتاج: تتوقف الكمية المعروضة لسلعة ما على أسعار خدمات العوامل المشتركة في إنتاجها ومدى توفرها، فارتفاع أسعار بعض خدمات عوامل الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

5. التغيرات في المخزون والقدرة على التخزين: تتفاوت السلع فيما بينها بالنسبة للفترة اللازمة لإنتاجها، والقاعدة العامة هي أنه كلما كانت هذه الفترة الزمنية قصيرة أصبحت قدرة المشروع على عرض السلعة كبيرة، فإنتاج الملابس الجاهزة سيستغرق عدة أيام، بينما بناء سفينة سيستغرق عدة شهور، وبالتالي تزداد الكمية المعروضة من السلعة التي يلزم إنتاجها فترة قصيرة، بينما تنخفض الكمية المعروضة من السلعة التي يلزم إنتاجها فترة أطول.

6. البيئة الاستثمارية: إن الاستقرار السياسي وتوفر المناخ العام الملائم يعتبران من أهم العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية للأفراد والمشروعات، وبالتالي في الكمية المعروضة من السلع والخدمات.

7. السياسة النقدية والائتمانية: تؤثر السياسة النقدية والائتمانية في الحجم المعروض من السلعة من خلال تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية، وفي قدرتها على خلق الودائع عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الذي يلزم لتلك البنوك الاحتفاظ بها، فرفع هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض حجم القروض التي يمكن أن يمنحها للمشروعات، وبالتالي انخفاض قدرة هذه الأخيرة على زيادة إنتاجها بافتراض عدم قدرتها على الحصول على موارد مالية أخرى.

وجود العنصران الأخيران كإحدى العوامل المؤثرة على العرض يؤكد مرة أخرى تلك العلاقة المباشرة أوغيرالمباشرة الموجودة بين مناخ المشروع الإستثماري والدراسة التسويقية.

هذه هي أهم العوامل المحددة لعرض السلعة والطلب عليها والواجب دراستها بدقة، ولكن أهميتها النسبية تختلف من سلعة إلى أخرى ومن وقت لآخر، فقد يكون العرض الكلي محصلة لهذه العوامل مجتمعة مع اختلاف الأهمية النسبية لكل عامل، أو قد يكون لعامل واحد أوأكثر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعين على القائمين على دراسة الجدوى التسويقية حصر العوامل المحددة لكل من الطلب على السلعة وعرضها (السلعة محل الدراسة) تمهيد التحديد البيانات والمعلومات المطلوبة.[1]

[1]-سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى الفنية

تعتبر دراسة الجدوى الفنية العمود الفقري والمحور الأساسي لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقديرات التكاليف الرأسمالية، المصروفات والتكنولوجيا المستعملة.

كما أن الدراسة الفنية تهدف إلى إثبات جدوى المشروع فنيا، أي مدى وجود وتوفر المقومات الأساسية لنجاحه، و ذلك من الناحيتين التقنية و الهندسية.

وعلى أن التكنولوجيا المختارة لاستعمالها في العملية الإنتاجية هي الأمثل فنيا واقتصاديا لتحقيق أهداف المشروع.

المطلب الأول: دراسة وتحليل المكان و موقع المشروع[1]

المقصود بالموقع هنا مقصد ثنائي، حيث ينبغي بداية تحديد المدينة أوالمنطقة الملائمة لإقامة المشروع الاستثماري المقترح، يلي ذلك تحديد الموقع المطلوب بعينه لإقامة وتنفيذ المشروع.

ولا شك في أن دراسة الموقع لتحديد مدى ملاءمته لطبيعة النشاط المتوقع للمشروع المقترح تعد من الأهمية بالمكان، ولا خلاف على أن الموقع المناسب لإقامة مشروع قرية سياحية مثلا لايناسب إقامة مشروع لإنتاج الطاقة النووية، ومن الطبيعي أن تختلف عناصر دراسة الموقع من مشروع لآخر حسب طبيعة نشاط المشروع الاستثماري المقترح، بل قد تتعارض هذه العناصر بعضها مع بعض في المشروع الواحد، مما يتطلب ضرورة الملاءمة والتوفيق بين هذه العوامل، مما يحقق مصلحة المشروع وتحقيق أهدافه بأعلى كفاءة ممكنة.

من هنا يتضح أن اختيار الموقع من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى روية في اتخاذ القرار، مع ضرورة أخذ جميع العناصر في الحسبان وإعطائها أوزانا معينة طبقا للأهمية النسبية لكل منها، فلا ينبغي مثلا الانبهار بانخفاض تكلفة الحصول على أرض المشروع بالمقارنة بغيرها واتخاذ قرار بكون ذلك المكان هو المناسب لإقامة المشروع، مع تناسي أنها قد تكون بعيدة عن مصادر الطاقة والخدمات العامة وأسواق الخامات وأماكن توافر الأيدي العاملة وأسواق تصريف المنتجات، أو أنها غير مكتملة المرافق، بما يؤدي إما إلى فشل المشروع نتيجة للاختيار الخاطىء لموقعه أو تحمل زيادة في نفقات النقل و التخزين لتوفير مستلزمات الإنتاج

[1]- عادل طه فايد ، **دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي المشروعات** ، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص 76-79.

بالاضافة إلى تحمل نفقات استكمال المرافق بما يفوق ما تم توفيره في تكلفة شراء الأرض الممثلة لموقع المشروع.

وعلى ذلك يمكن حصر أهم عناصر دراسة الموقع بصفة عامة في:

- ملاءمة الأرض التي سيقام عليها المشروع لطبيعة النشاط و تناسبها من حيث مكان وجودها وتكلفة الحصول عليها، و نوع التربة وتضاريس المنطقة إن لزم الأمر، وتوافر الطرق الرئيسية الممهدة للوصول إليها، مع توافر الخدمات العامة اللازمة لخدمة المشروع بعد إنشائه وكذلك توافر العاملين به. ولعل نوع التربة وتضاريس المنطقة وتوافر الطرق الرئيسية الممهدة من المؤثرات المهمة في تكاليف الإنشاء والتي تتفاوت من موقع لآخر تبعا لاختلاف هذه المؤثرات؛
- القرب من أماكن الحصول على مستلزمات التشغيل (رئيسة ومساعدة)، خاصة لو أن تكاليف نقلها من أماكن بعيدة تكون مرتفعة و تجعلها غير اقتصادية في الاستخدام أو أن هذه المستلزمات قابلة للتلف حال نقلها من أماكن بعيدة، مع عدم إمكان توفير سبل النقل بطريقة تمنع تلفها، كذلك فتوافر الأيدي العاملة بدرجات الكفاءة المطلوبة يمثل ميزة للموقع، مثلها مثل توافر والقرب من مصادر الطاقة والقوى المحركة وإمكان الحصول عليها بتكلفة معقولة؛
- توافر خدمات النقل والقرب من أسواق الطلب على منتجات المشروع، ويعد ذلك من الأمور المساعدة على الاقتصاد في تكاليف النقل، وخاصة لو كانت منتجات المشروع من الأنواع التي لا يمكن نقلها بسهولة وأمان وبشكل اقتصادي لأماكن بعيدة، سواء لضخامة حجم المنتج أو قابليته للتلف السريع أو الكسر أو غير ذلك، وعلى وجه العموم يجب توافر خدمات النقل المطلوبة والتيقن من الاقتصاد في استخدامها، سواء لنقل مستلزمات التشغيل السلعية و الخدمية والبشرية أولنقل المنتجات المراد إنتاجها إلى الأسواق و توزيعها؛
- مراعاة قرب الموقع من المشروعات والمنشآت التي تربطها بإنتاج المشروع الاستثماري المقترح رابطة تكامل أواعتمادية، سواء كمنتجات تامة أووسيطة، كما يجب مراعاة دراسة البيئة الاقتصادية بمنطقة المشروع للتنبؤ باحتمالات التوسع مستقبلا وملاءمة المنطقة لتنمية وتطوير مجال نشاط المشروع واحتمالات الاتنعاش الاقتصادي والاجتماعي؛
- دراسة قوانين الاستثمار وغيرها مع دراسة العوامل البيئية المرتبطة بالموقع وملائمتها لطبيعة المشروع الاستثماري المقترح، ويتم ذلك اعتمادا على ماتتيحه دراسة الجدوى التمهيدية من جوانب بيئية

وقانونية، حيث أن موقع المشروع يعد أحد عوامل تحديد أحقية لمشروع في الاعفاء من الأعباء الضريبية أو تخفيضها، وكذلك الرسوم الجمركية على الأصول الرأسمالية المستوردة، كإقامة المشروعات في المدن الجديدة لاعتبارات عديدة أو عدم إمكان إقامة المشروع في المناطق الآهلة بالسكان حفاظا على الصحة العامة إن كان المشروع ينتج عنه ضوضاء أومخلفات تحدث تلوثا بيئيا.....وهكذا.

المطلب الثاني:تحديد القدرة الانتاجية وتخطيط العملية الانتاجية:

لكي يواجه المشروع الطلب المتوقع على منتوجاته عبر سنوات عمره الافتراضي، فلابد أن يقوم بتحديد قدرته الإنتاجية الأكثر اقتصادية ، مع تحديد التكنولوجيا الواجب استعمالها و المساعدة في عملية الإنتاج.

أولا: تحديد الطاقة الإنتاجية :

تعرف الطاقة الإنتاجية بأنها، حجم أو عدد الوحدات التي يمكن إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، والتي تعتبر كمقياس لقدرة النظام الإنتاجي على تلبية احتياجات الزبائن من السلع والخدمات و التي تقاس سواء بعدد ساعات التشغيل أوبعدد الآلات المستعملة في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة [1]

أما الاقتصاديون فيعرفونها بأنها، حجم الإنتاج المتولد في مدة معينة، وذلك عند أدنى تكلفة إنتاجية ومتوسطة ممكنة، واعتمادا على أسلوب إنتاجي معين.

ولذا يمكن التفرقة بين: [2]

1. **الطاقة الإنتاجية القصوى**:وهي تعني أقصى حجم للإنتاج يمكن أن يحصل عليه المشروع في ظل الاستخدام الكامل لكل الإمكانيات المادية والبشرية وتوافر مستلزمات الإنتاج ودون أي معوقات في العملية الإنتاجية.
2. **الطاقة الإنتاجية العادية** : وهي تعني حجم الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه عمليا في مختلف الظروف السائدة، أو هي الطاقة القصوى مستبعدا منها الاختناقات أو المعوقات في مراحل الإنتاج.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص 103 .

3. **الطاقة غير المستغلة:**وهي تشمل الطاقة الزائدة أو الضائعة Exess capacity والتي تترجم وجود إمكانيات أكبر من الاستخدامات أو هي الطاقة العاطلة نتيجة وجود عطل في بعض الآلات أو نتيجة تخفيض في حجم الإنتاج نتيجة نقص في الطلب على منتوجات المشروع.

وعليه فلابد على القائمين بدراسة الجدوى العمل على تحديد حجم الإنتاج الذي يؤدي إلى أفضل تشغيل اقتصادي للمشروع أي حجم الإنتاج الذي يمكن أن يعمل عنده المشروع دون التعرض إلى المخاطر.

ثانيا: تخطيط العملية الانتاجية :

إن أي مشروع استثماري لابد من أن تتوفر لديه مجموعة رسوم هندسية تبين له كيفية إنشاء المباني والتصميمات الداخلية لها، وكيفية ترتيب الآلات وفقا للعمليات الإنتاجية الواجب القيام بها، ومنه تحديد كافة المستلزمات الضرورية للعملية الإنتاجية.

1. **التخطيط الداخلي للمشروع** [1] يمكننا تعريف تخطيط الإنتاج أنه العملية التي بموجبها يتم تحديد ما يجب القيام به في المستقبل وذلك من خلال تحديد التسهيلات المطلوبة للإنتاج إضافة إلى وضع الخطط التفصيلية لهذه التسهيلات، وكيف يمكن أن تستخدم لتصنيع منتجات معينة.

ويتم تحديد العمليات الإنتاجية الواجب القيام بها فنيا بأسلوب الإنتاج والذي ينقسم إلى أسلوب الإنتاج بالطلب، وأسلوب الإنتاج بالدفعات والإنتاج المستمر.

فتحديد العمليات الإنتاجية يعني مخطط سريان العمليات للمنتج product flow chart والتي نقصد بها تدفق المنتج أو السلعة، والتي تحدد العمليات الواجب إجراؤها على السلعة المطلوبة من المراحل الإنتاجية المتتابعة، فبعد تحديد العمليات الإنتاجية، نقوم بتحديد الآلات الواجب توفرها للقيام بتلك العمليات الإنتاجية، ويمكن لنا التمييز بين عدة أنواع من الآلات نذكر منها:

- الآلات المستعملة في العملية الإنتاجية؛
- المعدات الميكانيكية؛
- المعدات الكهربائية؛

[1]- بن حسان حكيم، **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 82-83.

- أجهزة القياس والتحكم.

وعند القيام بالمفاضلة بين البدائل المختلفة و المتاحة من الآلات، فلابد من إتباع أسس ومعايير تساعدنا في المفاضلة وهي: [1]

- الطاقات الإنتاجية المقدرة للمشروع؛
- مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من المشروعات؛
- مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من الآلات والمعدات؛
- مدى إمكانية الحصول على الآلات والمعدات من مصادر إنتاجها؛
- العمر الإنتاجي المتوقع للآلات والمعدات؛
- تكاليف تركيب و إنشاء واختبار هذه الآلات والمعدات؛
- تكاليف تشغيل وصيانة هذه الآلات؛
- عدد العمال اللازمين لتشغيل الآلة؛
- مدى الاحتياج إلى نوع معين من العمالة المدربة ؛
- أعباء الاستهلاك؛
- القوة المحركة اللازمة لتشغيل هذه الآلات والمعدات وتكلفتها ومدى توفرها؛
- قيمة الآلات التجريدية في نهاية العمر الإنتاجي.

هذه الآلات يتم ترتيبها بشكل يتماشى مع نوع الصناعة" الإستراتيجية، التحويلية، التجميعية" والترتيب يتم بالطرق التالية:

- **الترتيب المتسلسل:**

وهذا الترتيب خاص بالإنتاج المتسلسل والذي يضمن تدفق المواد الأولية، والنصف المصنعة من مرحلة لأخرى دون توقف أو تأخير وذلك بصورة تمكن من سير العملية الإنتاجية بتسلسل منتظم حتى النهاية وفي هذا الترتيب تكون المواد الأولية للمرحلة الثانية هي المواد المصنعة في المرحلة الأولى.

[1]- عقيل جاسم عبد الله ،مرجع سبق ذكره ،ص 58 .

- **الترتيب الوظيفي:**

وهذا الترتيب خاص بالعمليات الإنتاجية التي قد تتكرر خلال فترات متباعدة، وهنا يتم جمع الآلات التي تقوم بنفس الوظيفة، أي بنفس النوع من العمليات الإنتاجية في أقسام خاصة.

- **الترتيب في شكل مجموعات:**

وهذا الترتيب يستعمل عندما يكون الإنتاج على شكل دفعات والذي يتكرر بأزمنة متقاربة، وبكميات كبيرة نوعا ما، وفيه تجمع الآلات والمعدات المختلفة واللازمة للإنتاج في قسم واحد، وذلك دون نقل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة من قسم لآخر بغية إتمام العملية الإنتاجية.

لذا فالأعمال الهندسية، لابد أن تتضمن الشكل التفصيلي للمباني وإلى المساحات الواجب توفرها للآلات والعمال، وطريقة تصريف المخلفات والطرق الداخلية والخدمات الأخرى للمشروع.

لذا فالتخطيط الداخلي للمشروع لابد أن يتضمن على ما يلي:

2. **تحديد المساحات المطلوبة للآلات والعمالة**[1] : وذلك بتحديد ما يلي :
   - المساحة اللازمة لوضع الآلات والمعدات داخل الأقسام الإنتاجية؛
   - المساحة الضرورية لوضع المواد الخام بعد جلبها من المخازن؛
   - المساحة الضرورية لحركة العامل أمام الآلة أثناء تشغيلها وتحرك الأدوات المساعدة في النقل والتفريغ؛
   - المساحة المطلوبة لوضع المحركات الكهربائية المشغلة للآلات؛
   - المساحة اللازمة والضرورية لوضع واستخدام الأدوات والمعدات المساعدة في عملية الإنتاج؛
   - المساحة اللازمة لعمليات الصيانة العامة والدورية؛
   - المساحة اللازمة لوضع المنتج النهائي.
3. **تحديد هندسة مباني المشروع:** فهندسة مباني المشروع يقصد بها كيفية إقامة مباني المشروع، سواء الخاصة بمباني العمليات الإنتاجية أو المباني الإدارية، أو مباني الخدمات الاجتماعية الخاصة بالعمال مع مراعاة المساحات الواجب أن تكون لكل قسم على حدا وتلك المباني:

[1]- يحيى عبد الغني أبو الفتوح ، مرجع سبق ذكره، ص 224-225 .

- المباني المخصصة للصيانة وإصلاح الآلات والمعدات؛
- المباني الخاصة بالاختبارات و البحث والتطوير؛
- المباني الإدارية المختلفة " المالية، التسويق...." مع مراعاة تجاورها مع بعضها البعض وذلك لتسهيل عملية تنقل الأفراد والعمال بينها، ومع وضع ممرات بينها؛
- مبنى الإدارة العامة، والذي لا يجب أن يكون معزولا عن الإدارات والأقسام الأخرى، بل لابد أن يكون في موقع يسهل على أفرادها التنقل إلى كافة الأقسام بهدف الإشراف والمراقبة والمتابعة؛
- مباني المرافق الإنتاجية التابعة كالمسابك ، وورش الحدادة؛
- المستودعات ومخازن المواد الأولية، و المنتجات النهائية؛
- مباني الخدمات الاجتماعية، والتي تحتوي على المباني المخصصة للعمال أثناء فترة راحتهم، ومباني إقامتهم أيضا، دون إغفال مرافق الترفيه والمباني المخصصة للمرافق الطبية كالعيادة الطبية.

المطلب الثالث: تقدير تكاليف التشغيل:

عند الاستثمار في مشروع معين ، فإن ذلك يكون على مراحل ، وذلك بدءا بعملية إنشاء المشروع كإقامة المباني الإنتاجية والإدارية والمخازن وما يلزم بناءها من تكاليف مالية إلى غاية مرحلة تشغيل ذلك المشروع وما يلزمها من مواد أولية ويد عاملة ووقود وطاقة وما يلزم حصولها من تكاليف.

أولا: التكاليف الاستثمارية [1] يتكون اجمالي التكاليف الاستثمارية (total investement cost) لأي مشروع استثماري من مكونين رئيسين هما التكاليف الرأسمالية (capital cost) ورأس مال العامل (working capital) والذي يتكون كل منهما بدوره من مجموعة من البنود وقد يتم تصنيف اجمالي تكلفة المشروع إلى ثلاثة مكونات هي التكاليف الاستثمارية في الأصول الثابتة والمصروفات الرأسمالية لمرحلة ماقبل الانتاج ورأس مال العامل بصفة عامة تمثل التكاليف الاستثمارية كافة أي ما ينفق على المشروع في مراحل دراسته وتشييده وتجهيزه وتجاربه حتى نهاية دورة التشغيل الأولي، وقد يطلق عليها تعبير الاستثمار المبدئي أو الأساس (initial investement) ونظرا لأن الخوض في تفاصيل وكيفية تقدير البنود المختلفة لتكلفة المشروع يعتمد بصفة أساسية على طبيعته الخاصة، ومن ثم يصعب على المحلل وضع صيغة

[1]- أمين السيد أحمد لطفي ، **دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية** ، القاهرة، مصر ، 2006 ، ص 47 .

نمطية لكيفية اجراء تلك التقديرات بشكل يمكن تعميمها على أي مشروع، من هنا يركز ذلك الجزء على أنواع التكاليف وبنودها وكيفية تقديرها والتحقق من دقتها قدر الامكان.

يهتم هذا الجزء بصفة أساسية بدراسة مصادر المعلومات المرتبطة بتقدير التكاليف الاستثمارية ومكوناتها الأساسية وأهم التحليلات المرتبطة بتقديرها.

ثانيا: تكاليف التشغيل هي تلك التكاليف اللازمة لتشغيل المشروع واستغلال طاقته، و ذلك في الفترة المحصورة بين نهاية مرحلة التجارب و بدء تشغيل المشروع.

وعليه يمكن لنا حصرهذه التكاليف التشغيلية فيما يلي:

- تكاليف المواد الأولية ؛
- تكاليف الإمدادات من وقود و طاقة ؛
- تكاليف قطع الغيار المستهلكة ؛
- تكاليف مواد الإصلاح و الصيانة ؛
- تكاليف القوى العاملة من أجورومرتبات، وضرائب وتكاليف اجتماعية والناتجة عن تكاليف الخدمات الاجتماعية كالتأمينات الاجتماعية ؛
- التكاليف الإدارية و ما تتضمنه من مرتبات وأجور ومواد وخدمات ؛
- أقسام اهتلاك الأصول ؛
- تكاليف التسويق و البيع .

خلاصة الفصل:

مما سبق وبعد التفصيل في مختلف مراحل القيام بالدراسات الاقتصادية والمتمثلة في دراسة الجدوى البيئية، التسويقية والفنية للمشروع الاستثماري ومن خلال المعلومات والبيانات والنتائج التي تزودنا بها كل دراسة يمكننا الحكم على ما إذا كان المشروع قابل للتحقيق أم لا. فالتحكم في معطيات السوق الآنية والتنبؤ بالمعطيات المستقبلية، والاستفادة من المعلومات الفنية خاصة تلك المتعلقة بتقدير التكاليف التشغيلية والاستثمارية، إضافة إلى ما تزودنا به الدراسة البيئية تجعل القرار الاستثماري يتسم وإلى حد كبير بالرشادة.

وعليه تتجلى لنا تلك الأهمية البالغة والتأثير الكبير للدراسة الاقتصادية على اتخاذ وترشيد القرار الاستثماري، مع ضرورة الإشارة إلى أن فعالية هذا التأثير و بشكل إيجابي على القرار الاستثماري مرتبط وإلى حد كبير بمصداقية هذه الدراسة.

اضافة للمراحل التي تم التطرق إليها من دراسة بيئية وتسويقية، فنية، لا زالت هناك ربما أهم مرحلة من مراحل الجدوى الاقتصادية والمتمثلة في دراسة الجدوى المالية ولقد خصصناها بالذكر في الفصل الثالث، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الموالي

تمهيد:

تأتي أهمية دراسة الجدوى المالية للفرص الإستثمارية في أنها تحدد الرؤية المالية للمشروع بعد تقديم العناصر التسويقية و الفنية التي تحدد أوجه التكلفة و عناصر التشغيل للمنتج . حيث يبدأ التحليل المالي بعد التأكد من الدراسة التسويقية من أنه سيكون هناك طلب كافي و منظم على منتجات أو خدمات المشروع، وبعد أن تأتي الدراسة الفنية بنتائج إيجابية بخصوص إمكانية إنشاء المشروع من الناحية الفنية من كافة الجوانب، ويبقى دراسة الجوانب المالية لهذا المشروع,،لتحديد الأموال المطلوبة لإنشاء وتشغيل المشروع ودراسة كيفية تدبيرها و الالتزامات التي تترتب على ذلك ، ثم دراسة إلى أيّ حد سوف يحقق المشروع عائدا مناسبا لأصحاب المشروع.

المبحث الأول: ماهية الجدوى المالية وعناصرها

للقيام بأي مشروع استثماري، فلا بد من توفر الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الاستثمارية، هذه الأموال يمكن أن تكون متوفرة لدى المؤسسة القائمة بالاستثمار، وذلك ما يدعى بالتمويل الداخلي أوالذاتي.

كما أنه يمكن أن تكون الأموال متوفرة أو تحصل عليها المؤسسة عن طريق الاقتراضات الخارجية التي تقوم بها من المؤسسات المالية الخارجية، وهذا ما نسميه بالتمويل الخارجي والذي يكون مقابل سعر فائدة تقدمه المؤسسة المقترضة للمؤسسات المالية المقرضة.

المطلب الأول: مفهوم الجدوى المالية:

تختص دراسة الجدوى المالية للمشروعات بقياس الربحية المالية أو التجارية لتلك المشروعات طيلة عمرها أو حياتها، وتتضمن تحديد التدفقات الداخلة والخارجة للمشروع، وتقدير كمياتها و تقدير قيمتها، وهي تعتبر مصب للدراسات التسويقية والفنية لأنها تجمع تلك المعلومات في شكل بيانات وأرقام إيرادات وتكاليف، بحيث تترجمها إلى قيم ومضامين مالية ، وتعطي الحكم على السياسة المالية التي تعطي مؤشرات على مدى الربحية التجارية للمشروع، وهو ما يهم العديد من الأطراف مثل المستثمرين، البنوك، الجهات الحكومية المسؤولة، فعن طريق التقييم المالي للمشروع قبل تنفيذه يمكن معرفة مدى جاذبية المشروع ومعدلات ربحيته مقارنة بتكاليف الفرصة البديلة والمشروعات الأخرى، ويخدم ذلك القائمين على المشروع (المستثمرين) في الترويج عن المشروع لدى الممولين المحليين والخارجيين وكافة الأطراف المهتمة. [1]

تركز الجدوى المالية على إعداد القوائم المالية حتى يمكن تقييم المشروع على أساس المقاييس المختلفة للربحية التجارية وحتى يمكن التحديد التقريبي للاحتياجات المالية وتتطلب الجدوى المالية الجمع بين تقديرات السوق والتكلفة الفنية والتي على أساسه يتم إعداد القوائم المالية المقدرة، وفي حالة الحاجة إلى معلومات إضافية تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري فإنه يمكن القيام بما يطلق عليه تحليل الحساسية، كما أن الأمر قد يتطلب في بعض الأحيان القيام بتحليل الخطر. [2]

[1] – حمدي عبد العظيم، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1995، ص 128.

[2] – محمد صالح الحناوي ، **مذكرات في دراسات جدوى المشروع** ، الدار الجامعية، بيروت ، 1992، ص69.

يتم دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية بهدف قياس الربحية الخاصة أوالمنفعة النسبية التي يحققها ذلك المشروع للمستثمرين فيه، دون النظر لآثار تلك الربحية الذاتية على ربحية المشروعات الأخرى.

إن دراسة الجدوى المالية تعتمد على مجموعة من البيانات والمعلومات لأوجه التكاليف المختلفة في المشروع ومصادر تلك المعلومات مشتقات من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسات الجدوى التسويقية والفنية، حيث يتم تحليلها وتبويبها في قوائم مالية. تعرف القوائم المالية التقديرية والتي تتوقف عددها وأنواعها ومكوناتها على عديد من العوامل التي تعتمد على احتياجات المشروع ذاته من تلك القوائم.[1]

المطلب الثاني: مكونات التدفقات النقدية

يعتمد تقييم أي مشروع من المشاريع الاستثمارية، خصوصا طويلة الأجل على تحليل العوائد والتكاليف ذات الصلة بالمشروع، وهذا يتضمن تحديد كل من التدفقات النقدية الخارجة، أي تكلفة تنفيذ المشروع والتدفقات النقدية الداخلة، أي العوائد المتحققة من المشروع في حالة تنفيذه. مع الأخذ بعين الاعتبار زمن تحقق هذه التدفقات والقيمة المتبقية من المشروع في نهاية عمره الاقتصادي المتوقع. بناء عليه فإن عملية التحليل الاقتصادي لأي مشروع لابد أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر السابقة من أجل الحكم على جدوى الاستثمار في هذا المشروع.

أولا: التدفقات النقدية الخارجة أو تكلفة المشروع:

تعتبر التدفقات النقدية الخارجية من التكاليف الإستثمارية الرأسمالية، كإنفاق استثماري يتم إنفاقه بغرض إقتناء أصول رأسمالية لإنشاء مشروع استثماري، ولذلك تعتبر بمثابة أعباء وإلتزامات يتم تحملها منذ التفكير في المشروع حتى ساعة بدء تجارب التشغيل الفعلية وأداء كافة العمليات الإنتاجية وأنشطة وظائف المشروع. [2]

تسمى هذه التكاليف بصافي الاستثمار وهي تتضمن مجمل المتطلبات الرأسمالية للاستثمار بالأصول الجديدة والمخفضة بأية عوائد قد تنجم عن بيع الأصول الحالية المتأثرة بالقرار الاستثماري الجديد بعد

[1]- أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص27.

[2]- سمير عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 230 .

الأخذ بعين الاعتبار أثر ضريبة الدخل المدفوعة، الذي يمكن أن ينشأ عن الأرباح أوالخسائر من بيع الأصول الحالية.

وعندما تكون هناك حاجة إلى تحمل تكاليف اضافية لدعم منتج أو خدمة جديدة أو لزيادة حجم الإنتاج الحالي من السلع أو الخدمات، فإن أي زيادة في صافي رأس المال العامل يجب أن يتم إضافتها إلى تكاليف المشروع على أن يتم استرجاع هذه الزيادة على شكل تدفقات نقدية داخلة مع نهاية عمر المشروع.[1]

1. التدفقات النقدية الداخلة أو المتحققة من المشروع:

تشتمل التدفقات النقدية الداخلية على المبالغ المحصلة كإيرادات من المشروع أثناء تشغيله، مطروحا منه تكاليف التشغيل النقدية التي تدفع في الفترة التي حصل فيها الإيراد، وتحسب لكل سنة من سنوات العمر الإقتصادي للمشروع كل على حدا.[2]

إن تقدير المنافع الاقتصادية خلال فترة حياة المشروع يتضمن تقدير صافي التغير في الايرادات والمصاريف التي سببها الاستثمار في المشروع، بعد القيام باجراء تعديلات فيما يتعلق بأثر ضريبة الدخل وأثر العناصر المحاسبية مثل الاهتلاك.[3]

وتشتمل التدفقات النقدية النقدية الداخلة أو الايرادات المتوقعة على العديد من البنود أهمها ايرادات المبيعات والاعانات والقروض، القيمة المتبقية للمشروع في نهاية عمره الافتراضي.[4]

---

[1]– عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي ، **الادارة المالية المتقدمة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009، ص 219.

[2]– سمير عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص 235 .

[3]–عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

الجدول3-1: عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية:

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
1-الأنشطة التشغيلية: • مبيعات السلع والخدمات؛ • الفوائد المستلمة؛ • حصص الأرباح المستلمة؛ • بيع الأوراق التجارية مقابل النقدية؛ • مصادر الايراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (مثل التأمين). 2-الأنشطة الاستثمارية: • بيع الممتلكات،المصنع، والمعدات؛ • بيع الأوراق المالية ؛ • تحصيل القروض. 3-الأنشطة التمويلية: • إصدار أسهم رأس المال؛ • إصدار سندات (للإقتراض بالرهن ،أوراق مالية أو أي أسلوب للإقتراض النقدي طويل الأجل).	1-الأنشطة التشغيلية: • مشتريات البضاعة؛ • الرواتب والأجور؛ • الفوائد المدفوعة؛ • شراء الأوراق التجارية نقدا؛ • المصاريف الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (أي المساهمات أوالتبرعات). 2-الأنشطة الاستثمارية: • شراء ممتلكات، المصنع، والمعدات؛ • شراء الأوراق المالية؛ • منح القروض. 3-الأنشطة التمويلية: • شراء سندات الخزينة؛ • دفع الديون؛ • دفع حصص الأرباح النقدية.

المصدر: منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** ،دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، الأردن، ص 144-145.

الجدول3-2: التدفقات النقدية في صورة مبسطة:

البيان	سنة الانشاء	سنوات العمر الافتراضي للمشروع.				
	س 0	**س 1**	**س 2**	**س 3**	**س ...**	**س ن**
التدفقات النقدية الداخلة ● إيرادات المبيعات ● القيمة البيعية للمشروع ● الاعانات (حسب السنوات) ● القروض (حسب السنوات)						
اجمالي التدفقات النقدية الداخلة						
التدفقات النقدية الخارجة ● التكاليف الاستثمارية ● تكاليف التشغيل ● الفوائد المالية والأقساط ● الضرائب						
اجمالي التدفقات النقدية الخارجة						
صافي التدفقات النقدية						

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 124.

المطلب الثالث: اعداد الجداول المالية المساعدة في الحكم على جدوى المشروع:

إن دراسة الجدوى المالية لابد أن تعتمد على إعداد بعض الجداول المالية والمحاسبية التي تساعد المستثمر في الحكم على جدوى المشروع وتتمثل هذه الأخيرة في:

أولا: الميزانية:

تعتبر الميزانية مرآة ينعكس عليها الوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوتها وماذا تقدمها وتطورها وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة ومن جهة أخرى مطاليب والتزامات المؤسسة ولقد اصطلح فنيا على رسم الميزانية في شكل جدول أو قائمة تنظم الأصول أي الموجودات في الجانب الأيمن أما في الجانب الأيسر ومطاليب والتزامات المؤسسة وتسمى الخصوم، إذ هي جدول تبياني يبين ممتلكات المشروع والتزاماته في وقت معين فتظهر في الجانب الأيمن، الأصول، والجانب الأيسر الخصوم.

الأصول هي ممتلكات المؤسسة بينما الخصوم فتتمثل في التزامات المؤسسة.

1. **الخصوم**: هي الموارد التي قدمها أو وضعها المستثمر أو الشركاء تحت تصرف المؤسسة وتتكون من الأموال الخاصة.
2. **الأصول**: هي استعمال للموارد وهو كل شيء له قيمة وتعتبر من ممتلكات المؤسسة الآتية من الموارد.[1]

وتعرف الميزانية التقديرية بأنها خطة مالية تحدد مقدما الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة، ولتحقيق الأهداف المطلوبة خلال فترة زمنية قادمة، ويتم التعبير عن الخطة المالية العامة للمؤسسة خلال العام القادم أوفترة التخطيط. [2]

يسعى كل نشاط اقتصادي إلى تحقيق أهدافه، باستخدام أساليب ووسائل يفاضل بينها طبقا لمعايير يختارها لتحقيق الهدف بأقل تكلفة ممكنة. وهذا يعني وضع برنامج زمني لكافة الأنشطة وبدرجات متفاوتة من الدقة والتحكم وسبب ذلك يرجع إلى اختلاف ظروف كل منشأة أو كل نشاط سواء كانت تلك

[1]- بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة**، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005، ص 19.

[2]- اسماعيل ابراهيم جمعة، زينات محمد محرم، صبحي محمود الخطيب، **المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر،2000، ص 191.

الظروف متعلقة بالمؤسسة أم مرتبطة بعوامل خارجية. تتركز الميزانية التخطيطية على (التخطيط + الرقابة + اتخاذ الاجراءات المصححة). [1]

الجدول 3-3: الميزانية:

الأصول	الخصوم
- التثبيتات المعنوية؛ - التثبيتات العينية؛ - الاهتلاكات؛ - المساهمات؛ - الأصول المالية؛ - المخزونات؛ - الأصول الخاصة بالضرائب؛ - العملاء المدينون الآخرون، والأصول المماثلة (تكاليف مقيدة سلفا)؛ - الموجودات (الخزينة الموجبة) وما يماثلها.	- الأموال الخاصة قبل التوزيع المقرر أوالمقترح بعد تاريخ الإقفال، بالتمييز بين رأس المال الصادر،الاحتياطات، النتيجة الصافية للسنة وبقية العناصر؛ - الخصوم غير الجارية ذات فوائد؛ - الموردون والدائنون الآخرون؛ - الخصوم الخاصة بالضرائب(مع التمييز بين الضرائب المؤجلة)؛ - مؤونات التكاليف والخصوم المماثلة (إيرادات مقيدة سلفا)؛ - الخزينة السالبة وما يماثلها.

المصدر: كتوش عاشور، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، الجزائر، ص 253.

ثانيا: جدول حسابات النتائج:

تتمثل حسابات التسيير في معرفة النتائج النهائية لجميع العمليات التي قامت بها المؤسسة أي معرفة الأرباح أوالخسائر المترتبة عليها، ويتم ذلك عن طريق تصوير جدول حسابات النتائج الذي يتضمن عناصر الايرادات المختلفة، وعناصر المصروفات (التكاليف) المختلفة. [2]

[1]- يوحنا عبد آل آدم، صالح لزرق، **المحاسبة الادارية والسياسات الادارية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، الأردن، ص 181.

[2]- بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 183.

يصف حساب النتائج نشاط المؤسسة على مدار الدورة المحاسبية، ويعتبر في نفس الوقت قائمة تجميعية للتكاليف والايرادات المحققة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية. وبالتالي فإنه يظهر عن طريق الفرق، النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة). [1]

الجدول3-4: حساب النتائج:

البيان	N
المبيعات والمنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	71
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1-إنتاج السنة المالية	60
المشتريات المستهلكة	61 و 62
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	
2-استهلاك السنة المالية	63
3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	64
أعباء المستخدمين	75
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	65
4-إجمالي فائض الاستغلال	68
المنتجات العملياتية الأخرى	78
الأعباء العملياتية الأخرى	

[1]- كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	76
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	66
5–النتيجة العملياتية	695 و 698
المنتوجات المالية	692 و 693
الأعباء المالية	
6–النتيجة المالية	77
7–النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	67
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8– النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات)	
عناصر غير عادية (أعباء)	
9–النتيجة غير العادية	
10–صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1)	
11–صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

المصدر: كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 260.

ثالثا: هيكل التمويل الأمثل

الهيكل الأمثل لرأس المال في مؤسسة ما، يعني ايجاد التركيبة المثلى لعناصر رأس المال بحيث تكون التكلفة المرجحة في حدها الأدنى، وذلك حسب المعطيات والبيئة المحيطة بالمؤسسة من حيث مصادر التمويل المتاحة، والقيود المفروضة على تلك المصادر ومن حيث الشروط والفوائد المفروضة، والسياسات التي تتباناها المؤسسة من حيث نسبة الرفع التي تفرضها المؤسسة، وكذلك سياسة توزيع الأرباح، اضافة إلى معدل العائد الداخلي المتوقع على الاستثمار في المشروع المراد تمويله. [1]

تؤثر طريقة التمويل في المؤسسة على ربحيتها، وبالتالي لابد من اختيار هيكل التمويل المناسب أي الخليط المتجانس من مصادر التمويل والذي من خلاله تتمكن الادارة من تعظيم مستوى ربحيتها وبالتالي تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

ولابد من الاشارة إلى أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية يحمل المؤسسة كلفة المخاطرة المالية وترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذي تختاره المؤسسة فزيادة نسبة الأموال المقترضة إلى مجموع الأموال، يعني أن الادارة المالية ستتحمل مخاطرة دفع كلفة نقدية ثابتة ممثلة بالفائدة، بغض النظر عن مستوى الربحية المتحققة لذلك يتطلب من الادارة المالية أن تتخذ قرار التمويل بشأن هيكل التمويل الذي يضمن التوازن بين الربحية المتوقعة وبين كلفة المخاطرة المالية. [2]

[1] – نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 180.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، **الادارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 582-583.

المبحث الثاني : معايير تقيم المشروع في حالة التأكد التام

بعد إعداد الدراسة الإقتصادية وتوفير التمويل اللازم للمشروع تأتي عملية التقييم وهي المرحلة التي تسبق عملية التنفيذ، وعلى أساس عملية التقييم يتم الإختبار المشاريع وذلك بإستخدام عدة معايير تختلف بإختلاف ظروف إتخاذ القرار، وأهم المعايير المستعملة في تقييم المشاريع في ظروف التأكد التام سوف نتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول :معيار فترة الإسترداد ومعيار صافي القيمة الحالية

توجد عدة معايير للتقييم تستعمل لاتخاذ القرار بقبول او رفض المشروع و للمفاضلة بين المشاريع نذكر منها:

أولا: معيار فترة الإسترداد:

تعرف فترة الإسترداد بأنها عدد السنوات المطلوبة لإستعادة قيمة الإستثمار الأصلي، حيث أن فترة الإسترداد هي عدد السنوات التي تأخذها المنشأة لتغطية إستثمارها الأصلي وذلك من صافي التدفقات السنوية النقدية، بالإضافة إلى التكلفة الأصلية [1].

تستخدم هذه المدة للمفاضلة بين المشروعات الإستثمارية وبخاصة ذات المدد القليلة فكل مشروع إستثماري يسترجع من خلاله مبلغ الإستثماري المبدئي خلال فترة قصيرة فإنه يفضل على بقية المشروعات المنافسة له، وكل مشروع إستثماري تكون مدة إسترجاع رأسماله المبدئي أكبر من بقية المشروعات فإنه يرفض أمام المشروعات المنافسة له، ولأجل ذلك فإن مدة إسترجاع رأس المال المستثمر، تحسب في حالتين:

- **الحالة الأولى**: إذا كانت التدفقات السنوية متساوية ففي هذه الحالة تكون مدة إستعادة رأس المال المستثمر كمايلي :

فترة الإسترداد = مبلغ الإستثمار / التدفق النقدي السنوي = XX سنة (المدة)

[1]–محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة وإتخاذ القرارات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،مصر،2010، ص،121.

مثال: فلو كان مبلغ الإستثمار المبدئي 2500 دينار وصافي التدفق النقدي السنوي 500 دينار فإن مدة إسترجاع رأس مال تحسب كمايلي:

فترة الإسترداد = 500/2500 = 5 سنوات

- **الحالة الثانية** : تحسب مدة الإسترداد رأس المال المستثمر إذا كانت التدفقات النقدية غير متساوية ففي هذه الحالة تؤخذ التدفقات النقدية غير متساوية بنظر الإعتبار لأنه يتم تراكمها إبتداءا من السنة الأولى وحتى نهاية عمر المشروع ، وبالتالي يمكن معرفة مبلغ الإستثمار المبدئي أين يقع بين السنتين المحددتين خلال العرض الإستثماري :

فترة الإسترداد = عدد السنوات التي تغطي الإستثمار المبدئي + الإستثمار المبدئي– الحصيلة النقدية للسنوات السابقة / الحصيلة النقدية اللاحقة – الحصيلة النقدية للسنوات السابقة [1].

ثانيا: معيار صافي القيمة الحالية

يقوم هذا المعيار على المفاضلة بين المشروعات وفقا لقيمتها الحالية الصافية ، فالمشروع ذو القيمة الحالية الصافية الأكبر هو المفضل وذو الجدوى على غيره من المشاريع من ذوات القيمة الأقل، هذا إذا كان الخياريين أكثر من مشروع ، أما إذا كان هناك مشروع واحد فإن المشروع يكون ذا جدوى إذا كانت قيمته الحالية الصافية موجبة ، أما المشاريع التي قيمتها الحالية سالبة فهي مشاريع عديمة الجدوى.

$$\mathbf{VAN} = \sum_{n=1}^{n} \frac{Rt-Dt}{(1+k)^t} + \frac{\mathrm{Sn}}{(1+k)^n} - D0$$

حيث Dt : التدفقات النقدية الخارجة في السنة t

K: تكلفةالتمويل

$D0$:الاستثمار الإبتدائي

Sn: القيمة المتبقية لرأس المال في نهاية العمر الاقتصادي

[1]–عبد الستار الصياح ، سعود العامري، **الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية)** ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص208،209.

مثال : لدينا ثلاثة مشروعات الإستثمارية ، العمر الإقتصادي للواحد منها 05 سنوات ، تكلفة التمويل لكل مشروع 12% وقيم إستثماراتها وتدفقاتها النقدية السنوية تظهر كما في الجدول التالي (الوحدة :مليون دج)

	المشروع الأول	المشروع الثاني	المشروع الثالث
الاستثمار الإبتدائي	90	100	80
التدفقات النقدية السنوية الصافية			
السنة الأولى	25	70	40
السنة الثانية	35	55	40
السنة الثالثة	42	42	40
السنة الرابعة	55	35	40
السنة الخامسة	70	25	40

ولإيجاد صافي القيمة الحالية لكل مشروع :

$$VAN = \sum_{n=1}^{n} \frac{Rt-Dt}{(1+k)^t} - D0$$

- **المشروع01**:

$$= \frac{25}{(1.12)} + \frac{35}{(1.12)^2} + \frac{42}{(1.12)^3} + \frac{55}{(1.12)^4} + \frac{70}{(1.12)^5} - 90$$

$$= 154.79 - 90$$

$$\mathbf{VAN = 64.70}$$

- **المشروع02**:

$$= \frac{70}{(1.12)} + \frac{55}{(1.12)^2} + \frac{42}{(1.12)^3} + \frac{35}{(1.12)^4} + \frac{25}{(1.12)^5} - 100$$

$$=172.67-100$$

$$\mathbf{VAN = 72.67}$$

- **المشروع03**:

$$= \frac{40}{(1.12)} + \frac{40}{(1.12)^2} + \frac{40}{(1.12)^3} + \frac{40}{(1.12)^4} + \frac{40}{(1.12)^5} - 80$$

$$=144\ .19 - 80$$

$$\mathbf{VAN = 64.191}$$

المشروع الثاني هو أفضل مشروع لأن له أكبر نسبة منVAN[1]

المطلب الثاني : معيار الربحية و معيار معدل العائد المحاسبي

هناك العديد من المعايير المساعدة على تقييم المشاريع ونضيف لما تطرقنا سابقا المعياريين التاليين:

أولا: معيار الربحية

إذا كان معيار صافي القيمة الحالية يقيس الميزة المطلقة التي من الممكن الحصول عليها من المشروع الإستثماري فإن مؤشر الربحية يقيس الميزة النسبية أي الربحية المحققة عن كل دينار من رأس المال المستثمر ولمعرفة هذه الميزة يمكن تقسيم صافي القيمة الحالية على مبلغ الإنفاق الإستثماري الأولي، أي حاصل قسمة التدفقات النقدية السنوية بقيمتها الحالية على مبلغ الإستثمار أي:

$$IP = \frac{\sum_{t=0}^{n} CF_t (1+a)^{-t}}{I_0}$$

- **الصيغة الأولى:**
- **الصيغة الثانية : $IP = 1 + VAN / I_0$**

مثال : إذا كان لدينا المشروع الإستثماري التالي :

[1]– طلال كداوي، **تقييم القرارات الإستثمارية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2008، ص،132.

السنوات	التكلفة
0	100
01	30
02	40
03	50
04	20

مع العلم أن معدل الخصم 10% فإن :

$$IP = 1 / 100 \times (30\ (1.1)^{-1} 40(1.1)^{-2} + 50(1.1)^{-3} + 20(1.1)^{-4})$$

IP = 1.1156

فإن تنفيذ المشروع الإستثماري السابق يؤدي إلى حصول على 1.1156 دج من أجل كل دينار منفق وهذا يعني أن العملية مربحة فميزة كل دينار مستثمر هي 0.1156 دج[1] .

ثانيا: معيار معدل العائد المحاسبي

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس ربحية المشروع من منظور المحاسبي إذ أنها تعتمد البيانات المحاسبية في إستخراج مدى كون الإستثمار مجدي إقتصاديا أم لا وبعد ذلك يتم مقارنة البدائل في ضوء هذه النتائج والبيانات المحاسبية وتتصف هذه الطريقة بالبساطة لسهولة الحصول على البيانات المحاسبية ويستخرج معدل العائد المحاسبي بقسمة متوسط صافي الربح السنوي بعد الضرائب على متوسط الاستثمار والمقصود بمتوسط الربح المحاسبي المجموع الكلي للأرباح بعد الضرائب لسنوات العمر الإنتاجي للمشروع مقسوم على عدد سنوات العمر الإفتراضي للمشروع ، إما متوسط كلفة الأصل فيحسب بقسمة قيمة الأصل في بداية العمر الإنتاجي + قيمة الأصل في نهاية العمر الإنتاجي على 02.

[1]- زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود، **التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2010، ص183،185.

معدل العائد المحاسبي = متوسط صافي الربح / متوسط الإستثمار

متوسط صافي الربح = مجموع صافي الربح بعد الضريبة / عدد سنوات الإنتاج

متوسط الإستثمار = كلفة الإستثمار(أول المدة + آخر المدة)/2

إن أساس القرار عند إختيار هذه الطريقة يكون من خلال إختيار المشاريع التي تحقق معدل عائد محاسبي أكبر مقارنة بالمشاريع المقترحة الأخرى أو إذا حقق معدل أكبر من المعيار المستخدم من قبل إدارة المشروع[1].

المطلب الثالث : معيار معدل العائد الداخلي و العائد المتوسط

زيادة على المعايير التي تطرقنا لها في حالة التأكد التام سنتناول المعياريين التاليين:

أولا: معيار العائد الداخلي :

يعرف معدل العائد الداخلي بأنه سعر الفائدة الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لإستثمار معين مع تكلفة الإستثمار المبدئي ، وتظهر معادلة حساب معدل العائد الداخلي كالآتي[2] :

$$\sum_{n=1}^{n} \frac{Rt-Dt}{(1+r)^t}+\frac{Sn}{(1+r)^n}= D0$$

يعرف أيضا هو أقصى معدل تكافؤ به رؤوس الأموال التي خصصت لتمويل الإستثمار دون العملية.

[1]- دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة ، عمان ، الأردن، 2007،ص،303.

[2]- منير إبراهيم هندي ، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، الطبعة السادسة ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 2011،ص،350.

الشكل3.1: تحديد (TRI) بيانيا

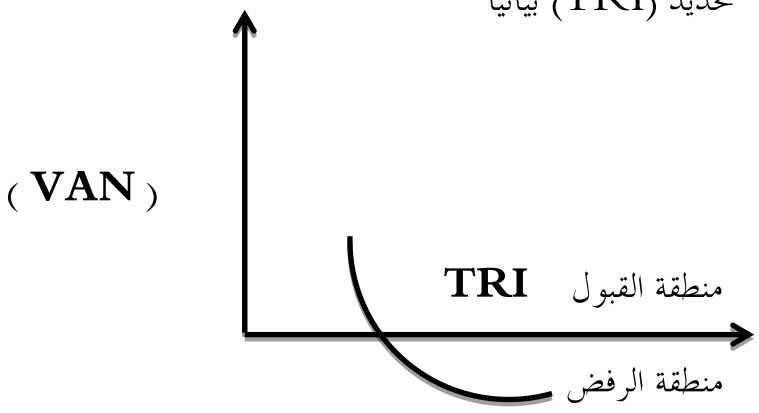

Source : Abdallah Boughaba: analyse et évaluation de projets, 2004,P47.

إذا كان (r) أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق ،يعتبر المشروع مربحا،وفي حالة وجود اقتراحات استثمارية متنافسة يفضل الاقتراح الذي يكون فيه معدل المردودية الداخلي أكبر. وللوصول إلى قيمة معدل المردودية الداخلي[1].

مثال: توجد مؤسسة الاستثمار في أحد المشروعين ، شرط أن يحظى بأعلى معدل داخلي للمردودية ،

التكلفة الابتدائية للاستثمار والتدفقات السنوية الصافية تظهر في الجدول التالي :

[1]-Abdellah Boughaba : Analyse et évaluation de projets, 2004, P 48

	المشروع الأول	المشروع الثاني
رأس المال المستثمر	45	50
التدفقات النقدية السنوية الصافية		
السنة الأولى	9.5	13.2
السنة الثانية	10.2	13.2
السنة الثالثة	12.5	13.2
السنة الرابعة	17.4	13.2
السنة الخامسة	18.7	13.2

ونتحصل على المعدل الداخلي للمردودية للمشروع الأول كمايلي :

$$\sum_{n=1}^{n} \frac{Rt-Dt}{(1+r)^t}+\frac{Sn}{(1+r)^n}= D0$$

$$\frac{9.5}{(1+r)}+\frac{10.2}{(1+r)^2}+\frac{12.5}{(1+r)^3}+\frac{17.4}{(1+r)^4}+\frac{18.7}{(1+r)^5}-44=0$$

باستخدام الحاسبات المالية نتحصل على :

المعدل الداخلي للمردودية في المشروع الأول= r 13.7% .

المعدل الداخلي للمردودية في المشروع الثاني r = 10.03%.[1]

أولا: معيار العائد المتوسط

وتبني هذه الطريقة على إعتبار ربحية المشروع بمثابة العامل الأهم عند إتخاذ قرار الإستثمار ، كما تبنى كذلك على ربط ربحية المشروع بكل حجم الأموال المستثمرة والمدة اللازمة للإستثمار ونشير هنا إلى أن العائد المطلوب على رأس المال المستثمر غالبا ما يتم تحديده على ضوء تكلفة رأس المال وفي الموضوع

[1]- مبارك لسلوس ، **التسير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004 ،ص ،128 .

الدراسة فإن معدل العائد على الإستثمار في أي من المشروعين لا يجب أن يقل 5% عن المعدل المستخدم كتكلفة للأموال المستثمرة ، إذا كان أكبر(**TMR**) من معدل الخصم السائد في السوق يقبل المشروع وفي حالة أصغر(**TMR**)من معدل الخصم لا يقبل المشروع .

العائد المتوسط = متوسط الإيرادات / قيمة الإستثمار× 100%

متوسط الإيرادات = مجموع الإيرادات التي حققها المشروع / مجموع السنوات[1].

مثال : قدم مدير إستثمار المعطيات التالية ، تكلفة المبدئية للمشروع 10000دج ، و العائد السنوي 2000دج وهذا خلال فترة 5 سنواتمع العلم أن معدل الخصم السائد في السوق 12 %

$TMR=\sum R/n / C0$

$TMR= 2000\times5/5 / 1000$

$TMR= 25\%$

ومنه

TMR< iيقبل المشروع.

[1]– محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية (الإستثمار والتمويل ، التحليل المالي ، الأسواق المالية الدولية)** ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،2008 ،ص.197.

المبحث الثالث: معايير تقييم المشروع في حالة المخاطرة وعدم التأكد

في بعض الأحيان لا تتوفر لدى المؤسسات الاستثمارية المعلومات المتعلقة بالبدائل المقترحة، ذلك ما يجعل الاستثمار في تلك البدائل تتميز بعدم التأكد و المخاطرة.

المطلب الأول: معامل الاختلاف في قياس الخطر

إن المنشأة عند اختيارها للهيكل التمويلي فهي تعمل على اختيارها أو على اختيار الهيكل التمويلي الذي يتميز بأقل درجة من المخاطرة ، ولذا يمكن لنا التمييز بين :

- المخاطر العامة وهي تلك المخاطر التي تكون مرتبطة بالاقتصاد الوطني ، ولا يمكن للمنشأة تجاوزها، كتغير أسعار الفائدة.
- المخاطر الخاصة و هي تلك المخاطر التي تكون المنشأة قادرة على مواجهتها كتنوع المخاطر المالية.
- مقاييس المخاطر الكلية وهي تلك المخاطر التي تتضمن المخاطر العامة والخاصة ويمكن لنا قياسها بمعامل الاختلاف وفق العلاقة التالية: (2)

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط الحسابي}}$$

يقاس معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري للاقتراح على القيمة المتوقعة، لذلك يتطلب الأمر لقياس معامل الاختلاف بإتباع الخطوات الآتية :

- حساب الوسط الحسابي للتدفق النقدي الداخل لكل اقتراح وفقا لمعادلة الآتية :

الوسط الحسابي = مج (حاصل ضرب القيمة × احتمال الحدوث المخاطر)

- الخطوة الثانية : حساب الانحراف المعياري () وفق المعادلة:

حيث التباين أي مجموع مربع الفرق بين كل قيمة والقيمة المتوقعة مضروبا في احتمال الحدوث المخاطر .

- حساب معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة .

$$CV = 6 / x \quad (1)$$

المطلب الثاني: معيار معدل خصم المخاطرة:

يقوم أسلوب معدل الخصم المعدل بالمخاطر على بديهة اقتصادية هي أن المستثمر يطلب معدلات عائد مرتفعة في مقابل قبوله لاستثمارات ترتفع فيها درجة المخاطر، وتأسيسا على ذلك يجب أن يتم خصم عوائد المشروعات التي تتميز بالتغير والتشتت الكبير في توزيعاتها الاحتمالية بمعدل خصم أعلى من المعدلات الخاصة بمشروعات ذات تغير أو تشتت منخفضة أو ذات مخاطرة أقل.

أما فيما يتعلق بالمشروعات التي تنعدم منها المخاطر-فسوف يتم خ صمها عند معدل حال من المخاطر وذلك لأنه معدل ملائم لحل مشكلة القيمة الزمنية للنقود وبالتالي فإن مشروع ذو مخاطر مرتبطة به يتعين أن يتم خصمه عند معدل يزيد ع معدل العائد خال من المخاطر وذلك بهدف الأخذ في الاعتبار كل مشكلة القيمة الزمنية للنقود بالإضافة علاوة مقابل المخاطر المرتبطة بالمشروع .

أما فيما يتعلق بالمشروعات ذات مخاطر متوسطة تتمشى مع الأعمال العادية للمنشأة فيتعين أن يتم خصمها عند معدل خصم عادي أو ما يعرف بتكلفة رأس المال حيث يعكس من ذلك المصطلح المخاطر العادية التي تواجهها المؤسسة .

أما المشروعات التي لديها مخاطر أكبر من المخاطر العادية فيتعين خصمها عند معدل يزيد عن تكلفة رأس المال وعلى النقيض من ذلك فإن المشروعات التي لديها مخاطر تقل عن المخاطر المرتبطة بالأعمال العادية للمؤسسة يتعين أن يتم إجراء خصم تدفقاتها النقدية عند معدل يتراوح ما بين المعدل الداخلي من المخاطر وتكلفة رأس المال. (2)

[1]- عبد الغفار الحنفي ، **أساسيات التحليل و دراسات الجدوى** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2004،ص،308،309.

[2]- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، رسمية ذكي قرياقص، **أساسيات الادارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 289.

المطلب الثالث: شجرة القرارات وتحليل الحساسية في ظل عدم التأكد:

أما بالنسبة للنوع الثاني من المعايير وهي المعايير التي يعتمد حدوثها على عدم اليقين وهي كالتالي:

أولا: شجرة القرارات:

عملية القرار هي عملية تتطلب لاستعمالها إما قرارا أو مجموعة متتالية من القرارات وكل قرار مسموح به مكسب أو خسارة تتحدد بالاشتراك مع الظروف الخارجية المحيطة بالعملية.

أما شجرة القرار فهي شجرة موجهة تمثل عملية القرار، بحيث أنها تساعد في تحديد القرارات المثلى الخاصة بالعمليات المعقدة. [1]

ووفقا لشجرة القرار نجد الحالات التالية:

- **معيار أقصى الأقصى:** ويدعى بمعيار التفاؤل التام، وهو يعمل على اختيار أقصى قيمة حالية لكل بديل، ثم اختيار أقصى قيمة حالية بين تلك القيم.
- **معيار أقصى الأدنى:** وهو يعمل على اختيار أدنى قيمة حالية لكل بديل ثم اختيار أقصى قيمة حالية بينهما.
- **معيار أدنى الأدنى:** أو معيار التشاؤم التام، ويعمل على اختيار أدنى قيمة حالية لكل بديل،ثم اختيار أدنى أو أصغر قيمة بينها.

وفي شجرة القرار نجد أشجار القرار ذات مرحلة واحدة، و شجرة القرار متعددة المراحل.

وعلى سبيل المثال، لدينا الجدول التالي:

[1]- ريتشارد برونسون ، ترجمة حسن حسيني الغباري، **نظريات ووسائل في بحوث العمليات** الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2003، ص 258.

الإستراتيجية	التكلفة	الطلب		
		عالي	متوسط	منخفض
- بناء فرع كبير	15000	70000	60000	30000
- بناء فرع صغير	10000	450000	40000	25000
- احتمالات الطلب	-	0.5	0.3	0.2

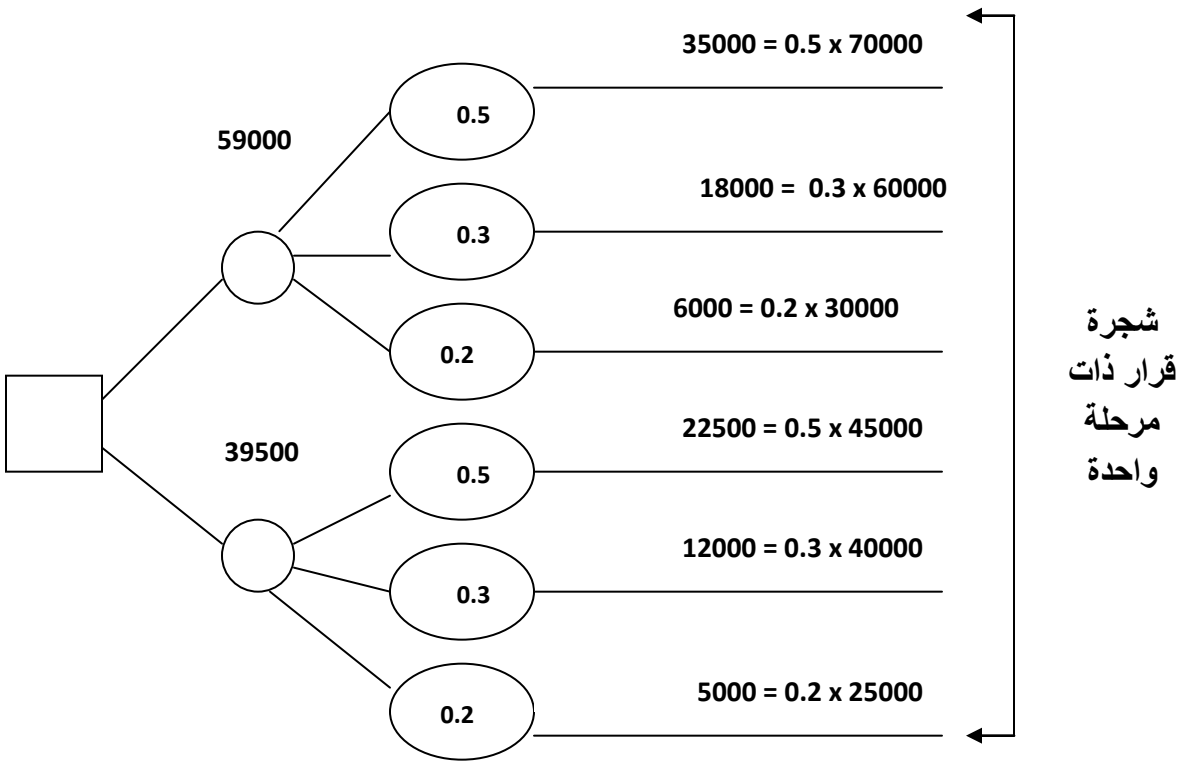

ومنه البديل الأفضل بناء فرع كبير.

ثانيا: تحليل الحساسية

هذا التحليل يقوم على أساس تغيير قيم عناصر معينة محددة للتدفقات النقدية ومتابعة أثر هذا التغير على صافي القيمة الحالية للمشروع، على أن يتم تغير عنصر واحد وتثبيت باقي العناصر الأخرى إذن فهذا التحليل يبدأ من حالة أساسية هي الحالة التي تمثل القيم المتوقعة ثم تأخذ أحد المتغيرات مثل حجم المبيعات، ونقوم بزيادته بنسبة معينة (x%) واحتساب (VAN)وتخفيضه بنفس النسبة (x%) ونقوم بعدها بحساب(VAN)

الشكل3.2 : تحليل الحساسية.

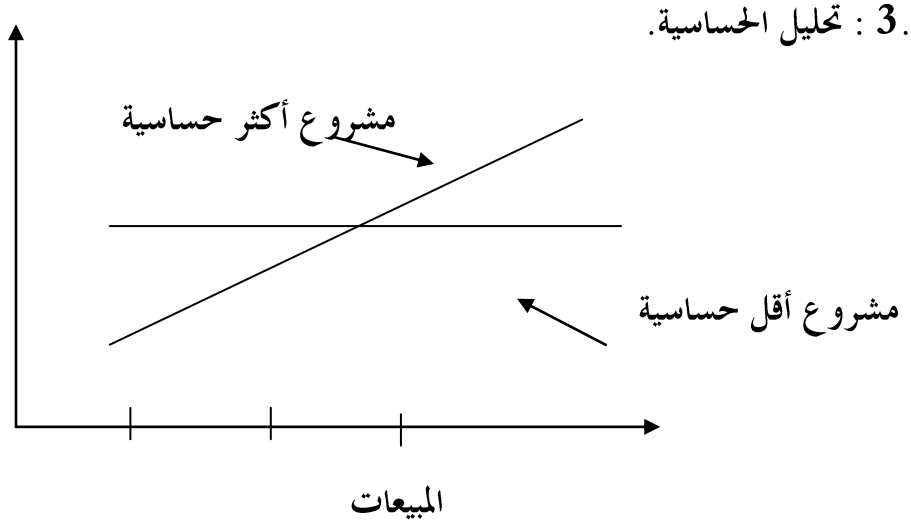

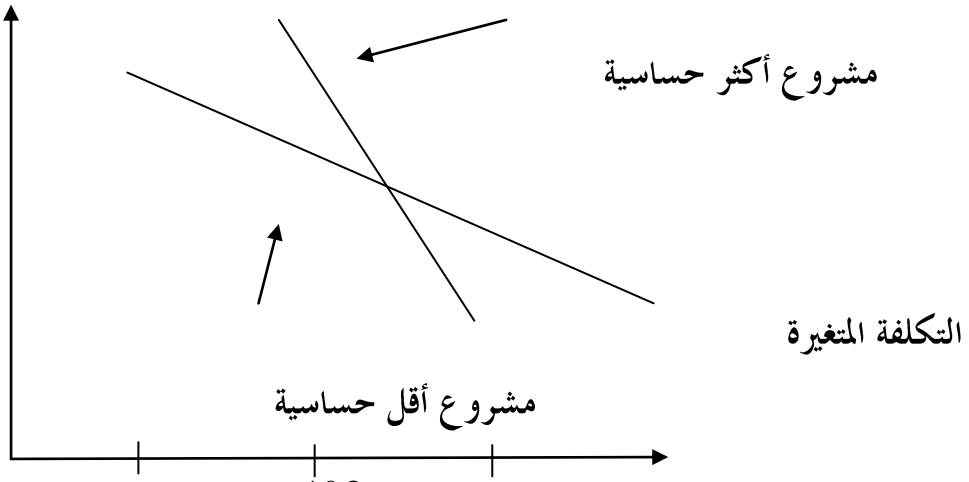

المصدر: عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 402.

بمعنى آخر فإن تحليل الحساسية هو عبارة عن ما يعرف بتحليل "ماذا لو" والأسئلة كلها تدور حول ماذا يمكن أن يحصل ل لو تغير أحد العوامل المحددة لها بالزيادة أو النقصان (ماذا لو زاد عدد الوحدات المباعة، ماذا لو نقص عن ذلك، ماذا لو زاد سعر البيع عن السعر المحدد له، ماذا لو زادت التكلفة المتغيرة، ويستفاد من هذا التحليل معرفة درجة حساسية للتغير في أي هذه العوامل فكلما زاد خط الممثل للعلاقة بين المتغير وبين (VAN) كلما كان ذلك مؤشرا على درجة حساسية أكبر(VAN) لذلك التغير ومن هنا فإذا كان الحديث عن المقارنة بين مشروعين بديلين فإن المشروع (VAN) الأكثر حساسية للمتغير معين يعتبر أكثر خطورة من الآخر لأن خطأ صغير في تقدير ذلك المتغير قد يسبب خطأ كبير في (VAN) المشروع ، الأمر الذي يترتب عليه قرارات ونتائج خطأ .

ومن هنا نقول أن هذه الطريقة تمكن من أخذ فكرة جيدة عن مخاطر المشروع، في العادة فإن هذا التحليل يسهل إجراءه على البرمجيات التي تعتمد على " excel" و " lotus 123" ، ومن محددات تحليل الحساسية ، حيث يلاحظ أن هذا التحليل يأخذ متغيرا واحدا في الوقت الواحد وبالتالي يصعب معرفة أثر مجموعة المتغيرات في نفس الوقت [1].

[1]– عدنان نايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية و التطبيق** ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن ،ص 401،403.

خلاصة الفصل:

إن الغرض الأساسي من دراسة الجدوى المالية للفرص الاستثمارية هو الوقوف على الآثار المالية المترتبة من خلال التقدير الدقيق لحجم الأموال اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروع، وكذا تحديد المصادر المختلفة للتمويل مع التكاليف المترتبة عنها، وفي الأخير إجراء مفاضلة بين الهياكل التمويلية المقترحة واختيار أنسبها.

وبانتهاء إعداد الدراسة المالية يكون أمام المستثمر أي صاحب المشروع مجموعة من المعلومات والبيانات اللازمة لأجل تبويبها وتحليلها، وذلك بغية الحكم على مدى ربحية المشروع الاستثماري على الوجه التالي:

- سيولة المشروع ومدى ملائمة هيكل النقدية الداخلية مع تدفقاته الخارجية.
- مدى ملائمة هيكل رأس المال.

بعد التعرف على الاطار العام للجدوى الاقتصادية وجميع مراحلها سيتم اسقاط الجانب النظري على مشروع استثماري خاص والمتمثل في منتجع سياحي على مستوى ولاية تيارت وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الرابع.

تمهيد:

بعد استعرضنا فيما سبق لمختلف مراحل القيام بالدراسة الجدوى المشاريع استثمارية والمتمثلة في الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية، والدراسة المالية، وتطرقنا إلى مختلف الطرق والأساليب المستخدمة لتقييم جدوى المشاريع، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذا الجانب النظري على المشروع الذي نحن في صدد القيام بدراسته و المتمثل في منتجع سياحي على مستوى ولاية تيارت وبالتالي سنتعرض في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- مبررات وأهداف المشروع.
- دراسة الجدوى البيئية والتسويقية.
- دراسة الجدوى الفنية والمالية.

المبحث الأول: مبرررات وأهداف المشروع ودراسة الجدوى البيئية:

يعتبر مجال السياحة من المجلات الحساسة جدا والتي ترتبط إرتباطا وثيق بالحالة الأمنية للبلد التي تستقطب السياح، ونظرا لأن السائح يأتي من بلاده لكي يستمتع بإجازته السنوية على الوجه الأمثل فيجب على من يفكر في إقامة مشروع فندق سياحي أن يضع في إعتباره أن هذا السائح بالنسبة له هو المحرك الأساسي لكل شيء.

إن صناعة السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية وأسرعها نموا على مستوى العالم، فهي تمثل ما يوازي ثلث حجم تجارة الخدمات العالمية التي تعد من أعمدة الاقتصاد الحديث في الألفية الجديدة ونحن هنا نتكلم عن دراسة جدوى مشروع سياحي بحيث دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ما هي إلا دراسة أولية تلقى الضوء على النواحي البيئية والتسويقية والفنية وأخيرا الناحية المالية للفرصة الإستثمارية للإطلاع وتعريف المستثمرين المهتمين على فرص نجاح المشاريع المقترحة للإستثمار.

أولا: مبررات وأهداف المشروع :

تمثل السياحة مصدرا أساسيا ورئيسيا ولقد تطورت في الآونة الأخيرة والهدف الرئيسي من المشروع هو تنشيط السياحة في الجزائر عامة و في ولاية تيارت بالخصوص هناك الكثير من المناطق في ولاية تيارت التي تتمتع بمناظر طبيعية وسيرة تاريخية متميزة ولذلك فإن جهود مشروعنا الخاص والذي يتمثل في إقامة فندق في منطقة غابية بحيث يتسنى للسياح والمقيمين فيه أن يتمتعوا بالطبيعة والإبتعاد عن ضجة المدينة والإسترخاء .سيوفر الفندق أمكنة مريحة للضيوف المحليين والقادمين من مختلف مناطق العالم، بالإضافة إلى أنه بحد ذاته محطة جذب في المنطقة وتقديم خدمة أكثر خصوصية من الخدمة التقليدية المقدمة في الفنادق العادية.

كما يمكن أن يقدم المشروع خدمات سياحية أخرى للضيوف حسب إهتماماتهم ويتوقع أن يكون أفراد المشروع على معرفة بالمواقع الموجودة في المنطقة وكذلك أن يكون له صلات وروابط مع المسؤولين في تلك المواقع المحلية من أجل ضمان الإهتمام الشخصي بضيوفهم والحصول على رسوم الإحالة أو العلاقات المتعاقبة مع المواقع المحلية والمرافق السياحية .

وثمة مصادر إضافية للدخل تعمل على جذب عدد أكبر من السياح وهي تشمل نشاطات بيع المنتجات والمشغولات الفنية ووجود محل متصل أو مكان ينظم أنشطة خاصة مثل ركوب الخيل، أو

وجبات العشاء البدوية...إلخ، ومن الممكن أن تنفذ هذه الأنشطة في مرحلة لاحقة عندما ما يتم تطوير المشروع الأساسية بشكل جيد من أجل زيادة الدخل وعدم إحداث ضغط متزايد على كاهل المستثمر.

ثانيا: دراسة الجدوى البيئية:

إن دراسة الجدوى البيئية تعتبر مدخل لدراسة الجدوى لمشروع ما وهي مهمة كباقي الدراسات وأهم ما يجب القيام به معرفة مدى تأثر المشروع بالبيئة المحيطة به وما هو أثره على البيئة، وفي هذه المرحلة من الدراسة وكخطوة أولى يجب تحليل البيئة وعناصرها من بيئة خاصة وبيئة عامة.

1. **البيئة الخاصة:** تتمثل في العوامل التي تقع على حدود المشروع وتؤثر عليه مباشرة وهي كالآتي:

- **المنافسة:** إن المنافسة تعبر عن المشروعات المنافسة والتي تنشط في نفس النشاط وتقدم نفس الخدمة للزبائن وبما أن المشروع عبارة عن فندق ولكنه خاص من ناحية أنه يقع في منطقة غابية ولذلك نجد أن المنافسة المباشرة تمثل نسبة 0 % أي لا يوجد ولا فندق في ولاية تيارت لديه هذه الخصوصية أما بالنسبة للمنافسة غير مباشرة فقد وبعد قيامنا بالبحث أحصينا أنه هناك 15 فندق ينشط داخل حدود مدينة تيارت ويعتبرون منافسين غير مباشرين.
- **الموردون:** بالنسبة للموردين يجب علينا تحديد كل من:

- الخامات والمستلزمات (المواد الأولية)، للمشروع فهي كالتالي: مواد غذائية، لحوم وأسماك، مشروبات، خبز، ألبان وأجبان، خضروات وفواكه، حلويات، مواد للتنظيف...

وهي متوفرة محليا أي يمكن توافرها بالأسواق المحلية.

- آلات ومعدات، تجهيزات المطبخ والمقهى، تجهيزات غرفة التنظيف، تجهيزات غرفة الصيانة، أجهزة الحاسوب...

يجب أن تكون ذات نوعية جيدة ويتم اقتنائها عن طريق الشراء بحيث لا يمكن استئجارها.

2. **البيئة الخارجية:** وتتمثل هذه الأخيرة في العوامل التي تقع خارج حدود المشروع وهي عديدة وكثيرة منها:

- **العناصر الاقتصادية:** بحيث هناك نظام مختلط أما بالنسبة لرأس المال فسيتوفر لدينا من خلال الاقتراض من البنوك (مع وجود فوائد على القرض).

لقد كانت القروض الموجهة للقطاع السياحي عبارة عن ديون قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل بحيث لا تتجاوز خمس سنوات ولكن في الفترة الأخيرة تم استحداث أداة جديدة هي بنك الاستثمار وجاء ذلك في اطار مخطط التمويل 2010 إذ أصبحت القروض الموجهة لتمويل المشاريع السياحية والفندقية تمنح قروض طويلة الأجل تصل إلى 20 سنة.

أما بخصوص المشروع فسيدخل صاحب المشروع بأرض المشروع وسيغطي البنك الوطني الجزائري ما يقدر بنسبة 60 % وسيتكفل صاحب المشروع بباقي الأصل أي مايقدر ب 40 % كتمويل ذاتي بمعدل فائدة يبلغ 5,5 % ولكن ستتحمل المؤسسة نسبة 3,5 % فقط وذلك مقابل 2% التي ستتحملها مديرية السياحة وذلك من أجل تشجيع المشاريع السياحية.

- **العناصر السياسية**: إن دولة الجزائر تسعى إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهي بذلك تمنح تحفيزات بالنسبة للمشاريع الخاصة وكذلك ونظرا للاستقرار الأمني الذي يؤثر بنسبة كبيرة على السياحة فإننا بذلك نرمي إلى تنشيط القطاع السياحي وتطويره.
- **العناصر الاجتماعية**: إن المشروع لا يخالف القيم والعادات السائدة في المجتمع، بحيث البيئة الاجتماعية لديها درجة تقبل كبيرة للمشروع.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية:

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية والفنية من أهم مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية وهذا ما سنبينه من خلال الدراسات التالية:

أولا: دراسة الجدوى التسويقية (دراسة السوق)

إن دراسة الجدوى التسويقية ماهي إلا عبارة عن مجموعة من الخطوات الآتية:

1. جمع البيانات المطلوبة:

- **مصادر ثانوية:** تم جمع وتسجيل وتبويب سجلات المشروع من خلال عدة مشاريع (فنادق) التي تطرقنا إلى أهم بياناتها من خلال زيارتها والاستطلاع على التقارير المختلفة لها.

وأيضا تم الاستطلاع والتوجه إلى أهم الادارات المساهمة في فعالية المشروع ومدى مصداقيته وتتمثل هذه الادارات في: مصلحة الضرائب، البنك الوطني الجزائري، مديرية الصناعة وترقية الاستثمار، التأمينات، الضمان الاجتماعي، الغرفة التجارية، وكالة دعم الشباب والتشغيل، مديري تهيئة الأراضي.

- **مصادر أولية:** في هذه المرحلة تم جمع المعلومات من خلال المقابلة والاستبيان والملاحظة وذلك ميدانيا لمعرفة المستهلكين المحليين والمتوقعين بالاضافة إلى التوجه إلى وكالات الاعلان وذلك لترويج المشروع المراد دراسته.

2. دراسة العرض والطلب:

- **العرض:** يتمثل العرض في مدى جاهزية المشروع لتقديم تلك الخدمة وذلك يكون بالمقابل في رغبة المستهلك في التوجه لتلك الخدمة.
- **الطلب:** يكون ذلك من خلال مدى إقبال الزبائن على المشروع أو الخدمة المقدمة عن طريق تحديد سعر الخدمة.

يصعب تحديد الطلب السابق والمتوقع على هذا النوع من الخدمات بصورة دقيقة نظرا لحداثتها من جهة ولعدم توفر احصائيات دقيقة عليها ولأغراض هذه الدراسة نفترض أن المشروع سيبدأ تشغيله بطاقة استيعابية ويمكننا التعبير عنها بحصة المشروع من السوق أو الايرادات المتوقعة ويمكن أن نحسبها كالآتي:

الجدول 4-1 : الطاقة الاستعابية للمشروع بالنسبة للفندق

	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
جناح	01	01	01	02	02	03	03
غرفة مزدوجة	08	10	10	15	15	20	20
غرفة فردية	04	06	08	08	10	12	12

الطاقة الاستيعابية للفندق:

الأسبوع: غرفة مزدوجة: 98(5000)= 490000 دج.

غرفة فردية: 60(3500)= 210000دج.

جناح: 13(12000) = 156000 دج.

الحصة السوقية أسبوعيا: 490000+210000+156000= 856000دج.

السنة: غرفة مزدوجة: 98(52) =5096 (5000) = 25480000 دج.

غرفة فردية: 60(52) =3120 (3500) =10920000 دج.

جناح: 13(52) = 676(12000) = 8112000 دج.

الحصة السوقية سنويا: 25480000+10920000+8112000= 44512000 دج.

الايرادات المتوقعة للسنة الواحدة الخاصة بالفندق: **44512000 دج**.

الطاقة الاستيعابية للمطعم:

سعر الوجبة الواحدة تقريبا: 1500 دج.

عدد زبائن المطعم أسبوعيا: 200.

1500(200)= 300000(52) = 15600000دج.

ايرادات السنة المتوقعة للمطعم: **15600000 دج**.

الطاقة الاستيعابية للمقهى:

سعر القهوة: 400 دج.

عدد زبائن المقهى أسبوعيا:250 .

400(250) = 100000(52) =5200000 دج.

ايرادات السنة الخاصة بالمقهى: **5200000 دج.**

الطاقة الاستيعابية الخاصة بالنادي:

الأسبوع: 10000دج.

10000(52) = 520000 دج. (سنويا)

ايرادات السنة المتوقعة للنادي: **520000 دج.**

الطاقة الاستيعابية الخاصة بقاعة الحفلات:

عدد الزبائن: 100 سنويا.

السعر: 500000 دج.

500000(100) =5000000 دج.

ايرادات السنة الخاصة بقاعة الحفلات: **5000000 دج.**

الطاقة الاستيعابية الخاصة بقاعة الرياضة:

عدد الزبائن شهريا: 100.

مبلغ الاشتراك: 2000 دج.

100(2000) = 200000 دج.

200000(12) = 2400000 دج.

ايرادات السنة المتوقعة الخاصة بقاعة الرياضة: **2400000 دج.**

الطاقة الاستيعابية الخاصة بالمسبح:

عدد الزبائن أسبوعيا: 500.

السعر: 300 دج.

500(300) =150000 دج.

150000(52) =7800000 دج. (سنويا)

ايرادات السنة المتوقعة للمسبح: **7800000دج**.

ملاحظة: سنوفر المسبح للنزلاء مجانا.

الطاقة الاستيعابية الخاصة بمركز التجميل (حمام الساونا):

في الأسبوع: 50 زبون.

السعر: 5000دج.

5000(50) =250000 دج.

سنويا: 250000(52) =13000000 دج.

ايرادات السنة المتوقعة لمركز التجميل: **13000000 دج**.

الطاقة الاستيعابية الخاصة بملاعب الرياضة:

تقدر الحصة السوقية سنويا: 20000000 دج.

ايرادات السنة المتوقعة لملاعب الرياضة: **20000000دج**.

الطاقة الاستيعابية الخاصة بقاعة المؤتمرات:

ايرادات السنة المتوقعة لقاعة المؤتمرات: **3000000 دج**.

ايرادات السنة الاجمالية:

+2400000+50000000+520000+5200000+1560000+44512000

7800000+13000000+20000000+3000000 = **147992000 دج**.

نفترض أن المشروع سترتفع نسبة طاقته الاستيعابية ب 10 % سنويا.

الجدول 4-2: يبين ايرادات المشروع للسنوات الخمسة القادمة

السنوات	الايرادات / دينار جزائري	نسبة الطاقة الاستيعابية.
السنة الأولى	**147992000**	**%50**
السنة الثانية	**162791200**	**% 55**
السنة الثالثة	**179070320**	**%60,5**
السنة الرابعة	**196977352**	**%66,55**
السنة الخامسة	**216675087.2**	**%73,205**

المصدر: إعداد الباحثتين.

147992000(1,1) = 162791200 دج.

162791200(50%)/ 147992000 = 55% .

الجدول 4-3: دراسة السوق

Produit المنتوج		Fournir un hébergement et un restaurant de service
Zone d'activité منطقة النشاط		**Wilaya Tiaret**
Groupe cible المجموعة المستهدفة		Entreprise, administration, université, les clients individuels…
Marché disponible		60%
Concurrence المنافسة	**Directe** مباشرة	**00**
	Indirecte غير مباشرة	15 hotels
Marché potential السوق المحتملة		40%
Capacité de production / prestations القدرة الإنتاجية/الخدمات		147992000 DA
Part de marché estimée pour la première année حصة السوق المتوقعة للسنة الأولى		50%

المصدر: من إعداد الباحثتين (إعتمادا على نموذج غرفة التجارة لولاية تيارت CEFE)

ثانيا: الدراسة الفنية :

- **وصف المشروع** : يتمثل المشروع في إقامة منتجع (فندق) يتألف من 4 جناح و16 غرفة فردية و30 غرفة مزدوجة بأسعار مناسبة مع وجود مطعم إضافة إلى مقهى بعيد عن الفندق متواجد في ساحة خضراء كذلك فضاء للأطفال ومسبحان الأول مغطى، قاعة الرياضة، قاعة الحفلات، قاعة مؤتمرات، ملاعب للرياضة الأول خاص بكرة القدم والثاني للتنس، مركز للتجميل أو ما يسمى بحمام الساونا، وسيقدم العديد من الخدمات للنزلاء والزبائن.
- **الموقع والبناء:** يقع المشروع على حدود مدينة تيارت بحيث يشغل مساحة غابية تقدر تقريبا 5000متر مربع ويجب إختيار المكان المناسب لإقامة هذا المشروع على أن يكون مرتبطا بطرق رئيسية يسهل الوصول إليه وقريب من المواقع الأكثر إستهدافا من قبل النزلاء.
- **هندسة المبنى**: يمكن ذلك من خلال المجسم الذي سوف يتم فيه تجسيد الشكل النهائي للمشروع بالتقريب.
- **الموظفين** :إن المشروع يشغل بما يقارب 82 عاملا بمختلف درجاتهم العلمية وقدراتهم بدءا من المدير وصولا إلى أعوان الأمن وذلك فإن من ميزات المشروع أنه يقدم فرص عمل بصفة دائمة برواتب مختلفة بحيث تتراوح ما بين 20000دج حتى 100000دج. يراعى عند تعيين الموظفين أن يتمتعوا بخبرات محددة ومتنوعة في مجال الفنادق وتتناسب وطبيعة المشروع .

المبحث الثالث: الدراسة المالية:

تعتمد دراسات الجدوى المالية على نتائج دراسة الجدوى التسويقية والفنية، فهي تستند على المعلومات والبيانات التي توصلت إليها هذه الدراسات، وقصد إبراز أهمية هذه الدراسة وتوضيح مختلف تأثيراتها على المشروع والقرار الاستثماري سيتم التطرق إلى:

أولا: جدول التمويل وجدول التكاليف:

سيتم تمويل المشروع عن طريق قرض بنكي وهذا ما سيوضحه جدول التمويل بينماتعرف تكاليف المشروع بأنها كل التكاليف والمصروفات التي تنفق في الفترة من لحظة ظهور فكرة المشروع وحتى انتهاء تجارب التشغيل.

1. جدول التمويل:

الجدول 4-4:جدول تمويل المشروع

	النسبة %	المبلغ
أموال خاصة	%40	184481600
قرض بنكي	% 60	276722400
المجموع	%100	461204000

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن صاحب المشروع سيساهم في تمويل المشروع ب 40 % من أموالها الخاصة، والباقي أي 60% عبارة عن قرض بنكي مدته 20 سنة وبمعدل فائدة 3,5 % .

بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار أن معدل الفائدة يبلغ في الأصل 5,5 % ولكن ستتحمل المؤسسة 3,5% و2 % ستتحملها مديرية السياحة وذلك تشجيعا للمشاريع السياحية والفندقية.

2. جدول التكاليف:

جدول 4-5: جدول تكاليف المشروع

البيان	سعر الوحدة الواحدة(دج)	العدد	المجموع
الأرض			**60000000**
المبنى			**300000000**
تجهيزات الغرف			**16369000**
سرير فردي (خشب)	60000	16	960000
سرير مزدوج (خشب)	120000	30	3600000
ماطلا (فراش) فردي	7000	16	112000
ماطلا (فراش) مزدوج	15000	30	450000
خزانة	15000	46	690000
شاشات التلفاز	40000	46	1840000
الثلاجة	12000	46	552000
مكيفات	25000	46	1150000
فراش (أغطية)	8500	46	391000
ستائر	3000	46	138000
طاولات وكراسي	16000	46	736000
المصابيح	4000	46	184000
تجهيزات الحمام	120000	46	5520000
الهواتف	1000	46	46000
تجهيزات الجناح			**3504000**
سرير مزدوج (خشب)	120000	08	960000

ماطلا مزدوجة	15000	08	120000
خزانة	18000	08	144000
تلفاز	45000	08	360000
ثلاجة	15000	08	120000
مكيف	25000	08	200000
أغطية (فراش)	10000	08	800000
ستائر	4000	08	32000
مصابيح	5000	08	40000
الهواتف	1000	08	8000
تجهيزات الحمام	130000	04	520000
الأريكة	50000	04	200000
المطعم			**3320000**
تجهيزات المطبخ	2000000	01	2000000
طاولات (6كراسي)	28000	10	280000
طاولات (4 كراسي)	22000	30	660000
طاولات (2 كراسي)	14000	20	280000
أواني التقديم	ـــــ	ـــ	100000
المقهى			**700000**
تجهيزات المقهى	ـــــ	ـــــ	300000
أواني التقديم	ـــــ	ـــــ	100000
طاولات وكراسي	10000	30	300000
فضاء للأطفال			**100000**
ألعاب	ـــــ	ـــــ	100000
الاستقبال			**85000**

أجهزة حاسوب	40000	02	80000
كراسي	2500	02	5000
قاعة الجلوس			**500000**
قاعة الحفلات			**5000000**
قاعة مؤتمرات			**3000000**
قاعة رياضة			**3000000**
مركز تجميل			**2000000**
ملاعب رياضة			**3000000**
مكاتب المدير والمحاسب	150000	02	**300000**
الهواتف	1000	16	**16000**
غرفة التنظيف			**1000000**
تجهيزات	ـــــ	ـــــ	1000000
تجهيزات المسبحان			**400000**
رواتب العمال			**28440000**
المدير	ـــــ	ـــــ	100000
المحاسب	ـــــ	ـــــ	50000
أعوان الأمن	20000	20	400000
عاملات النظافة	20000	10	200000
عمال الاستقبال	30000	10	300000
ممرضة	30000	02	60000
شيف (طباخ)	40000	04	160000
قهواجي	20000	02	40000
نادل (srv)	20000	10	80000
السائق	25000	02	50000

بستاني	20000	04	80000
مساعدين الطباخ	20000	08	160000
عامل النادي	20000	02	40000
مدرب رياضة	30000	06	180000
عمال مركز التجميل	35000	10	350000
الحافلة			**4000000**
التأمينات			**5180000**
تأمين العمال	5000	82	4920000
تأمينات أخرى	____	____	260000
الضرائب	____	____	**معفى**
الاعلان والترويج			**200000**
الفاتورات			**1440000**
فاتورة الكهرباء والغاز	____	____	200000
فاتورة الماء	____	____	60000
فاتورة الهاتف والانترنيت	____	____	100000
المواد الأولية			**19650000**
احتياجات المطعم	____	____	800000
احتياجات المقهى	____	____	300000
لوازم النادي	____	____	100000
مواد التنظيف	____	____	50000
احتياجات قاعة الحفلات			30000000
احتياجات حمام الساونا			3000000
احتياجات المسبح			1000000
المجموع			**461204000**

ثانيا: جدول التدفقات النقدية ومعايير تقييم المشروع :

اعتمادا على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يتم تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام معايير وطرق خاصة، وذلك في ظل التأكد.

1. جدول التدفقات النقدية:

جدول 4-6: صافي التدفقات النقدية لخمس سنوات مستقبلية للمشروع :

	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
Rt	147992000	162791200	179070320	196977352	216675087.2
Ct	54910000	57655500	60538275	63565188.75	66743448.19
EBE	93082000	105135700	118532045	133412163.3	149931639
Int	-	-	-	-	-
Amort	14383400	14383400	14383400	14383400	14383400
RE	78698600	90752300	104148645	119028763.3	135548239
IBS	-	-	-	-	-
RN	7869800	90752300	104148645	119028763.3	135548239
Amort	14383400	14383400	14383400	14383400	14383400
CFNt	93082000	105135700	118532045	133412163.3	149931639

Rt: المبيعات.(Marchandises vendus)

Ct: تكاليف التشغيل دون الإهلاكات والمصاريف المالية (Charges d'Exploitation)

Int : الفوائد على القروض.(Intérêts)

Amort : الإهلاكات.(Amortissement)

CFNt :التدفقات النقدية الصافية.(Cash-flow Net)

Divt :أرباح السهم.(Dividendes)

T :معدل الضريبة على الأرباح.(Impôt)

EBE :فائض خام للاستغلال (Excédent Brut d'Exploitation).

RE ou RAI :نتيجة الاستغلال أونتيجة قبل الضريبة (Résultat d'Exploitation ou Avant Impôt).

RN :النتيجة الصافية.(Résultat Net)

IBS :الضريبة على أرباح المؤسسات.(Impôt sur Bénéfices des Sociétés)

ويتم حساب مختلف العناصر بالعلاقات التالية:

$$EBE = Rt - CEt$$

$$RE = EBE - Int - Amort$$

$RN = RE - IBS$ حيث $IBS = RE \times T$:

$Divt = Ke \times RN$ حيث:Ke معدل توزيع الأرباح

$$CFNt = (Rt - CEt - Int - Amortt)(1-T) + Amort - Divt$$

ملاحظة : لقد قمنا بإستعمال طريقة الاهتلاك الخطي والتي تنص عليهاالمادة 174 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة على أن هذه الطريقة تطبق على جميع الأصول الثابتة القابلة للإنخفاض بحيث يوزع تدني قيمة هذه الأخيرة بالتساوي على عدد سنوات عمرها الإنتاجي وذلك حسب قسط السنوي ثابت والذي يساوي (**القيمة الأصلية / عدد السنوات**)

إهتلاك المبنى (مدته 50 سنة) = 6000000 دج.

إهتلاك التجهيزات (مدته 5 سنوات) = 7983400 دج ← **مج الإهتلاك = 14383400دج**

إهتلاك الحافلة (مدته 10 سنوات) = 400000 دج

ما يمكن ملاحظته من جدول التدفقات النقدية للمشروع الخاص (فندق) هو تزايد CFNt وهذا راجع إلى توقع تزايد الايرادات كما نلاحظ أن الإعفاء الضريبي والإعفاء من فوائد القروض خمس سنوات الأولى أثر إيجابيا على هذا التدفق النقدي.

2. معايير تقييم المشروع:

توجد عدة معايير للتقييم تستعمل لاتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع وللمفاضلة بين المشاريع نذكر منها:

- **طرق التقييم في ظل التأكد**

سنحاول تطبيق المعايير التي سبق وأن تطرقنا إليها في الجانب النظري:

- **معيار فترة الاسترداد DR**:

$$n = \frac{I_0}{\sum_{n=1}^{5} C_n/5}$$

بعد استعمال العلاقة حصلنا على النتائج التالية:

n= 461204000/120018709.5

n=3.84

وبالتالي يغطي المشروع (استثمارات) من خلال 3سنوات و9أشهر بالتقريب يمكن أن نستنتج أن التدفقات النقدية تسمح بتغطية تكلفة المشروع في هذه المدة وهذا مناسب للفندق.

- **المعدل المتوسط للعائد TMR**:

نستعمل لحساب هذا المعدل العلاقة التالية:

$$TMR = \frac{\frac{1}{n}\sum_{n=0}^{N} C_n}{I_0} \times 100$$

TMR = 120018709.5/461204000×100

TMR=26.02%

- **معيار صافي القيمة الحالية VAN**:

لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية سنستعمل العلاقة التالية:

$$VAN = \sum_{t=0}^{m} I_t(1+a)^{-t} + \sum_{t=m+1}^{n} CF_t(1+a)^{-t}$$

VAN=(461204000 $\times (1.035)^{-1}$+ 461204000$\times (1.035)^{-2}$+461204000 $\times (1.035)^{-3}$+461204000$\times (1.035)^{-4}$ +461204000$\times (1.035)^{-5}$) + (93082000$\times (1.035)^{-1}$+105135700$\times (1.035)^{-2}$+118532045$\times (1.035)^{-3}$+133412163.3$\times (1.035)^{-4}$+149931639$\times (1.035)^{-5}$) =

2082360216+537488123.6 = 2619848340

VAN = 2619848340 DA

VAN> 0 هذا يعني أن المشروع يحقق قيمة مضافة موجبة ويكون المشروع مقبولا طبقا لهذا المعيار .

- **معيار مؤشر الربحية IP**

$$IP = \frac{\sum_{t=0}^{n} CF_t(1+a)^{-t}}{I_0}$$

باستعمال العلاقة التالية:

نجد مؤشر الربحية التالية:

IP= VAN / I0

IP 2619848340 / 461204000

IP = 5.68 %

نلاحظ من خلال هذا أن **IP>1**وبالتالي المشروع قابل لتحقيق هذا المعيار ويمكن تفسير هذه القيم والقول أن استثمار **1دج** يعطي **5.68دج** مقابل كل دينار مستثمر.

ثالثا: الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج:

إن من أهم المعايير المالية والمحاسبية التي تستعمل لتقييم المشاريع وإتخاذ القرار نجد :

1. الميزانية التقديرية:

جدول 4-7 الميزانية التقديرية للسنة الأولى للمشروع

الأصول	المبالغ(دج)	الخصوم	المبالغ (دج)
أصول غ جارية:		**أموال خاصة:**	
211 أراضي	59000000	101 رأس المال	167105600
212 تهيئة الأراضي	1000000	1063 احتياطات	6000000
213 مباني	300000000		
215 معدات وأدوات صناعية	39932000	**ديون طويلة الأجل:**	
218 تثبيتات عينية أخرى	5001000	404 موردو التثبيتات	238647400
2181 تهييئات اجتماعية	100000		
2182 معدات نقل	4000000	**ديون قصيرة الأجل:**	
2183 تجهيزات مكتب	901000	401 موردو المخزونات والخدمات	21011000
أصول جارية:			
31 مواد أولية ولوازم	21011000		
512 البنك	6820000		
الأصول	**432764000**	**الخصوم**	**432764000**

2.جدول حساب النتائج:

جدول 4-8 جدول حساب النتائج للسنة الأولى للمشروع

البيان	المبالغ (دج)
70 رقم الأعمال	147992000
602 تموينات أخرى	21011000
607 مشتريات مخزنة	1040000
616 تأمينات	260000
616 اشهار	200000
626 الهاتف والبريد	400000
القيمة المضافة للاستغلال	**125081000**
613 أعباء المستخدمين	28440000
635 اشتراكات في الهيئات الاجتماعية	4920000
الفائض الاجمالي للاستغلال	**91721000**
681 مخصصات الاهتلاكات	14383400
النتيجة العملياتية	**77337600**
النتيجة المالية	**0**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**0**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**0**
النتيجة غير عادية	**0**
النتيجة الصافية للدورة	**77337600**

إن نتيجة السنة الصافية تقدر ب 77337600 دج وهذه القيمة عبارة عن أرباح المشروع خلال السنة الواحدة.

خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية للمشروع والذي هو عبارة عن "فندق أو منتجع" في منطقة غابية على مستوى ولاية تيارت وبعد تحليل كل الجوانب المتعلقة بهذا المشروع توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن دراسة الجدوى البيئية أعطت لنا نتائج ايجابية إذ ظهر أثر البيئة على المشروع جليا بحيث يتوافقان ولا يوجد هناك أي مشاكل بالنسبة للمشروع بيئيا.
- أن دراسة الجدوى التسويقية أظهرت فعالية هذا المشروع، بحيث يبين جدول تقديرات الطلب المستقبلية نموا ملحوظا في حجم الطلب مما قد يسمح للمنتجع (الفندق) بالحيازة على حصص متزايدة من السوق الاجمالي.
- سمحت دراسة الجدوى الفنية بتقدير احتياجات المشروع والتي أثبتت إمكانية تنفيذه.
- أثبتت الدراسة التمويلية للمشروع توفر المبالغ اللازمة لتمويل احتياجات المشروع من الناحية المالية.
- أظهرت دراسة المردودية ربحية المشروع وذلك بالاستناد إلى المعايير التالية:

- فترة الاسترداد.
- المعدل المتوسط للعائد.
- صافي القيمة الحالية.
- مؤشر الربحية.

اعتمادا على النتائج السابقة للدراسة التسويقية، الفنية، والمالية فإن مشروع الفندق أثبت جدواه، وبالتالي فبإمكان المؤسسة تحقيق هذا المشروع والاستفادة من العوائد التي يدرها.

إن ما يمكن قوله في ختام عرضنا هو أن إنجاز دراسة الجدوى ليس هدفا قائما بذاتهـــا، بل وسيلة لترشيد القرار الاستثماري الرشيد والأمثل وترشيد الإنفاق والمحافظة على الموارد الاقتصادية المختلفة وتعظيم منافعها وبخاصة فيما يتعلق بالموارد المالية لمحدوديتها الشديدة بالنسبة للعديد من الدول النامية التي تعتمد على القروض الأجنبية في تمويل خططها التنموية وإقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة في أقطارها.

كما هو أيضا مهم التأكيد من ناحية أخرى على أن دراسة الجدوى ليست مهمة فقط من أجل ترشيد الإنفاق وتعظيم الموارد فحسب بل من أجل حساب المخاطر المتوقعة في حياة المشروع الذي يعمل في ظروف المخاطرة وعدم التأكد من مستقبله.

إنه ومن خلال بحثنا وفيما يخص تأثير دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ وترشيد القرار الاستثماري، فهي تتمثل في تأثير مختلف مراحلها، فإذا تطرقنا للجانب التسويقي، فهو يؤثر من خلال ما يزود به القائم بالدراسة من معلومات وبيانات حول السوق، هذه الأخيرة هي التي تساعد في التنبؤ بالطلب المستقبلي، وبالتالي تحديد حصة المشروع في السوق، فالقائم بالدراسة والمستثمر عموما إطلاعه على هذه المعلومات والبيانات يجعله متحكما أكثر في معطيات السوق، وبالتالي تجعل قراره يتصف بنوع من الرشادة في الجانب التسويقي.

أما فيما يخص الجانب الفني، فهو يؤثر من خلال استجابته الفعالة والإيجابية لنتائج الدراسة التسويقية، وذلك عن طريق ما يقدمه من بيانات حول الموقع، تخطيط العملية الإنتاجية، تخطيط مستلزمات الإنتاج وتقدير مختلف التكاليف، فهذه الدراسة تعمل على تحقيق الرشادة الفنية للقرار الاستثماري.وعليه فالاستجابة لاحتياجات المستهلكين بما يرافق ذلك من مسايرة للتطور التكنولوجي من خلال الاستفادة من مزاياه خاصة تلك المتعلقة بتخفيض التكلفة يعتبران من بين المحددات الأساسية لنجاح المشروع الاستثماري .

وتأتي وكمرحلة أخيرة الدراسة المالية، لتستفيد أولا من نتائج الدراسات السابقة ولتؤثر هي الأخرى على القرار الاستثماري، هذا التأثير الذي يتجلى في تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تساعد في عملية المفاضلة عند استعمال معايير التقييم المختلفة كما تساعد في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل وبهذا يكون القرار الاستثماري والى حد بعيد رشيد.

ولمعرفة تأثير هذه الدراسة على ترشيد واتخاذ القرار الاستثماري من الناحية العملية والتطبيقية وقصد التعرف أكثر على المفارقات الموجودة بين الجانب النظري والتطبيقي تم التطرق إلى دراسة حالة

لمشروع منتجع سياحي على مستوى ولاية تيارت حيث انتهت هذه الدراسة إلى إمكانية تنفيذ هذا المشروع .

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: فيما يخص الفرضية الأولى إن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية تمثل إطارا شاملا بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية إذ أثبتت صحة الفرضية من خلال الأهمية التي تكتسيها هذه الدراسة والأثر الناتج عنها.

الفرضية الثانية: أما فيما يخص الفرضية الثانية فقد أثبتت صحتها والتي كانت في شكل أهمية المشاريع الاستثمارية وضرورتها لتنمية الاقتصاد الوطني تفرض علينا بدراسات أولية معمقة وأبحاث من دونها يبقى مصير المشاريع مجهولاوذلك لكون أنها تساهم الدولة وتطور في استثمارها.

الفرضية الثالثة: إن هذه الفرضية أثبتت صحتها وذلك من خلال البحث، إذ أن اشكالية محدودية الموارد الاقتصادية تستدعي الاهتمام بدراسات الجدوى قصد تجنب تبديد تلك الموارد والسبب الرئيسي في ذلك رراجع لعدم تبديد الأموال والموارد واستغلالها بالشكل الصحيح.

الفرضية الرابعة: دراسة الجدوى لا ترتكز على الدراسة البيئية بل هي متكاملة فيما بينها إذ تترابط كل أنواع الدراسات وتتكامل مع بعضها البعض.

الفرضية الخامسة: دراسة الجدوى التسويقية عبارة عن تقدير لمتطلبات السوق ولكن في نفس الوقت يجب توافر جميع أنواع الدراسة الاقتصادية والمالية لتكون الدراسة كاملة ولاعطائنا نتائج دقيقة.

وبناء عليه فإنه تحقيقا لأهداف الدراسة وتأكيد للفرضيات المتبناة والمطروحة للمناقشة والتحليل من خلال البحث والدراسة المعمقين استطعنا أن نلخص إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- إن القيام بتنفيذ المشاريع الاستثمارية بدون دراسة جدوى اقتصادية والمالية يترتب عليه سوء تسير الموارد الاقتصادية؛
- محدودية الموارد الاقتصادية تجعل أصحابها يسعون جاهدين لاستخدامها أحسن استخدام وهذه الوضعية لن تتحقق إلا من خلال اتخاذ القرارات استثمارية رشيدة؛
- دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية تساعد أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار وفي ظل مستوى مقبول من المخاطرة؛
- إجراء دراسة جدوى بمعطيات ومعلومات غير دقيقة وليست كافية وذات مصداقية ضعيفة تعتبر أخطر من عدم القيام ؛

- تأثيرات بيئية المشروع الاستثماري ودراسة الجدوى الاقتصادية بكافة مراحلها على القرار الاستثماري هي تأثيرات متداخلة ومترابطة وذات أهمية بالغة؛
- إن الأسس المتحكمة في نجاح المشاريع الاستثمارية هي مدى موضوعية متخذ القرار في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وفعالية القرارات التي يجب أن تستند إلى معلومات دقيقة وشاملة وذات مصداقية؛
- التنمية الاقتصادية الحقيقية مرتبطة بإقامة المشاريع الاستثمارية ناجحة، وهذه الأخيرة مرتبطة بمدى توفير وسط الاستثماري الملائم ؛
- تمكننا دراسة الجدوى من تحديد التخصيص الأمثل للموارد بالنسبة للمشروع الاستثماري؛
- هناك علاقة وثيقة بين دراسة جدوى المشروعات والتنمية الاقتصادية وهي بمثابة هدف لدراسة جدوى المشروعات في تحقيق الكفاءة الاقتصادية؛
- القيام بتنفيذ المشاريع الاستثمارية بدون دراسة جدوى، يترتب عليه تبديد وتبذير للموارد الاقتصادية وعليه تعد هذه الدراسة ضرورية لكل المشاريع الاستثمارية؛
- يتم تقييم المشروعات في حالات التأكد و في حالات عدم التأكد و المخاطرة، لذا نلاحظ أن المعايير المستخدمة في حالات التأكد أسهل من المعايير المستخدمة في حالات عدم التأكد سواء في الفهم و التطبيق.

الاقتراحات والتوصيات :

لقد توصلنا إلى التوصيات التالية :

- عدم الاستخفاف بهذا النوع من الدراسات السابقة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ؛
- إعطاء الدولة هذا النوع من الدراسات الأهمية المطلوبة من خلال تحفيز المستثمرين على القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية و المالية ؛
- تطوير الأساليب العلمية والإحصائية لاستعمالها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية؛
- توفير الأجهزة الإدارية العمومية التي تتولى مراقبة نشاط مكاتب الخبرة الاستشارية وتقييم الدراسات التي يعدونها من حيث المضمون والتكلفة وأن تتمتع هذه الأجهزة بسلطة وصلاحيات واسعة لردع كل التجاوزات الصادرة عن هذه المكاتب ؛
- إقامة ملتقيات تبرز أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية خاصة والجزائر تسعى لترقية وتشجيع الاستثمار؛

- ينبغي على كل دولة أن تدرك المزايا الممكن جنيها من مثل هذه الدراسات في إزالة الصعوبات المالية والادارية لإقامة المشاريع الاستثمارية وتخفيض التكاليف وتجنب التبذير للموارد الاقتصادية؛
- ضرورة توفير دليل يساعد المستثمر في إتباع الدراسات الواجب القيام بها على المشروع قبل تنفيذه، مع إلزامية تقديم نتائج الدراسات إلى وكالة ترقية الاستثمار التي تصدر قرارها إما بقيام المشروع أو برفضه.

آفاق البحث :

لقد تناولنا من خلال هذه المذكرة أثر دراسة الجدوى المالية على نجاح المشاريع الاستثمارية إلا أننا نطرح من منظور مجموعة من البحوث والدراسات على النحو التالي:

- دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور الفقه الإسلامي؛
- دور المكاتب الاستشارية في ترقية الاستثمار بالجزائر؛
- دراسة الجدوى التسويقية بين النظرية و التطبيق مع دراسة حالة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكرناه على سبيل المثال إنما هو قطرة ماء من بحر، لاعتقادنا أن التخلف الاقتصادي الذي نعيشه والتنمية التي تفتقدها هما أكبر دليل وأكثر تفسير لما أردنا الإشارة إليه وفي الأخير يبقى أملنا في أن يتدارك ذلك ويحصل الوعي بضرورة الخروج من بؤرة التخلف ومحو أثار الأخطاء المرتكبة سابقا، من خلال السعي الحثيث على إقامة مشاريع استثمارية إستراتيجية منشأة على أسس وقواعد علمية ودراسات دقيقة وافية بإمكانها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشورة وتضمن الرفاهية ومستوى المعيشة الأحسن لأفراد هذا المجتمع .

وفي النهاية نتمنى أن تحقق هذه الدراسة الهدف الذي سعينا إلى تحقيقه وسطرناه، كما نرجو أن يقدم هذا العمل مساهمة فعالة في ميدان البحث العلمي.

" تمت بتوفيق الله وعونه "

قائمة الجداول :

رقم الجداول	العنوان	الصفحة
01	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	**65**
02	التدفقات النقدية في صورة مبسطة	**66**
03	الميزانية	**68**
04	جدول حساب النتائج	**69**
05	الطاقة الاستعابية للمشروع بالنسبة للفندق	**94**
06	إيرادات المشروع للسنوات الخمسة القادمة	**97**
07	دراسة السوق(الاطار الاقتصادي)	**98**
08	جدول تمويل المشروع	**100**
09	جدول تكاليف المشروع	**100**
10	جدول التدفقات النقدية	**105**
11	الميزانية التقديرية للمشروع	**109**
12	جدول حساب النتائج للسنة الأولى للمشروع	**110**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	العلاقات الداخلية بين الأنواع الختلفة لدراسات الجدوى	**18**
02	العوامل المحددة للطلب على السلعة التي ينتجها المشروع	**46**
03	العوامل المحددة للعرض على السلعة التي ينتجها المشروع	**49**
04	تحديد TRI بيانيا	**78**
05	تحليل الحساسية	**85**

العنوان	الصفحة
التشكرات.	
المحتويات.	
الملخص.	
المقدمة.	02
الفصل الأول: الاطار النظري لدراسة الجدوى	07
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية دراسة الجدوى	09
المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى	09
المطلب الثاني: أهمية دراسة جدوى المشروعات	11
المطلب الثالث : مراحل دراسة الجدوى	12
المبحث الثاني: أنواع دراسات الجدوى	14
المطلب الأول: دراسات الجدوى الأولية	14
المطلب الثاني: دراسات الجدوى التفصيلية	16
المطلب الثالث: العلاقة الداخلية بين الأنواع المختلفة	19
المبحث الثالث: تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى	23
المطلب الأول: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية	23
المطلب الثاني : مجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية	24
المطلب الثالث : متطلبات و المعلومات الأساسية لدراسة الجدوى	25
خلاصة الفصل.	28
الفصل الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية	29
تمهيد	30
المبحث الأول: دراسة الجدوى البيئية	31
المطلب الأول: خصائص دراسة الجدوى البيئية	31
المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى البيئية	23

المطلب الثالث: أثر البيئة على المشروع	34
المبحث الثاني: دراسة الجدوى التسويقية	38
المطلب الأول :مفهوم وخصائص وأهداف دراسة الجدوى التسويقية	38
المطلب الثاني :البيانات المطلوبة ومصادر وأساليب جمعها	41
المطلب الثالث: دراسة العرض والطلب	46
المبحث الثالث: دراسة الجدوى الفنية	52
المطلب الأول: دراسة وتحليل المكان و موقع المشروع	52
المطلب الثاني:تحديد القدرة الانتاجية وتخطيط العملية الانتاجية	54
المطلب الثالث: تقدير تكاليف التشغيل	58
خلاصة	60
الفصل الثالث: دراسة الجدوى المالية	61
تمهيد	62
المبحث الأول: ماهية الجدوى المالية وعناصرها	63
المطلب الأول: مفهوم الجدوى المالية	63
المطلب الثاني: مكونات التدفقات النقدية	64
المطلب الثالث: اعداد الجداول المالية المساعدة في الحكم على جدوى المشروع	68
المبحث الثاني : معايير تقييم المشروع في حالة التأكد التام	73
المطلب الأول :معيار فترة الإسترداد ومعيار صافي القيمة الحالية	73
المطلب الثاني : معيار الربحية و معيار معدل العائد المحاسبي	76
المطلب الثالث : معيار معدل العائد الداخلي و العائد المتوسط	78
المبحث الثالث: معايير تقييم المشروع في حالة المخاطرة وعدم التأكد	82
المطلب الأول: معامل الاختلاف في قياس الخطر	82
المطلب الثاني: معيار معدل خصم المخاطرة	83
المطلب الثالث: شجرة القرارات وتحليل الحساسية في ظل عدم التأكد	84
خلاصة الفصل.	88
الفصل الرابع: دراسة حالة مشروع منتجع سياحي على مستوى ولاية	89

تيارت.	
تمهيد	90
المبحث الأول: مبررات وأهداف المشروع ودراسة الجدوى البيئية	91
1.مبررات وأهداف المشروع	91
2.دراسة الجدوى البيئية	92
المبحث الثاني: دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية	94
1.دراسة الجدوى التسويقية (دراسة السوق)	94
2.الدراسة الفنية	100
المبحث الثالث: الدراسة المالية	101
1.جدول التمويل وجدول التكاليف	101
2.جدول التدفقات النقدية ومعايير تقييم المشروع	104
3.الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج	110
خلاصة الفصل	112
الخاتمة.	113
قائمة الجداول.	118
قائمة الأشكال	118
قائمة الملاحق	120
المراجع.	122
الملاحق.	126

ملخص:

تحتل دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية قبل تنفيذها أهمية بالغة، كونها ترتبط مباشرة بإمكانية تحقيق الأهداف التي ينشأ من أجلها من جهة، حيث تهتم بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وحفاظها من كل سوء استعمال من جهة أخرى . ونظرا لهذه الأهمية فتقييم مضمون هذه الدراسات أمر لابد منه للتأكد من إمكانيتها في رسم حدود نجاح المشروع، ولما شملت هذه الدراسات مراحل متعددة، نحاول من خلال هذا العمل التركيز على الدراسة العلمية الكفيلة بترشيد القرار الاستثماري، وتحديد إمكانية تنفيذ المشروع من عدمه، من خلال توضيح كيفية إعدادها من قبل مكاتب الدراسات الاستشارية المحلية، وظروف ذلك بالإضافة إلى تقييم مضمونها، والحكم على مدى إمكانيتها في إنجاح المشروعات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المشروع الاستثماري، دراسة الجدوى الاقتصادية، دراسة الجدوى التسويقية، الخبرة الاستشارية، الدراسة التقنية الاقتصادية، تقييم الدراسات.

Résume:

L'étude du projet d'investissement est d'une grande importance, car elle est directement liée aux objectifs pour lesquels le projet sera créé et aussi du fait qu'elle< s'intéresse à trouver la meilleure façon d'allouer et préserver les ressources économiques du projet. De ce fait, l'évaluation du contenu de ces études est plus qu'indispensable, afin de s'assurer du pouvoir de ces études de réussir le projet.

Dans le présent travail, on s'intéressera à la première étape ciblée par ces études de faisabilité économique qui orienté les projets.en détaillant la façon dont elle est préparée par les bureaux de conseil locaux, évaluer son contenu et conclure sur son apport dans la réussite des projets d'investissement.

Mots clés: projet d'investissement, étude de faisabilité économique, étude de faisabilité marketing, étude technico-économique, évaluation des études.

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدول تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الانتقال من الركود إلى التطور و التنمية، فللمشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة، وبالنسبة للوحدات الاقتصادية بصفة خاصة.

فبالنسبة للاقتصاد الوطني يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه في رفع مستوى معيشة الأفراد نتيجة رفع مستوى التوظيف والتشغيل، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية وتوزيع الدخل والقضاء على الفقر، أما على مستوى الوحدات الاقتصادية فالاستثمار الفردي يعمل على تحقيق المردودية المالية للمستثمر والمردودية العامة للمجتمع، إذا ما كان توجيهه بصفة عقلانية نحو الأهداف المسطرة له.

كما أن خطط التنمية التي تعدها بعض البلدان ما هي إلا قائمة من المشاريع الاستثمارية المبرمجة لتحقيق الأهداف المخطط لها، لذا لا بد أن تكون عملية تخصيص حجم معين من الموارد المالية خاصة الصعبة منها، أوالموارد الطبيعية والبشرية خاصة المؤهلة منها لمختلف الاستعمالات تشكل عملية اقتصادية هامة، وتشكل موضوعا يتطلب العقلانية والرشادة في اتخاذ القرار المناسب. هذه الرشادة والعقلانية تكون بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع المناسب للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة، وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.لذا تكون الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار وفق دراسة المشروع الاستثماري من مختلف الجوانب سواء من الناحية البيئية، التسويقية ،الفنية والمالية بصفة خاصة.

هذه الدراسات يمكن إدراجها ضمن موضوع من المواضيع الهامة في العصر الحديث الذي يمكن تسميته "بدراسة جدوى المشروعات"، والذي يعمل على ترشيد القرارات الاستثمارية سواء كان على مستوى المشروعات أو على المستوى القومي، إذ أن الأهمية المكتسبة للموضوع كانت نتيجة الارتباط الوثيق بين دراسة الجدوى وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في العصر الحديث الذي أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.

تعتبر الدراسات في وقتنا الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، بل والمنهجية الفعالة لإدارة المشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، والتي تمّكن من مد البصر في المستقبل، فعدم قيام المستثمر بإجراء دراسة جدوى يجعل مشروعه قائما على العشوائية.

ومن هذا المنطلق فإن موضوع إعداد الدراسة الاقتصادية للجدوى الاستثمارية وبناء المشاريع الاقتصادية المتنوعة من الموضوعات الهامة جدا لعملية بلورة الفرص الاستثمارية المتاحة لتنفيذ هذه المشاريع والسير في طريق التطور الاقتصادي بخطى حثيثة وبعيدا عن الإرتجال ، وتقليل حالات الهدر في الموارد الاقتصادية المتنوعة وتجنب المشاريع الفاشلة أو تلك التي تعطي عوائد متواضعة لا تفي بمتطلبات جدوى الاستثمار أو تبرر التضحية بالفرص البديلة المنافسة لها.

لذلك فإن نشر الوعي بأهمية موضوع دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية المختلفة والتأكيد على ضرورة إنجاز هذه الدراسات وبشكلها التفصيلي المطلوب شرط لابد منه لكل مشروع جديد، أومشروع قائم يراد توسيعه ، وهو هدف يأمل الاقتراب لتحقيقه.

فالاستثمار هو محاولة إصابة هدف في ظل متغيرات ومعطيات غير مستقرة وتتحرك بطريقة لا يمكن رصدها بسهولة، ففي الدول المتخلفة، غياب المعلومات أو عدم مصداقيتها خاصة تلك المتعلقة بالدراسة التسويقية، يصعب من إمكانية التحكم في هذه المتغيرات، مما يشكل عائقا أمام الوصول إلى القيام بدراسة جدوى اقتصادية فعلية.

ولكن تقديمنا بهذا الشكل قد يتصف بنوع من العمومية والسطحية، وإكسابه ميزة الدقة في التفسير والعمق في التحليل سيكون من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية على اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية؟

وعليه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بدراسات الجدوى الاقتصادية ؟
- ما هي عناصر دراسة الجدوى البيئية والتسويقية، الفنية ؟
- ما هي الأسس والمعايير التي تعتمد عليها دراسة الجدوى المالية ؟
- ما هي العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار حتى يحقق المشروع الاستثماري الأهداف المرجوة منه؟

فرضيات البحث:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المتضمنة في إشكالية البحث ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية تمثل إطارا شاملا بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية ؛
- أهمية المشاريع الاستثمارية وضرورتها لتنمية الاقتصاد الوطني تفرض علينا القيام بدراسات أولية معمقة وأبحاث من دونها يبقى مصير المشاريع مجهولا ؛
- إن إشكالية محدودية الموارد الاقتصادية تستدعي الاهتمام بدراسات الجدوى قصد تجنب تبديد تلك الموارد ؛
- إن دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ترتكز على الدراسة البيئة؛
- إهمال دراسة الجدوى التسويقية من تقدير الطلب المحتمل ومنه سوءلاتقدير الطاقة الإنتاجية الواجب استغلالها بطريقة مثلى في مواجهة حاجات السوق مما يؤثر في مختلف وظائف المشروع.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع في العناصر التالية:

- التعرف على طرق تقييم المشاريع والدراسات التي يتم تناولها والتي تساعد رجال الأعمال والمستثمرين في تفادي مخاطر الوقوع في مشاريع فاشلة وغير مربحة؛
- معرفة أهمية دراسة جدوى المشروعات بصفة عامة ودراسة الجدوى الفنية والمالية بصفة خاصة في التأثير على متخذي القرار؛
- إبراز القيمة العلمية والعملية التي يحضى بها موضوع دراسة الجدوى؛

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى بوضوح فيما تهدف إليه من تنمية القدرات المعرفية المرتبطة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة وعمليات التوسع والإحلال والتجديد للشركات أو المؤسسات القائمة وتقييمها داخل إطار فكري علمي، بالإضافة إلى محاولة ترسيخ منهجية اقتصادية سواء

في التحليل النظري أو في الحالات التطبيقية نظرا لاقتناعنا التام أن القرار الاستثماري يعود دائما إلى النظرية الاقتصادية في إطارها المتكامل المعمق الذي نأمل أن يكون فائدة للدارسين والباحثين والمتدربين والمستثمرين وصانعي القرار الاستثماري في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيمايلي :

- إن الهدف من هذا البحث هو توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة الجدوى الفنية والمالية والأساليب والطرق المستخدمة في تقييم هذه المشاريع الاستثمارية.
- تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في اتخاذ القرارات.
- دراسة الطرق والأساليب التي تجعل المشروع أكثر أمانا وأكثر تحقيقا لأهدافه.
- إبراز مدى أهمية دراسة الجدوى المالية بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

منهج الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وحتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختيار صحة الفرضيات قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف وصف وتحليل البيانات التي تتعلق بالدراسة النظرية، فضلا عن أسلوب دراسة الحالة في الفصل الأخير.

حدود الدراسة :

إن دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروعات الإستثمارية تعتبر دراسة مستقبلية بحيث يستفيد منها المستثمر مستقبلا في اتخاذ القرارات الرشيدة، وقد تناولنا في الموضوع محل الدراسة فترة خمس سنوات قادمة للمشروع الاستثماري "منتجع سياحي" ، وقد استهدفت هذه الدراسة منطقة ولاية تيارت موقع لإنشاء المشروع.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالبحث هي عدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالبحث والتي تعكس لنا الواقع الاستثماري ..

بالإضافة إلى العلاقات الشخصية التي تطغى على عملية منح رخصة القيام بدراسة حالة في أي مشروع، حفاظا على سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

يتناول الفصل الأول مدخل نظري استهل بالإطار العام لدراسة الجدوى ثم نتطرق لماهية دراسة الجدوى وهذا في المبحث الأول، ثم نتناول أنواع دراسة الجدوى والعلاقة المتداخلة بين الأنواع المختلفة وهذا في المبحث الثاني، أما بخصوص المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى.

وقد جاء الفصل الثاني ليقدم دراسة الجدوى الاقتصادية بالتفصيل فتناولنا الجدوى البيئية في المبحث الأول ليعقبه المبحث الثاني الذي نتطرق فيه لدراسة الجدوى التسويقية ليختم هذا الفصل بمبحث ثالث نتناول فيه دراسة الجدوى الفنية.

ثم يأتي الفصل الثالث حيث يتم فيه التطرق إلى دراسة الجدوى المالية ففي مبحثه الأول نتطرق إلى ماهية الجدوى المالية وعناصرها، أما في المبحث الثاني معايير تقييم المشروع في حالة التأكد التام ليختم هذا الفصل بمعايير تقييم المشروع في حالة المخاطرة وعدم التأكد وهذا في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

أما الفصل الرابع فيتراوح بين الطابع التحليلي والكمي حيث نقوم بدراسة حالة لمشروع منتجع بولاية تيارت من خلال نماذج قياسية وسنقوم باسقاط الجانب النظري على المشروع الذي قمنا بدراسته.